وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: الحقوق

رقم: .....

مذكّرة تخرّج لنيل شهادة الماستر LMD في تخصُّص قانون الأعمال

تحت عنوان:

النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر

من إعداد الطالب

زيتوني بن توهامي

تحت إشراف الأستاذ

د. النذير قمرة

لجنة المناقشة

د. محمد مقروف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسًا
د. النذير قمرة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفًا
د. حمزة يحياوي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنًا

السّنة الجامعية

2022-2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم : الحقوق

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) بخوش هاجر زينب

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 107594571

الصادرة بتاريخ 29-10-2016 عن دائرة/ بلدية بئر السمور

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : الحقوق

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجيستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :

النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2022/06/30

إمضاء المعني

استمارة معلومات

الصورة

المعلومات الشخصية:

الاسم: زيتوني اللقب: بن تومات

اسم الأب: احمد اسم والد الأم: طيبة وي امباركة

تاريخ الازدياد: 1962 مكان الازدياد: بن بسرور

رقم الهاتف: 0778391204

البريد الالكتروني: bentoumaou6284@yahoo.fr

العنوان الشخصي: cité tinar Ahmed 2000 HADJ Sotif

البكالوريا:

المعدل: 10,43 الشعبة/التخصص: آداب وفلسفة سنة الحصول على شهادة البكالوريا: 2017

الليسانس:

التخصص الليسانس: علوم وتكنولوجيا الدفعة/سنة التخرج: 2020 - 2019

الماستر:

تخصص الماستر: الدفعة/سنة التخرج: 2022 - 2021

المعدل التراكمي للماستر: (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

موظف: عاطل عن العمل:

في حالة موظف:

الوظيفة الحالية: قطاع النشاط:

المؤسسة المستخدمة: اسم المؤسسة / الشركة:

الرتبة في العمل:

الصيغة:

موظف بـ: موظف في إطار عقود: نوع العقد:

إمضاء الطالب

شكرٌ وعِرفان

بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيم

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: 32]

اللهمَّ لك الحمدُ كما ينبغي لجلالِ وجهكَ وعظيمِ سلطانِك تباركت ربَّنا وتعاليت.

لا يسعني في هذا المقام إلّا أن أتقدّمَ بأسمى عباراتِ الشُّكرِ والعِرفان للأستاذ المشرف الدكتور "النذير قمرة"، لِما قدّمه لي من نصائحَ وتوجيهاتٍ علميةٍ طيلةَ مراحِل إنجازِ هذه المذكّرة، والتي ساهمَتْ بشكلٍ كبير في إتمامِها وإخراجها على الوجهِ المطلوب.

كما أتقدّمُ بخالصِ الشُّكرِ والتّقدير عرفانًا لكلِّ من ساهمَ في إنارةِ دربي بشموعِ العلمِ المضيئة، المعلّمينَ والأساتذة الذين أشرفوا على تعليمي طيلةَ مساري الدّراسي.

ولا أنسى تقديمَ الشُّكرِ لكلِّ من مدَّ لي يدَ العونِ من قريبٍ أو بعيد.

إهـداء

الحمد لله وكفَى، والصّلاةُ والسّلامُ على الحبيبِ المصطفَى، وعلى آلهِ وصحبهِ ومن وفَى، أمّا بعد؛

الحمدُ للهِ الذي وفّقني لتثمينِ هذه الخُطوة في مسيرتي الدّراسية بمذكّرتي هذه، ثمرةَ الجهدِ والنّجاحِ بفضلِه تعالى، مهداةٌ إلى كلِّ من علّمني علمًا أو كلمةً أو حرفًا.

إلى روحِ والدي الزّكيةِ الطّاهرة، إلى روح أمّي العزيزةِ الغالية،

إلى كلِّ العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال،،،

إلى كلِّ هؤلاءِ وهؤلاء؛ أُهدي هذا العملَ المتواضِع، وأسألُ اللهَ أن يجعلَهُ نبراسًا لكلِّ طالبِ عِلم.

زيتوني بن توهامي

مقدّمة

مقدّمة:

لقد حظيَ القطاعُ الخاصّ في الجزائر بأهمّيةٍ خاصّة من طرفِ السُّلطاتِ العمومية بدايةً من أواخرِ الثّمانينات، أين بدأَ التّفكيرُ الجدّي في توفيرِ الشّروطِ الضّرورية لتمكينِ القطاعِ الخاصّ من المشاركةِ في التّنمية الاقتصادية. ومن أجلِ إرساءِ قواعدَ جديدةٍ لترقيةِ وتشجيعِ الاستثمارِ الخاصّ، تتماشى والتّوجُّهَ الجديد للاقتصادِ الوطني، قامت الحكومة بإصدارِ العديدِ من القوانينِ والتّشريعات، وبعثِ العديدِ من المؤسّساتِ والهيئاتِ المكلَّفةِ بمتابعةِ وتدعيمِ المتعاملينَ الخواصّ، وهذا من أجلِ توفيرِ كلّ الظّروفِ الملائمة لتعزيزِ دورِه في تنميةِ الاقتصادِ الوطني، وتحقيق التّنوُّعِ الاقتصادي الذي يُعتبر لحدِّ الآن الهدفَ الأولَ الذي تسعى الدّولةُ إلى تحقيقِه من أجلِ الخروجِ من تبعيةِ الاقتصادِ للمحروقات. وكان على المسؤولين في ذلك الوقتِ البحثُ عن الطّريقةِ أو الطُّرقِ التي تساعدُ في الخروجِ تدريجيًا، أو نهائيًا من هذه الأزمات، حيث تمّ اتّخاذُ مجموعةٍ من التّدابيرِ لفائدةِ المؤسّساتِ العموميةِ الاقتصادية، تمحورتْ حول فكرتينِ أساسيتين: فكرة التّصحيحِ الدّاخلي للمؤسّسة، وفكرة الخوصصة. حيث جاءت هذه الأخيرة بعد التّوقيعِ على اتّفاقيةِ برنامجِ التّعديلِ الهيكلي المبرمجِ مع صندوقِ النّقدِ الدّولي، وتنفيذًا لهذا الالتزام أصدرت السّلطةُ العمومية القانونَ رقم 95/22، المؤرّخ في 1995/08/26، المتعلّق بالخوصصة.

واتبَعتهُ فيما بعد بالقانون رقم 95/09، المتعلّق بكيفياتِ تسييرِ رؤوسِ الأموالِ التّجاريةِ المملوكةِ للدّولة، بعدها تمّ إصدارُ الأمر رقم 01-04، المؤرّخ في 20 أوت 2001، المتعلّق بتنظيمِ المؤسّساتِ العموميةِ وخوصصتِها، والذي عرّفَ الخوصصة في المادّة 13 منه على أنّها « كلُّ صفقةٍ تتجسّدُ في نقلِ الملكيةِ إلى أشخاصٍ طبيعيينَ أو معنويينَ خاضعينَ للقانونِ الخاصّ من غيرِ المؤسّساتِ العمومية، وتشمُلُ هذه الملكية كلَّ رأسِمالِ المؤسَّسة أو جزءًا منه، تحوزهُ الدّولة مباشرةً أو بصفةٍ غيرِ مباشرة، أو الأشخاصُ المعنويونَ الخاضعونَ للقانونِ العام، وذلك عن طريق التّنازل عن أسهمٍ أو حصصٍ اجتماعية، أو اكتتابٍ للزّيادةِ في رأسِ المال ». كما أنّ عمليةَ الخوصصة تعني وضعَ إطارٍ مؤسّساتي قادرٍ على تنميةِ القطاعِ الخاصّ، ووضعِ قوانينِ السّوق، المتمثّلةِ في تقليصِ الاحتكار، وتحريرِ التّجارةِ الخارجية. هذا بالإضافةِ إلى أنّها عمليةٌ تهدفُ إلى تقليصِ دورِ الحكومة، أو توسيعِ دورِ القطاعِ الخاصّ في نشاطٍ ما، أو في ملكيةِ وسائلِ الإنتاج، أو إدارةِ المؤسّساتِ القائمة.

وهذا لا يؤدي بالصفة المرجوة إلى التقدم الاقتصادي، إذْ أنّ الخوصصةَ في معناها الواسع هي تأهيلُ وتنمية القطاع الخاص للقيام بدور فعال في تحريك النشاط الاقتصادي. كما أن مفهوم الخوصصة يختلف من بلد إلى آخر، فمثلًا إعادة الهيكلة في تونس، إعادة الهيكل التنظيمي في هولندا، إلغاء التأمين في فرنسا، مواجهة البيروقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية. مثل هذه العملية يجب فيها اختيار المؤسّساتِ الصّالحةِ للتّخصيص، كما أنّه يتعيّنُ على كافّةِ السُّلطاتِ اتّخاذَ الإجراءاتِ لإعادةِ تنظيمِ الهياكل.

ويتعين لذلك اختيارُ أساليبَ بيعٍ صالحةٍ للتنفيذ، كما أنه يجب تحديد شركاء من القطاع الخاص، تماشيًا مع القواعد العامة لحركية الاقتصاد العالمي. في الوقت الحاضر يلعبُ القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في عملية التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم، سواءٌ المتقدمة أو النامية، من خلال مساهمتِه في تنشيطِ الحياةِ الاقتصادية، وذلك انسجامًا مع متطلَّباتِ قواعدِ السُّوق وضروراتِ الاندماجِ الإيجابي في البيئةِ الاقتصادية العالمية. وبالنّظر إلى تجارب الدُّول المتطورة، فإنّ القطاعَ الخاصّ هو الأكثرُ تأهيلًا لاستغلالِ الموارِدِ المُتاحةِ للمجتمع برشادة وعقلانية، وهو الأكثرُ قدرةً على تحقيقِ نموٍّ اقتصاديٍ مُستدام؛ وذلك من خلالِ خلقِ القيمةِ المضافة، وترقيةِ الصّادرات ومساهمته في الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل وتنمية الموارد البشرية.

وبالّنظرِ إلى الأوضاعِ المشابهة التي تمر بها الجزائر في هذه الفترة الأخيرة بسبب انخفاض أسعار البترول، طرح القطاع الخاص الفعال لكي يكون البديل من بين مجموعة البدائل المقترحة للخروج بالبلاد من الأزمة بتوفير الشروط الضرورية له، كالبيئة المناسبة لعمله، حتى يتمكن من التأثير بشكل إيجابي في النهوض بالاقتصاد الوطني من جديد، ويكونَ ممولًا مساعدًا للخزينةِ الوطنية التي تعتمدُ كليًا على العائدات.

ومن خلال موضوع هذه الدّراسة والعنوانِ المحدَّدِ لها، والمتمثّل في النّظامِ القانوني للقطاعِ الخاصّ في الجزائر، وبناءً على هذا التّقديم؛ أمكننا طرحُ الإشكالية العامّة التالية:

ما هو النّظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر؟ كيف بدأَ ومتى انطلق؟ ولماذا انتهجت الجزائرُ نهجَ الخوصصة؟ وماهي النصوص القانونية التي تنظم هذه العملية؟

أهمّية موضوع البحث:

تكمُن الأهمّيةُ الجوهرية لدراسةِ هذا الموضوع، فيما يخص القطاع الخاصّ وما يقدّمه من أدوار ريادية بمختلف الأنشطةِ الاقتصادية. ويُعتبرُ من المواضيعِ التي يجبُ التّركيزُ عليها والاهتمامُ بها، نظرًا لديناميكيةِ البيئةِ الاجتماعيةِ والاقتصادية التي يمرُّ بها العالم من جرّاءِ انهيارِ أسعارِ البترول. وباعتبارِ الجزائر دولةً **ريعية** بالدّرجةِ الأولى، فإنَّ هذه التّحوُّلاتِ أثّرتْ فيها هيَ الأخرى، لِذلك وجبَ البحثُ عن البدائلِ للخروجِ منها، والتّخلّي عن التّبعيةِ للمحروقات، وذلك بضرورةِ الاستثمارِ في القطاعِ الخاصّ وفسحِ المجالِ أمامه، حتّى يتمكّنَ من إعطاءِ دفعةً قويّة للاقتصادِ الوطني، والنُّهوضِ بالتّنميةِ الاقتصادية. وتظهرُ أيضًا أهمّيةُ هذه الدّراسة في:

- اعتمادُ القطاعِ الخاصّ على التّكنولوجيا الحديثة.
- يمكنُ للقطاعِ الخاصّ التخفيفُ من مشكلِ البطالة بتوفيرِ مناصبِ عملٍ جديدة.
- إظهارُ العلاقة التي تربطُ المجالَ الاقتصادي بالسّياسي وحدودِ تأثيرِها.

أهدافُ موضوع البحث:

يهدفُ موضوعُ هذا البحث إلى إظهارِ الدّورِ الذي يلعبُه القطاعُ الخاصّ في تحقيقِ التّنميةِ الاقتصادية؛ وإبرازِ المشاكلِ التي تواجهُه، خاصّةً تلك المتعلّقة بالدّولة، كالضّرائبِ والشُّروطِ المعقَّدةِ التي يتطلَّبُها تأسيسُ عملٍ خاصّ. وبالإضافةِ إلى ذلك:

– محاولةُ وضعِ جملةٍ من الحلول التي يمكنُ بواسطتها الحدُّ من هذه المشاكل والتّقليلُ منها.
- محاولةُ إعطاءِ الموضوعِ أهمّيةً من أجل جلبِ الاهتمامِ إليه.
- إضافةً إلى الهدف الاقتصادي، من خلال إبرازِ الآثار السّلبيةِ للمشاكلِ التي تُواجِهُ القطاعَ الخاصّ في الجزائر، والتي تعيقُ التّنميةَ المحلّيةَ في الدّولةِ الجزائرية.
- الوقوفُ على عدّةِ نتائجَ ووضعُ الحلولِ التي يمكنُ استخلاصُها من خلال هذا البحث، خاصّةً من خلالِ الوقوفِ على المؤشّراتِ والآلياتِ المختلفة للقطاعِ الخاصّ (دراسةُ دورِه على المستوى المحلّي في تحقيقِ التّنميةِ المحلّية بالجزائر وذلك بإشراكِ فواعل الحكم الراشد).

فرضيات موضوع البحث: وعلى ضوءِ هذه الأفكار يمكنُ طرحُ الفرضياتِ التّالية:

- لا تقفُ الدّولةُ موقفَ الحيادِ في عمليةِ التّنمية المحلّية في الجزائر، وإنّما تلعبُ دورًا رئيسيًا في تدعيمِ وتشجيعِ القطاعِ الخاصّ وضبطِ آلياته.

- كلّما كان القطاعُ الخاصّ يسعى إلى المساهمة في التّنمية المحلّية بالجزائر، فإنّ تحقيقَها لا يتمُّ إلّا عن طريقِ تجسيدِ الشّراكة مع القطاعِ العامّ والمجتمعِ المدني.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

- الميلُ الفكري الشّخصي لدراسة مواضيعَ اقتصادية باعتبارها أكثرَ المواضيعِ التي تطرحُ نفسها بشدّة، خاصّةً في ظلّ الظّروفِ الرّاهنة.
- الاهتمامُ والرّغبة في إثراءِ الرّصيدِ المعرفي في المجالِ الاقتصادي.
- الانتماءُ الأكاديمي لحقلِ العلومِ القانونية، وفرع قانون الأعمال بالخصوص، الذي يميلُ إلى الاهتمامِ بالقضايا الاقتصاديةِ والتنموية.
- محاولةُ إعطاءِ بعض الاقتراحاتِ والحلول في سبيل النّهوضِ بالقطاعِ الخاصّ في الجزائر.

الأسباب الموضوعية:

- إبرازُ واقعِ دورِ القطاعِ الخاصّ في التّنميةِ المحلّيةِ في الجزائر، ومعرفةُ أهمّ الأسبابِ الجوهرية التي جعلت الجزائرَ تتمسّكُ بالقطاعِ الخاصّ وتقومُ بهذه التّجربة، وكذا معرفةُ الشُّروطِ الواجبِ تهيئتُها أو توفيرُها لإنجاحِ هذه العملية.
- تأثيرُ القطاعِ الخاصّ على الاقتصادِ الوطني من خلال توفيرِه لمصادرِ تمويلٍ أخرى بعيدًا عن قطاعِ المحروقات.
- للقطاعِ الخاصّ دورٌ مهمٌّ يمكنُ أن يلعبَه في تحريرِ الاقتصادِ الوطني من التّبعيةِ للمحروقات.
- الرغبة في إعطاء نظرة أكثر وضوحا عن القطاع الخاص وإلغاء فكرة أنه قطاع منافس للقطاع العام بصورة سلبية.

الصعوبات: من بين الصعوبات التي تلقيتها أثناء البحث نقص المراجع القانونية التي تعالج موضوع النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر.

منهجية الدراسة:

تتمثل في حدود الدراسة لكل موضوع بحثي يكون مقيد بفترة زمنية ومكانية، والتي تساعد الباحث على المتابعة وعدم خروجه عن حدود البحث في دراسته وتمكينه من الرصيد

المطلوب، وفي هذه الدراسة تمثل جملة من المناهج المتبعة، حتى تكون دراسة موضوعية بعيدة عن الذاتية. وهي تتمثل فيما يلي:

المنهج المتبع: بالنّظرِ لطبيعةِ موضوعِ الدّراسة واشتراطات حقل الاختصاص، ارتأيت اعتمادَ المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الإحصائي، لأنه الأنسب لزاوية الدّراسة.

الدّراسات السابقة: أبرزُ ما توصّلتُ إليه من البحوث، التي تحصلتُ عليها وقمتُ بمطالعتها لحسابِ دراستي هذه، واستخلصتُ منها معلوماتٍ قيّمة ساعدتني في إثراءِ موضوعِ البحثِ المطلوبِ تقديمُه، أذكر هنا:

1- عبدالله بن دعيدة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، ط 2، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.

2- محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية في الجزائر- دراسة حالة ولاية غرداية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

3- عبد الرزاق مولاي لخضر، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

خطة البحث ومحتواه:

لمعالجة الإشكالية المطروحة وتغطية الفرضيات في مستوى التحليل تمّ الاعتمادُ على خطّة متكوّنة من ثلاثة فصول.

الفصلُ الأول: يتعلق **بإطار مفاهيم تنظيم القطاع الخاص** وينقسم إلى مبحثين: يهتم **المبحث الأول** بدراسة القطاع الخاص كمقاربة مفاهيم من خلال ثلاثة مطالب وخمسة فروع، ستتم فيها توضيح: مفهوم القطاع الخاص من نشأة وخصائص، أهمية وأهداف القطاع الخاص، وأهم مؤشرات نمو القطاع الخاصّ. أمّا **المبحث الثاني** سنتناول فيه الإطارَ النّظري للتّنميةِ المحلّية، وذلك من خلال أربع مطالب وست فروع، أيضا نتطرق فيه إلى: ماهية التنمية المحلية، من نشأة وخصائص وأهمّ مقوّماتها، نظريات ومراحل التّنمية المحلّية، بالإضافة إلى مجالاتِ ونماذج التّنمية المحلّية.

الفصل الثاني: **النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر:** يعد الجانب التطبيقي من خلال دراسة وتوضيح واقع نظام القطاع الخاص بالجزائر في التنمية المحلية، والذي قسم بدوره إلى أربع مباحث، لذا سيركز **المبحث الأول** على ماهية القطاع الخاص في الجزائر من خلال مطلبين وخمسة فروع يوضح كل منهما طبيعة القطاع الخاص في الجزائر، هيكل القطاع الخاص الجزائري وكذا مساره التنظيمي. أما **المبحث الثاني** فسيركز على استراتيجية القطاع الخاص بالجزائر في التنمية المحلية، وذلك من خلال ثلاثة مطالب وخمسة فروع يوضح فيها: الآليات التي يتبعها القطاع الخاص لتحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال توفير المُناخِ الاستثماري، بناء الوسط المحلي والشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.

في حين **المبحث الثالث** سيركز على مساهمة القطاع في التنمية المحلية بالجزائر وفق ثلاثة مطالب في مجالات مختلفة التشغيل، التعليم والصحة. و**المبحث الرابع** يتناول استراتيجية القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر من خلال ثلاث مطالب.

الفصل الثالث: الذي يعد **التقييم العام لدور القطاع الخاص في التنمية المحلية في الجزائر**، وسيتم توضيحه من خلال مبحثين: **المبحث الأول** سيعالج التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر، من خلال مطلبين تحديات داخلية وأخرى خارجية. أما **المبحث الثاني** سيوضح أهم الحلول المقترحة في ضوء التجارب الدولية الناجحة وذلك من خلال ثلاثة مطالب: الأول تأهيل المؤسسات الجزائرية، الثاني تطوير مناخ الأعمال، والثالث يوضح الشراكة كحل من الحلول لتحقيق التنمية المحلية بالجزائر، وذلك بين القطاع الخاص، القطاع العام، والمجتمع المدني. **المبحث الثالث** يتناول معالجة تقييم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لتنظيم القطاع الخاصّ

تمهـيد:

مرّت الجزائرُ بعدّةِ مراحلَ في تطبيقِ النّظامِ القانوني المسيّرِ للمؤسَّساتِ العمومية الاقتصادية، وقد قامت بتغييراتٍ مختلفة بأنظمةٍ حديثة، حتّى تتسنّى للدّولة مرافقةُ ومتابعةُ المؤسَّساتِ الاقتصادية بمقاييسَ عالمية. رغم كل هذه التحولات الأساسية، في الأخير ظهر الفشل. وهذا ما دفع بالجزائر إلى تبني النظام الاشتراكي خلال مرحلة التسيير الاشتراكي والتي كانت في سنة 1971 إلى غاية 1980، وتميزت هذه المرحلة بتقنين المؤسسة العمومية الاقتصادية بموجب قانون التسيير الاشتراكي 1971، بعد هذه المرحلة تمّت إعادةُ هيكلةِ هذه المؤسّسة ودخولِها في مرحلة الاستقلالية في أواخرِ الثّمانينات بعد صدور القانونِ رقم 88-01، المتضمّنِ القانونَ التّوجيهي للمؤسّسةِ العموميةِ الاقتصادية، وتغيّر النّظام الاقتصادي المنتهج في الجزائر، ومنه تغيير النظام القانوني للمؤسسات العمومية الاقتصادية فأصبحت تتخذ شكل شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، ورغم هذا التغيير في نظامه القانوني إلا إنها لم تكن مستقلة استقلالية تامة إلا بعد صدور عدة قوانين، الأمر رقم 01-04، المؤرخ في 20 أوت 2001.

1- الذي منه ظهرت خصخصة القطاع العام إلى قطاع خاص، أن وجود القطاع الخاص يؤثر إيجابيا في مالية الدولة العامّة وذلك بتقليص النفقات، التي كانت توجه لدعم القطاع العام وبالتالي تخفيض العجز، إضافة إلى زيادة الإيرادات المترتبة، عن بيع المؤسسات والضرائب التي تفرض عليها بعد تحوياها للقطاع الخاص، كما أن الخصخصة تؤدي إلى تخفيض عبء المديونية، الخارجية بتحويل جزء من الديون إلى استثمارات.

- دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات.

- يعمل القطاع الخاص على القضاء على الشعارات السياسية، التي يميل البيروقراطيون والاشتراكيون الى استخدامها باعتبارها تخدم الطبقات الكادحة.

- الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة التي توزيعها بسبب المنافسة، بين القطاع العام والقطاع الخاص.

مرَّ القطاعُ الخاصّ في الجزائر بعدّةِ مراحلَ تطوُّر، الملاحظةُ أنّه كان رهنَ السّاسةِ ومتّخِذي القرار بين مدٍّ وجزر، فهناك من النّصوصِ من حُدِّدَ فيها صراحةً دورَ القطاعِ الخاصّ، وهناك من حدّد فيها ضمنيًا، وعمومًا يمكنُ القولُ أنّ القطاعَ الخاصّ مرّ بأربعِ

مراحلَ تطوُّرٍ تاريخية، استنادًا إلى أهمّ القراراتِ السّياسية التي اتُّخِذت بشأنِ القطاعِ الخاصّ، متمثِّلةً في نصوصٍ قانونيةٍ ومواثيقَ ونصوصٍ تنظيمية، ندرجُها فيما يلي:

1- القطاعُ الخاصّ الجزائري أثناءَ فترةِ الاستعمار.
2- القطاعُ الخاصّ الجزائري بعد الاستقلال (1962-1966).
3- القطاعُ الخاصّ ما بين الفترة (1966-1979).
4- القطاعُ الاقتصادي الخاصّ فترةَ الثّمانينات.

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاصّ

يمثِّلُ القطاعُ الخاصّ (Private Sector) في وسط المجتمع الدّولي العمودِ الفقري، وهو الجزءُ من الاقتصادِ غيرُ الخاضعِ لرقابةِ الدّولة، بل يديرُه الأفرادُ والشّركاتُ لجني الأرباح، وتنحصر مشاركته بين أصحاب المصلحة فقط. قد يشارك القطاع الخاصّ هيئةً حكومية في نوعٍ من الشّراكة بين القطاعينِ العامّ والخاصّ، بهدفِ التّشاركِ في تقديمِ خدمةٍ أو إنشاءِ مشروعٍ تجاري لخدمةِ المجتمع؛ وعلى الرّغمِ من استقلاليةِ القطاعِ الخاصّ، إلّا أنّه خاضعٌ لقوانينِ الدّولةِ التّابعِ لها.

نهدفُ من خلالِ هذا البحث إلى التّعرُّفِ على مضمونِ كلٍّ من التّنميةِ الاقتصادية المحلّية، والقطاعِ الخاصّ، والدّورِ الذي يمكنُ أن يلعبَهُ هذا القطاعُ الخاصّ في عمليةِ التّنميةِ الاقتصادية على المستوى المحلّي في الجزائر، مع المحافظةِ على النّظامِ القانوني المطبَّقِ المسجَّلِ تحت وصايةِ الدّولة، لأنّ وظائفَ القطاعِ الخاصّ لا تتجاوزُ القوانينَ المعمولَ بها في النّظامِ الدّاخلي للدّولةِ الجزائرية.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاصّ

هو هيئةٌ اقتصادية فعّالة تساهمُ في التّنميةِ المحلّيةِ الاقتصادية، فهو شريكٌ أساسي للقطاعِ العامّ، له دورٌ بارزٌ بشكلٍ كبير في المجتمعاتِ الرّأسماليةِ الدّولية، المتطورة منها والنامية؛ إلّا أنه كنظامٍ اقتصادي معتمَد يُعدُّ ظهورُه متأخّرًا نسبيًا، نتيجةَ ارتباطِه بالظّروفِ السّياسية، وعلى الرّغمِ من هذا ينافسُ ويشاركُ مع القطاع العام، كما يقدّمُ خدماتٍ تجاريةً للصّالحِ العامّ والخاصّ في كلِّ المجالاتِ المتاحة، كما يُعتبرُ جزءًا من الاقتصادِ غيرِ الخاضعِ لرقابةِ الدّولةِ وملكيتِها، بل يديرهُ الأفرادُ والشّركاتُ لِجَني الأرباحِ، والتي تنحصرُ مشاركتُها بين أصحابِ المصلحةِ فقط. كما قد يشاركُ القطاعُ الخاص هيئةً عامّة في نوعٍ

من الشّركات بين القطاعين العامّ والخاصّ بهدفِ التّشاركِ في تقديمِ خدمةٍ لفائدةِ المصلحةِ العامّة.

الفرع الأول: الخلفية التّاريخية لنشأةِ القطاعِ الخاص

لقد تأثّر القطاعُ الخاصّ في تطوّرِه في الدّول النّامية بالظروف السّياسيةِ والاقتصاديةِ والاجتماعية، وكذا بالأفكارِ العامّة التي انتشرت في هذه الدّول، ببروزِ توجّهاتٍ كانت في غالبِ الأحيان تسيءُ إلى سمعتِه وتحدُّ من توسُّعه ومن دوره؛ حيث مرّ القطاعُ الخاصّ بتطوّراتٍ عديدة غيّرت من دورِه في الحياةِ الاقتصادية وفي عمليةِ التّنميةِ الوطنية والمحلّية، وكان ذلك بناءً على ما تميّزَ به الميدانُ الاجتماعي من تغييرِ الأنماطِ المعيشية والإيديولوجيات، وما تميّز به الميدانُ السّياسي فيما يخصُّ جانبَ الدّيمقراطية وحبَّ الابتكار والتّقدّم، وكذلك ما تميّز به الميدان الاقتصادي المحلّي من اهتمامٍ بترقيةِ القطاعِ الخاصّ وتطويرِه. ويعودُ تهميشُ دورِ القطاعِ الخاصّ في الماضي إلى مجموعةٍ من الأسباب يمكنُ تلخيصُها كالآتي:[1]

– قلة المورد الذاتية لديه يجعله غير قادر على ولوج أي نشاطات إنتاجية، ذات متطلبات مالية وتقنية عالية وكلفة.

– انعدام روح المبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي.

– الحالة البدائية للقطاع الخاص.

– عدم دعم القيادة السياسية للقطاع الخاص وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل هذا القطاع.

الفرع الثاني: تعريف القطاع الخاص

لقد اختلفت معظم الدراسات والبحوث العلمية في تحديد تعريف القطاع الخاص، وذلك لوجود مصطلحات كثيرة مرتبطة بالقطاع الخاص وغيرها، لذا فالتمييز بين هذه المصطلحات يعد أمرا ضروريا في الدراسات العلمية لاسيما في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية مراعاة للدقة في التعبير. من هنا ظهرت تعاريف متباينة تعكس الاختلافات الفكرية والإيديولوجية للاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين وغيرهم من المفكرين.

[1] زينة طاهري، التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص– دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2012–2013، 69–70.

تعريفُ الموسوعة الاقتصادية: "القطاع الخاصّ يتمثّلُ في جزءٍ من الاقتصادِ الوطني الذي تديرُه أو تملكُه شركاتُ الأشخاص، وشركاتُ الأموال والأفراد".[2]

تعريفُ موسوعة المصطلحات الاقتصادية: "هو ذلك الجزءُ من الاقتصادِ الوطني الذي يملكُه ويديرُه الأفراد، أو الشّركات، أو الأشخاص، أو شركاتُ المساهمة".[3] كما أنّها تعرّفه على أنّه "القطاعُ الخاصّ جزءٌ من الاقتصادِ الوطني غيرُ الخاضعِ للسّيطرةِ الحكومية المباشِرة".[4]

تعريفُ معجمِ المصطلحاتِ الاجتماعية: "إذا نشأَ القطاعُ العامّ، فإنّ نواحي النّشاطِ الاقتصادي الأخرى التي يقومُ بها الأفرادُ تكوّنُ القطاعَ الخاصّ".[5]

تعريف موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية: "القطاعُ الخاصّ هو ذلك الجزءُ من النّشاطِ الاقتصادي الذي لا يخضعُ مباشرةً للإدارةِ الحكومية، وبالإضافةِ إلى النّشاطاتِ الاقتصادية التي يقومُ بها الأفرادُ والمنظّمات، والتي تهدفُ إلى تحقيقِ الرّبح، وهي نشاطاتٌ تسمّى أحيانًا بالقطاعِ الشّخصي".[6]

إنَّ القطاعَ الخاصّ هو المنظِّمُ للنّشاطِ الاقتصادي، حيث أنّ الملكيةَ الخاصّة هي عاملٌ مهمّ، وأنّ الأسواقَ المنافسةَ هي محرّكُ الإنتاج.[7] وعلى هذا الأساس، فإنّه يتضمّنُ مختلفَ الشّركاتِ الخاصّة والمؤسّساتِ الهادفةِ للرّبح والتي تخدِمُ الأُسَر.[8]

كما أن محمد فاضل الربيعي يعرّفُ القطاعَ الخاصّ على أنّه « القطاعُ الذي يدارُ بمعرفةِ الأفرادِ ووحداتِ الأعمال، وتتولّى آلياتُ السّوق توجيهَ دفّةِ الأمور بالنّسبةِ للأنشطة الاقتصاديةِ الخاصّة، وهي تسعى بالتّالي إلى تحقيقِ أقصى ربحٍ ممكن ».[9] في حين يرى

---

[2] مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1997، ص 126.

[3] حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، 1995، القاهرة، مصر، 203.

[4] المرجع نفسه، ص 204.

[5] أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتب لجنان، بيروت، 1977، ص 370.

[6] هيكل عبدالعزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية (لبنان دار النهضة العربية ، 1987) ، 684

[7] Accelerating Pro-Poor Growth through Support for Private Sector Development, An Analytical Framework, Organization for Economic Cooperation and Development, p 17.

[8] The Private Sector and Development, Effectiveness, Discussion Paper for Members, p 21

[9] محمد عبده فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدولة النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004، 49.

البعضُ الآخر أنّه «قطاعٌ في الاقتصادِ الوطني، يقومُ على أساس الملكيةِ الخاصّة لوسائلِ الإنتاج، وفيه يتم تخصيصُ الموارِدِ الإنتاجية بواسطةِ قِوى السّوق أكثرَ ممّا هي بواسطة السَّلطاتِ العامّة."[10] أيْ أنّه جزءٌ من القطاعِ الوطني الذي يقوم على الملكيةِ الخاصّة لوسائلِ الإنتاج وإدارتِها.

أما من وجهة نظر المحاسبة القومية فإن القطاع الخاص يشمل: « المشروعات الخاصة القطاعات العائلية والهيئات التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات وذلك بغض النظر عن ملكية المقيمين او غير المقيمين للشركات الخاصة »[11]

بالإضافة إلى أن هناك من يقول أن القطاع الخاص بشكلٍ عامّ أنّه «ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة، ويدار وفقًا لاعتباراتِ الربحية المالية ».[12] كما أنه يعني « قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مداخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مداخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى، وتؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات) والادّخار ».[13]

فهو يعتمد هنا بالأساس على آليات السوق الحرة، والمنافسة في تحديد أسعار السلع بهدف تحقيق المنافسة الحرة، وذلك عن طريق عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. في هذا الصدد يرى أيمن عودة بأن « القطاع الخاص يتجسّدُ من خلال إعادةِ تقسيمِ العمل بينهُ

---

[10] صباح لمزاود، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة– دراسة ميدانية في المدينة الجديدة "علي منجلي"، مذكرة ماستر، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، د س ن، ص 09.

[11] أحمد الكواز، "بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع"، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية– تقييم واستشراف"، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، 23–25 مارس 2009.

[12] عبدالرزاق مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، عدد 09–2010،، ص 65.

[13] ليث عبدالله القهيوي، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2012)،65.

وبينَ الحكومة، وذلك بهدفِ رفعِ الكفاءة لكليهما في تحقيقِ أهدافِ التّنمية من خلالِ التّأجيرِ أو التّعاقد ».[14]

وأشار كذلك إلى أنّ القطاعَ الخاصّ يعبّرُ عن عمليةٍ منظّمة، من جهة، تقلّلُ من دورِ الحكومة الإنتاجي، ومن جهة أخرى، تُوسّعُ من دورِ القطاعِ الخاصّ في امتلاكِ وإدارةِ الموارِدِ المتاحة، فالقطاع الخاص يُعدُّ "إحدى المؤسّساتِ الاجتماعية الفاعلة اقتصاديًا، ويؤدّي إلى دعمِ العديدِ من المجالاتِ سواءٌ أكانت هذه المجالات ذات فوائد معنوية أو لا".[15]

من هنا يمكن القول أن القطاع الخاص هو مصطلح واسع تختلف تعاريفه، يشتمل على مجموعة من الجهات الفاعلة، هدفه الوحيد هو التحقيق الربح بالإضافة إلى وجود أنواع مختلفة من القطاع الخاص.[16]

بالإضافة إلى أن هناك من يقول أن "القطاع الخاص لا يعتمد في نشاطه على كثافة العمل فهو عبارة عن اقتصاد عائلي (أسرة) لأنه يعتمد بشكل أساسي على إنتاج الحبوب".[17] والذي يكون الطلب عليه للاستهلاك العائلي. كما يطلق اقتصاد القطاع الخاص على الاقتصاد الحر الذي يرتكز على آلية السوق الحرة والمنافسة التامة لتحديد أسعار السلع والكميات المنتجة أو المستهلكة، ويفترض وجود الاقتصاد الحر عدم تدخل أي فئة (الدولة) في النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع قواعد المنافسة الحرة".[18]

ما يعرف أيضا "مجموعة كبيرة من المؤسسات والشركات التي يمتلكها أفراد، أو عائلات أو مجموعة محددة من الأشخاص".[19] فهنا القطاع الخاص هو جزء لا يتجزأ من

---

[14] طاهري، التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص– دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي، ص 71.

[15] فهد بن عباس، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2004، ص 168.

[16] Penny Davies, The role of private sector in the context of aid effectiveness, consultative Findings Document, final report, February 2, 2011, p 4.

[17] بلقاسم براكتية، الزراعة والتنمية في الجزائر– دراسة مستقبلية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص 168.

[18] مجيد ضياء ،الخصخصة والتصحيحات الهيكلية –أراء واتجاهات ،(الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ،2003)،18.

[19] صفية جدوالي ،"بمادي الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر"(مداخلة قدمت في ملتقى دولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التعيير في العالم النامي، ج 1، سطيف، الجزائر ، 8–9 أفريل 2007).

بنية مجتمعية شاملة لها ايجابيات وسلبيات، في حين هناك من يعرفه أنه "النشاط الاقتصادي الذي يهدف إلى الربح ولا يخضع إلى تمويل من الدولة، ولا تؤول أرباحه إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة".[20] كما أنّ القطاع الخاص يمكن القول أنه "السلوك الاقتصادي الذي يقوم على تحقيق الرّبح في المشروع، حيث أن قواعد الربح تتغلب على الاعتبارات الاجتماعية التي يتحملها عادة القطاع العام".[21] كما أنه "مجموع الأنشطة الاقتصادية القائمة على الملكية الخاصة (الفردية أو الجماعية)".[22] وهنا يعني أن القطاع الخاص هو قطاع الأعمال الذي يدار من طرف الأفراد والمؤسسات محليين، أجانب لحسابهم الخاص بارتكازهم على آلية سوق المنافسة الكاملة، حيث يعتبر الربح هو الدافع الرئيسي قيامهم بهذه الأعمال . بمعنى انه في نظام اقتصادي مختلط يغطي القطاع الخاص جزء غير الخاضع لسيطرة الحكومة حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة.

أي المؤسّسة والشّركات بمختلف أحجامها صغيرة، متوسطة أو كبيرة،[23] وعلى غرار كل هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف إجرائي للقطاع الخاص المتمثل في: « هو الاقتصادُ الحرّ الذي يرتكزُ على آليةِ السّوقِ الحرّة والمنافسةِ التّامة لتحديدِ أسعارِ البضائعِ والخدماتِ والكمّياتِ المنتَجةِ والمستهلَكة، شريطةَ عدمِ تدخُّلِ الدّولةِ في النّشاطِ الاقتصادي بشكلٍ يتعارضُ مع قواعدِ المنافسةِ الحرّة التّامة ».

ووفق هذا يمكن استخلاص مجموعة من **خصائص القطاع الخاص**، وهي:

- يتميز بكفاءة عالية مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية، وتحسين الأداء في مجال الخدمات التي يوفرها.

---

[20] عباس النصراوي وآخرون، "القطاع العام والخاص في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 118.

[21] عبدالقادر يسبع، "مساهمة القطاع الخاص في تفعيل الفرصة – مع الاشارة إلى حالة الجزائر– "(مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009–2010، ص 49.

[22] المرجع نفسه، ص 50.

[23] عبدالقادر يختار، عبدالرحمان عبدالقادر. "نور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية –حالة الدول العربية (مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي"، دولة قطر. 19–21 ديسمبر 2011) .

– تجميع الادخار الحلي والأجنبي وتوجيه الى المشاريع الأكثر ربحية، الأمر الذي يساهم في زيادة المعدلات النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دخل الفرد.

– يتبع أساليب إدارية حديثة، وذلك باستعمال تكنولوجيا متطورة مما يساعد على تحديد الأصول الثابتة وزيادة جودتها في الاقتصاد المحلي ورفع نوعية القوى العاملة البشرية مما يؤدي إلى الزيادة الإنتاجية.

– كما أن التحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص يؤدي إلى إزالة الأعباء المالية التي كانت تتحملها ميزانية الدولة، نتيجة الخسائر التي لحقت بالشركات العامة.

– الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على نمو اقتصادي والحدّ من الفقر، كما أن القطاع الخاص المحلي والقوي والفعل يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، فعبر توفير فرص العمل الخاص وفرص توليد الدخل يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر، فهو هنا يتميز بالمرونة والقدرات والمهارات وتخفيف البطالة.[24](24)

– إنّ أهمّ ميزةٍ له هي السّرعةُ في الادّخار والإبداع، كما أنّه يعملُ على تخفيفِ أعباءَ إضافيةٍ عن الدّولة، ويزيلُ تخوُّفَ رأسِ المال الأجنبي ويشجّعُه على الاستثمارِ والشّراكة.

– يمتاز أيضًا بخاصيةِ الدّيناميكيةِ الحيوية، وسرعةِ المبادرةِ قبل فواتِ الفرصة، أي عدمُ وجودِ بيروقراطيةٍ معرقلةٍ للتّسييرِ الفعّالِ أو لنجاعتِه.[25]

– يركّزُ على المنافسة الحرّة، وهذا يجعله يبعث عن موارد بشرية متميزة، خاصة في مجال سياسات التعيين وأمور التوظيف والحوافز، إضافة إلى التركيز على ضرورة توفر بنية تنظيمية متطورة من حيث الهياكل، وطرق وأساليب العمل والإجراءات.[26]

الفرع الثالث: مقاومات القطاع الخاص

فلنجاح القطاع الخاص وعدم تعرضه للتهميش لابد من توفرمجموعة من المقومات أهمها:

– وضوح الهدف للقطاع الخاص وهو هدف واحد الربح الأقصى.

– توظيف العدد الضروري من العمال لتحقيق الإنتاجية.

---

[24] لخضر مولاي، العوامل المحدد لنمو القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر، 67.

[25] لمزواد، "دور القطاع الحاص في إنشاء المدن الجديدة – دراسة ميدانية في المدينة الجديدة – علي منجل " ، 22.

[26] طاهري، التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص، 73 .

– التوسيع في استخدام مبدأ الثوب والعقاب، أي للقطاع الخاص نظام المكافآت والحوافز كالترقية مثلا، ومعاقبة المقصرين.

– المنافسة، سرعة الإنجاز، والتمتع بالديناميكية والحيوية.[27]

– إدراك الأفراد والمجتمع لأهمية المدخرات: فالقطاع الخاص يكتب له النجاح متى كان الفرد والمجتمع مدركا لأهمية المدخرات وراغبين في التضحية بتحويل هذه المدخرات إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة، مما يحقق زيادة في الإنتاجية وغيرها...

– إن عملية النجاح والاستمرار في السوق التنافسي يتوجب على رجال الأعمال الإبداع في التنظيم الذي يؤدي إلى حسن التوفيق بين عناصر الإنتاج، والتنسيق بينها والاختيار الأمثل للتوليفة المثلى اللازمة لقيام العملية الإنتاجية من حيث الكمية والنوعية،[28] وبالتالي الزيادة في الإنتاجية فزيادة ثروة رجال الأعمال تؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع ككل، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، وهو ما يعني نجاح القطاع الخاص.

– الاستفادة من المهارات والمعرفة، فرأس المال البشري المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا يعطي للشركات ميزة تنافسية في قدرتها التنظيمية، وكفاءتها الإدارية بما في ذلك إدارة القوى العاملة، والمهارات والتعليم، وقابلية التأقلم الخاصة بموظفيها.[29]

المطلب الثاني: أهمية وأهداف القطاع الخاص

للقطاع الخاص مكانة كبرى في مختلف الدول لِما يقدمه من خدمات، وهنا تتجلى أهميته. بالإضافة إلى أنه يسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف، وفي هذا الصدد سنتطرق إلى أهميته وأهم الأهداف التي يرجو تحقيقها. اختلفت وتنوعت الأهداف التي جاءت من أجلها خصخصة القطاع العام إلى قطاع خاص وتنوعت، نذكر منها:

– إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاع الخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح الجمال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

---

[27] لمزواد، القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديد – دراسة ميدانية في المدينة الجديدة –علي منجلي، 18–19.

[28] محمد عبده فاضل الربيعي، الخصخصة وآثارها على التنمية بالدول النامية، 55–56.

[29] عبدالقادر يسبع، " مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة، 55.

– التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاصة، وتكريس موارده لدعم قطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة، والاهتمام بالبنية الأساسية والمنشآت الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية.

– تعزيز السوق المالية وتنشيطها وإدخال الحركية على رأسمال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدرتها الإنتاجية.

– تشجيع وتعزيز الكفاءة الاقتصادية عن طريق تعزيز الأسواق والمنافسة.

– إعادة تحديد دور الدولة بما يسمح لها بالتركيز على التحكم، الانضباط والإدارة.[30]

الفرع الأول: أهمية القطاع الخاص

تبرز أهمية القطاع الخاص من خلال المساهمة في تحريك وتنشيط، ودفع عجلة الاقتصاد المحلي، وذلك من خلال إيجاد وزيادة فرص العمل للمواطنين المحليين، والتي لن تؤدي فقط إلى زيادة مداخيلهم، وتحسين معيشتهم وتوفير حياة كريمة لهم؛ بل سوف تؤدي أيضا إلى خفض معدلات الفقر والبطالة، ورفع مستوى الإيرادات الضريبية، كما أنّ مِن شأنها أن تساهم في تخفيض العجز المتفاقم، سواء وجد في الموازنة العامة أو في الميزان التجاري، أو في ميزان المدفوعات، وتقليص حجم المديونية بكل شقيها الداخلي والخارجي وتخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة من خلال إعادة توزيع النفقات التشغيلية ومحاولة تقليل تخصصات الإنفاق العام.[31]

إنّ القطاع الخاص يعد إحدى مكونات الحكومة حيث ان تحقيق التنمية السياسية من خلال إصلاح فلسفة الحكم لا يمكن بلوغه بدون التنمية الاقتصادية المحلية، فالقطاع الخاص الحر والتنافسي يولد فرصا أكثر لعملية التنمية المحلية،[32] بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية لجلب القطاع الخاص، وزيادة مساهمة في تركيب الناتج المحلي ورفع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية. لهذا فأهمية القطاع الخاص تظهر في

---

[30] فالح أبو عامرية، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص 18-19.

[31] محمد حسن آل ياسين، "التخصصية، إطارها الفلسفي وتطبيقاتها"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد 04، 2001، 35.

[32] صالح زياني ، مراد بن سعيد ، " الحكومة البيئية العالمية – قضايا واشكالات " ، (الجزائر : دار قانة للنشر والتوزيع، 2010) ص 35.

العديد من المجالات من خلال فتح فضاء الاستقلالية الوسائط الثقافية، وتعزيز حرية التعبير والنقد والإبداع. كما انه من المتوقع ان تساهم الروح التنافسية من تأسيس قاعدة الاستثمار الداخلي والخارجي وتطوير الفرص من خلال خلق مشاريع تنموية حيوية تعود على الدولة بفوائد الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين البيئة الاستثمارية بجانب استثمارات القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في تركيب النتائج المحلي وحفز والنمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدماتية.[33] قدرة القطاع الخاص في التعامل مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية من حوله، من منطلق أن له ذاتية في الحركة.[34]

فالقطاع الخاص يعد اللبنة الأولى لاقتصاد كل المجتمعات المحلية، فهو الأصل في كل التنظيمات الاقتصادية التي تتجاوز مرحلة الشيوع.[35]

كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد المحلي ككل مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المداخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية.**(36)** كما أن مؤسسات القطاع الخاص توفر العوائد الاقتصادية الواسعة للاقتصاد المحلي ككل مثلما تحقق العوائد الواسعة للأفراد المستثمرين، وبشكل خاص المجتمعات التي تتبنى في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المداخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية.[36]

كما تبرز أهمية القطاع الخاص في تنمية وتقدم الدول فكثير من التجارب الدول المتقدمة تشهد كيفية تحول المؤسسات والمراكز الحكومية من يد الحكومة إلى يد القطاع الخاص وذلك لقدرة هذا الأخير على الابتكار وبذل الجهد في الإدارة وفي تحسين وتنمية

---

[33] خيرة بن عبدالعزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي – دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014، ص 52.

[34] زينة طاهري- فتيحة بن زروال، التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014،. ص 71.

[35] محمد رياض الابرش ، نبيل مرزوق ، الخصخصة: آفاقها وأبعادها، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2003، ص 19.

[36] عبدالرزاق مولاي لخضر، بونوة شعيب، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر، "مجلة الباحث ،عند07 (2010):03.

أمواله فالقطاع الخاص هو عمود أي دولة من دون جهده لن يكون هناك مشروع وطني مستقل وعلى العموم يمكن تلخيص أهمية **القطاع الخاص** في نقاط:

- زيادة نمو الاقتصادي وتشجيع فرص الاستثمار.
- رفع فعالية الاقتصاد وتحسين أدائه.
- إعادة توزيع الأدوار فيها بين القطاعين العام والخاص.
- العمل على تحسين وضع الحكومة المالي.
- تصحيح الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات.
- محاربة الفساد الاقتصادي والقضاء على آلياته.
- تحقيق الفعالية في عملية التنمية، وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الحديثة.

الفرع الثاني: أهداف القطاع الخاص

إن أهداف القطاع الخاص المالية، الاقتصادية، والسياسية في مجملها تجتمع بغرض إبراز مكانته في دفع العجلة التنموية المحلية:

- رفع الكفاءة الإنتاجية ومستويات الأداء في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بإدخالها في وسط تنافسي يجمعها بالكثير من المؤسسات الشبيهة.
- تحسين نوعية المنتجات والخدمات.
- الفعالية في اتخاذ القرارات.
- التقليل من هيمنة واحتكار المؤسسات العمومية بغرض المنافسة لتحسين نوعية الخدمات وتطويرا لإدارة والتسيير والاستفادة من الشركات الأجنبية.
- تخفيض العجز في ميزانية الدولة، أي التقليل من الأعباء وذلك بسبب الأموال الموجهة للقطاعات الغير ناجحة.
- خلق بنية أكثر ملائمة للاقتصاد المحلي وجلب رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية.
- الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والعادلة في توزيعها بسبب النافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

- إحداث مناصب شغل في الأمد الطويل.[37]

- فرض مبدأ التخصيص وجلب التكنولوجيا وترقية التجارة الخارجية، من خلال التوزيع في المنتجات.[38]

- العمل على إعادة توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- دعم الديمقراطية وتشجيع اللامركزية التي تسمح بإعطاء الصلاحيات الواسعة.

- تحسين مستويات المعيشة للمجتمعات المحلية من خلال زيادة حجم المشاريع الإنمائية وزيادة معدل النمو الاقتصادي.[39]

- تفعيل دور المنافسة، ويفترض أن المنافسة الحرة بين المشروعات المتماثلة تزيد من الإنتاج، وتسمح بتحسين نوعيته.[40]

- فتح المجال للقطاع الخاص للدخول في النشاطات التي تخلت عنها الدولة والتي لا ترغب فيها.

- محاولة تحقيق مستوى معقول من العمالة بفضل مشاركة القطاع الخاص بترغيبه وفق عدة امتيازات منها المالية ومنها القانونية.[41]

المطلب الثالث: مؤشرات قياس نمو القطاع الخاص

يشار إلى تنمية القطاع الخاص على أنه: رفع الحوافز وخلق القدرة لبناء نظام أعمال موجه إلى السوق يعمل بصورة فعالة يحقق نموا اقتصاديا. فلهذه الخطوات أهمية كبيرة نوضحها كما يلي:

توفير فرص يعمل نظام السوق للتنمية الاقتصادية، على إحداث الشروط التي يمكن أن تساهم في زيادة إنتاج السلع والخدمات ومساعدة البيئة المهنية لأنشطة القطاع الخاص والإطار الاقتصادي للأداء المؤسسي والفردي الجيد، فإن قدرة القطاع الخاص على توفير

---

[37] سفيان ابن عبدالعزيز، دعم وتطوير القطاع كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 61، 2013، ص 174.

[38] المرجع نفسه،175.

[39] سالم عرفة سيد، إدارة المخاطر الاستثمارية ن(عمان: دار الراية،2009)،361.

[40] طاهري، "التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخص "،72.

[41] خليل خميس، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09 2011، 206.

فرص العمل وتوسيع نطاق التشغيل للطاقات البشرية تعتمد على تطوير نظام السوق في المجتمع، كما يعتمد هذا الأخير على توسيع وتقوية القطاع الخاص من توفير الحوافز والدعم لإجراء التخصيص للمشاريع المملوكة من قبل الدولة، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما توفر مؤسسات القطاع لخاص العوائد الاقتصادية للاقتصاد ككل وللأفراد المستثمرين خاصة في المجتمعات التي تتبنى في سياستها الاقتصادية حرية السوق المتسمة بالانفتاح نسبيا على المداخلات والاستقلالية في الاستثمار واتخاذ القرارات العملية وتوفير الحوافز بعدالة لكل المستثمرين، فالعديد من الأبحاث العلمية في الدول النامية اعترفت بوجود علاقة إيجابية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، فبتحفيز وتنمية هذا القطاع.

خاصة في الدول النامية وإشراكه في عملية التنمية سيؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أوصت به الأمم المتحدة في "تقرير مشروع الألفية" سنة 2005.[42]

وسنوضح هذه الأهمية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (01): أهمية مؤشرات نمو القطاع الخاص

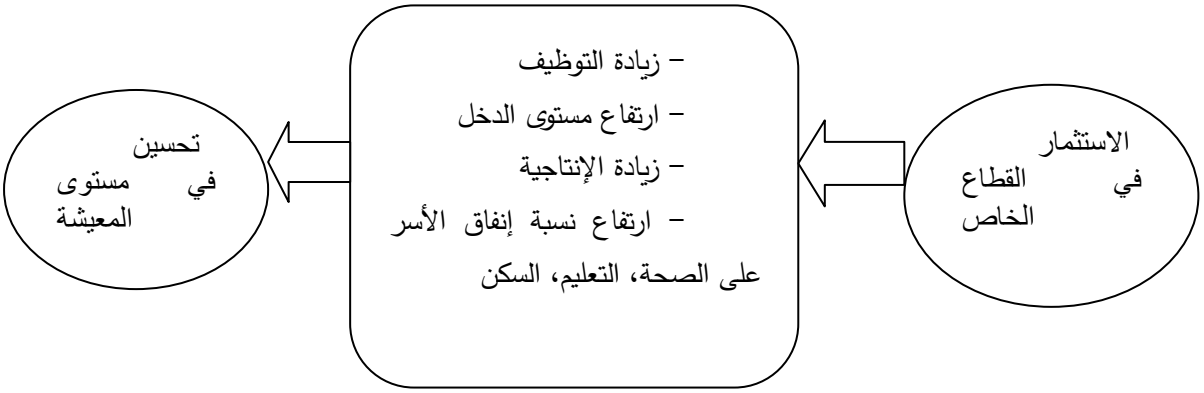

1- يتطلب نمو القطاع الخاص توفير مجموعة من المؤشرات الأساسية والمتمثلة في:

* **معدل نمو الناتج:** من منطلق وجود علاقة بين الاستثمار الخاص والقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج. فكلما زاد الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث والتطوير أو التعليم، والتدريب. ذلك من خلال تأثيرها على الإنتاجية ساهم في زيادة معدل نمو الناتج

[42] عبدالرزاق مولاي لخضر ، مرجع سابق ، ص 68.

الإجمالي المحلي. بالإضافة إلى إن زيادة معدل نمو الناتج من شأنها إعطاء المستثمرين دليلا عن مستقبل الطلب الكلي والأداء الاقتصادي مما يشجعهم على تنفيذ مشاريع الاستثمارية جديدة، وفي هذا الصدد نجد كل من **جرتين** Jirtin و**فيلانوفا** Villanova قد قدم براهين على وجود صلة وثيقة بين معدل نمو الناتج المحلي والاستثمار الخاص حيث تمتد الجذور هذه العلاقة إلى نظرية المعجل المرن باقتراض أن دالة الإنتاج تعكس علاقة ثابتة بين مخزون السلع الرأسمالية في الاقتصاد ومستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[43]

***القروض المصرفية:** عادة لا تبدأ المشاريع الجديدة في تحقيق العائد إلا في سنوات لاحقة من عمرها لذا فهي تحتاج بالضرورة إلى تمويل بالعملات المحلية والأجنبية سواء بتدبير من مصادر ذاتية أو خارجية للقطاع الخاص، وبالتالي نجد أن وفرة القروض المصرفية من شأنها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص.

***سعر الفائدة:** فحسب النظرية الكينزية ونيو كلاسيكية نجد أن تخفيض أسعار الفائدة بطبيعته يشجع الإنفاق الاستثماري، مما يؤدي بذلك إلى تشجيع المدخرات من جهة والتوظيف الكفء لهذه المدخرات من جهة أخرى.[44] كما أن سعر الفائدة الدائن والمدين يجب أن يترك بحيث يتحدد بناءً على التّفاعلِ القائمِ بين العرض والطّلب في سوقِ النّقودِ وسوقِ رأسِ المال، ممّا يجعلنا في سوق معبّرةٍ عن التّعامل والتفاعلِ الحقيقي بين العرضِ والطّلب، وبعيدةٍ عن التّشوّهات السّعرية، لأنّنا نعمل في نظامٍ اقتصادي حر.[45]

***سعر الصرف:** فعموما يتعرّضُ سعرُ صرفِ العملة إلى تقلّبات، حيث أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يأتي مصحوبا بارتفاع معدل التضخم نتيجة لزيادة الصادرات، وقلة الواردات وارتفاع أسعارها، مما يجعل الاستثمار يتأثر من خلال الانخفاض العام في الإنفاق،[46] لذا لابد من تحرير سعر الصرف أي ترك سعر الصرف يتحدد بناء على قوى

---

[43] فريد بشير طاهر، محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، عدد 51، 2000، 20.

[44] مولاي لخضر، العوامل المحدد ة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر، 72

[45] محمد عبده فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، 58.

[46] مولاي لخضر، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدولة النامية– دراسة حالة الجزائر، 72.

العرض والطلب على العملات في السوق النقدي وبإلغاء جميع الأسعار السابقة ويترك لتفاعلات عرض النقود والطلب عليها مسؤولية تحديد السعر العملة.[47]

* **الضرائب:** هناك علاقة طردية بين حجم الدخل ومستوى الادخار، إذْ أنّ الضرائب على الدخل تفرض أساسًا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل المرتفع للادخار، من ثمة فإن انخفاض دخولهم نتيجة زيادة معدلات الضريبة على الدخل سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم وبالتالي الحد من استثماراتهم.

– **الدّيون الخارجية:** فهي تعدُّ المصدرَ الأساسي لتمويلِ الاستثمارات وخطط التنمية المحلية من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع من الآلات ومعدات وغيرها، فلا ضرر من نمو الديون الخارجية على أيّ دولة إذا ما أحسنَ استغلالَ القروضِ في مشاريعَ استثماريةٍ مجدية وداعمة للنّموّ الاقتصادي.[48]

– **الاستقرار الاقتصادي:** من أهم عوامله:

– التغيير في معدل النمو عرض النقود، حيث ينعكس هذا التغير على معدل التضخم ومستوى الناتج، والعمالة، والطلب الكلي في الاقتصاد وغيرها...

– أرقام العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات،[49]ممّا يعني أن وجودَ هذا العجز وجود فجوة تمويلية سالبة لابدّ من تمويلها إلّا بقروضٍ خارجية، أو باستثماراتٍ خارجيةٍ مباشرة أو بالسّحبِ على الاحتياطاتِ النّقديةِ للدّولة. ممّا يعني الحرية الاقتصادية، أيْ للفردِ أن يملكَ وينتجَ ويربحَ في ظلِّ مُناخٍ اقتصادي تنافسي حرّ في ظلّ قوانينِ السّوق القائمةِ على المنافسة الكاملةِ الحرّة وعدمِ تدخُّلِ الدّولة. أمّا الأفرادُ فهم معنيون بالإنتاج والابتكار والاختراع لتحقيق أهدافهم الخاصة، وبالتّالي تحقيقِ الأهداف الكلّية للمجتمع.[50] كما أنّ الحرية الاقتصادية يجب أن تسود كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية والتجارية أي حرية التجارة الخارجية بمعنى حرية الاستيراد.

---

[47] الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، 57.

[48] مولاي لخضر وبونوة، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر، 9–10.

[49] المرجع نفسه.

[50] محمد عبده فاضل الربيعي ، " الخصخصة وأثرها على التنمية الدول النامية " ، 60.

***مناخ استثماري:** أي توفر الاستقرار السياسي والأمني، ووجود نظام قانوني وقضائي فعال يحمي المستثمر من الإجراءات التعسفية، ويمكنه اقتضاء حقوقه سريعا وكذلك وجود قوانين عمالية عادلة في تنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل.[51] إن توفر الاستقرار السياسي يعد إحدى مقاومات البيئة السياسية، وعنصر من أهم عناصر المناخ الاستثماري كما أنه يتعلق بنظام الحكم والشكل الطبقة الحاكمة، والأوضاع الحزبية والطبقية ودرجة الوعي والنضوج السياسي.[52] الواقع أن الدولة التي تسودها أوضاع سياسية غير ديمقراطية وغير مستقرة لا يمكنها أن توفر المناخ المناسب للاستثمار وبالتالي تحد من قدرة الاقتصاد على استيعاب وتوظيف الاستثمار، فعدم الاستقرار يؤخر من خطوات التنمية. كما أن التشريع أداة لترجمة وتفسير السياسة الاستثمارية للدولة.

حيث كلما نجحت الدولة في إصدار التشريعات الملائمة لأوضاعها الداخلية المتلائمة مع الأوضاع العالمية، كلما نجحت في الحصول على المزيد من الاستثمارات.[53]

* **البنية التحتية المادية والاجتماعية:** التي تشمل الطرقات والطاقة، الموانئ والاتصالات التعليم الأساسي والصحة. فتحقيق هذا يؤدي بالضرورة إلى تحسين معيشة الفقراء بصورة مباشرة، وتمكين نمو الشركات وتوسيعها. فمستويات الاستثمار المالية في رأس المال البشري، سواءٌ على صعيد الصحة أو التعليم، ترسي الدعائم لنمو **القطاع الخاص**، فالاستثمارات في مجال الصحة والتعليم يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام على السواء، وأن تعزيز البنية التحتية الاجتماعية وضمان استفادة ذوي الدخل الأدنى من خدمات تعليمية عالية النوعية وبتكلفة معقولة أو أساس مهم لتنمية **القطاع الخاص**.[54]

* **حدود القطاع الخاص:** يجب الإشارة إلى أن القطاع الخاص سيظل يخوض معركة التنمية الاقتصادية المحلية ومسيرة التطور المستقبلي عند مستويات يتعاظم فيها دوره ويتراجع، فمعظم الدراسات والبحوث أكدت على ضرورة تحديد دور القطاع الخاص، وذلك لضمان كفاءة الاستثمار في التنمية الاقتصادية، وفي الحقيقة لا يوجد حد فاصل وواضح

---

[51] المرجع نفسه، 62.

[52] مولاي لخضر، " العوامل المحدد لنمو القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر" ، 77.

[53] المرجع نفسه، 78 .

[54] مولاي لخضر وبونورة، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية حالة الجزائر " ، 13.

بين ما يجب أن يكون عاما وما يجب أن يكون خاصا، ويرجع هذا ربما إلى القدرة المالية لدى القطاعين الخاص والعام وكفاءة القطاع العام وخبرة القطاع الخاص في الاستثمار.[55] إذن ما يمكن استنتاجه أنه ليس هناك حدود بين القطاع العام والخاص، لأن كلا القطاعين مكملين لبعضهما البعض، وتتوقف مساهمة كل منهما على نوع النظام الاقتصادي السائد في كل دولة على حِدة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقطاع الخاص ومساهمته في التنمية المحلية

لقد لعب القطاع الخاص دورا فعالا في مشاركته في التنمية المحلية وما يقدمه بمختلف الأنشطة الاقتصادية، وكما يساهم في عملية إنعاش الاستثمار، وبعد التطرق في المبحث الأول إلى أسباب ودوافع تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص.

وأهمية الأهداف المرجوة منه، وضرورية التركيز على محلية النشاط الاقتصادي، خاصة بالنسبة للمجتمعات النامية وذلك باعتبارها الوسيلة الهامة لتخطي التخلف ونقل السلطة من مستوى المركزي إلى مستوى المجتمعات المحلية، ومن خلال هذا البحث سنحاول إبراز المفاهيم الأساسية للتنمية المحلية مع بيان أهم المبادئ التي يمكن أن تعتمد عليها الدول النامية ، بالإضافة إلى تبيان الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، واستعراض أهم مراحلها ونماذجها ونظرياتها... وهذا كله من أجل بناء مجتمع متماسك قوي يخدم المصلحة العامة ويحقق تنمية شاملة حقيقية، وهو ما أدى بدوره لدى الدول إلى التفكير في بيع المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، التي كانت الدول الرأسمالية الغنية وراء هذا الطرح.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية في ظل القطاع الخاص

يعتبر القطاع الخاص من بين أهم ركائز التنمية المحلية في تطوير الاقتصاد داخل ربوع المجتمع، ولقيامه بعدة أنشطة اقتصادية لفائدة التنمية المحلية لكل دولة تبحث عن تطوير اقتصادها المحلية والخروج من الركود الإنعاش المالي، إضافة إلى ما يحققه من تنمية اقتصادية محلية رائدة وفعالة، ومنها تسعى مختلف الدول إلى تحقيق التنمية المحلية،

[55] محمد كريم قروف، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة قسم العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، 2008–2009، 30.

فهي أساس تقدمها في هذا الصدد نتعرف على نشأة التنمية المحلية، مفهومها، أهم المبادئ التي ترتكز عليها، إضافة البحث عن الأهداف التي ترجو تحقيقها ويظهر من خلال ذلك:

الفرع الأول: نشأة التنمية المحلية

في البداية ظهر مفهوم التنمية المحلية في السبعينيات القرن الماضي في الوسط الريفي على وجه الخصوص، كرد فعل على الأخطار الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي كانت تواجه المناطق الفقيرة الناتجة عن التحولات الاقتصادية وتطور الأقطاب الصناعية والحضرية ، حيث قامت مختلف الفواعل المحلية ومن داخل هذه المناطق على تقديم مفهوم جديد للتنمية المحلية قائم بصفة أساسية على النمو الاقتصادي والتهيئة المخططة. وكان أول ظهور فعلي لمفهوم التنمية المحلية في فرنسا كردّ فعلٍ على قرارات الدولة التي أرادت أن تجعل من إعداد التراب أولوية وطنية وكان الهدف من هذه القرارات هو القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة وضواحيها. فالعديد من الدراسات تؤكد أن تطوير **القطاع الخاص** يساهم في خلق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل.[56]وهذا عن طريق سياسة إدارية تعيد تنظيم الأنشطة الاقتصادية من فوق حسب منطق قطاعي للمصالح.

لقد كان هذا الأمر في البداية مرفوضا، فلم يحظَ بالقبول والاحترام، لأنه بني على بُعدٍ سياسي يطالبُ بهويةٍ خاصّة للأقاليم، ثم استقى هذا المطلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وبداية من النقاشات أخذ مصطلح التنمية المحلية يحوز القبول وكسب تدريجيا اعترافا من طرف الهيئات الحكومية والمؤسسات والجمعيات ومنها مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي الفرنسية التي أقرت في مخطط (1884-1988) التنمية المحلية كنمط من أنماط التنمية. كما أنّ عملية التنمية المحلية القائمة على الرؤية الفوقية، من خلال اتخاذ القرارات بصفة تنازلية بداية من أعلى هرم السّلطة دون أدنى استشارةٍ للسكان المعنيين بصورةٍ مباشرة بمشاريع قد تمّت مراجعتُها سنواتِ السّتينيات والسّبعينيات. على هذا الأساس،

[56] كريم بودخدخ ومسعود بودخدخ، مداخلة بعنوان "رؤية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، في الملتقى حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري وتخطيط لمرحلة ما بعد البترول، 20-21 نوفمبر 2011، ص ص 3-4.

تَعتبر مختلف الفواعل المحلية أن تنمية الإقليم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حاجات وتطلّعاتِ السّكان، وهذا ما يطلق عليه مصطلح التنمية من أسفل.[57]

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تدخل التنمية المحلية في صنف نظام **القطاع الخاص المحلي** لا يتجاوز الإقليم الخاص، وبالمفهوم العام، تعتبر التنمية المحلية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقترنا بحدوث تغييرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الدولية. وفي هذا الصدد، لابد من التطرق إلى تعريف التنمية، فهذا المصطلح يشير إلى الانتقال المقصود من حال إلى آخر، أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع.[58] أما باللغة الانجليزية فيشير إلى التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بأخر أكثر كفاءة، وقدرة على تحقيق الأهداف المخططة.[59] في حين تعرفها هيئة الأمم المتحدة على أنها « توحيد جهود المواطنين، والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها في الاندماج في حياة المجتمع والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع ».[60]

هناك تعاريفُ عديدةٌ للّتنميةِ المحلّية نكتفي بذكرِ البعضِ منها على سبيل المثالِ لا الحصر تعريف فاروق زاكي للّتنمية المحلّية في كتابه "تنمية المجتمع في الدول النامية": أنّها "تلك العملياتُ التي توّحدُ جهودَ الأهالي وجهودَ السُّلطاتِ الحكومية لتحسينِ أحوالِ المجتمعاتِ المحلية، وتحقيقِ تكامُلِها في إطارِ حياةِ الآمن، ومساعدتِها على المساهمةِ الكاملة في التّقدُّمِ القومي". وتقومُ هذه العملياتُ على أساسِ عاملين هما:

– مساهمةُ الأهالي أنفسِهم في الجهودِ المبذولةِ لتحسين مستوى معيشتِهم.

---

[57] – Fabrice P ; ,, les tics dans le développement local de la réunion ,, ,France (outr mer) :université de la réunion, 2007, 5.

[58] سعد طه علام، التنمية والدولة، (القاهرة : دار طيبة ، 2004)،10.

[59] جمال حلاوة ، علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، (عمان : دار الشروق للنشر والتوزيع ، 2009)،23.

[60] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، ب س ن)13.

– توفيرُ ما يلزمُ من الخدماتِ الفنية وغيرها بطريقةٍ من شأنها تشجيعُ المبادرة، والمساعدةُ الذّاتية والمتبادَلة بين عناصرِ المجتمع، وجعلِ هذه العناصر أكثرَ فعالية".[61]

هذا التعريف يتناول فكرةً أساسية تنحصرُ في تركيزِ عمليةِ التّنميةِ المحلّية على أساسِ مشاركةِ أفرادِ الجماعةِ المحلّية في حدِّ ذاتِها، إضافة إلى ذلك، فإننا نستنتج أنّ المحرّكَ الأساسي للتّنمية يعتمدُ على خصوصيةِ البيئةِ المحلّية، من مَوردٍ بشري وتمويلٍ مالي ذاتي، باعتبارها طاقاتٍ للمشاريع التّنمويةِ المحلّية، أيْ على مستوى المجتمعِ المحلّي، والذي نعني به الوحدة الاجتماعية التي يمكنُ أن يشاركَ المواطنونَ من خلالِها فيما يحدثُ بداخلِه من برامجَ إنمائيةٍ مشاركةَ فعالة.[62]

من خلال التّنميةِ المحلّية وما تقدّمهُ من نتائجَ إيجابيةٍ لفائدةِ القطاع الخاص، والذي يُعتبرُ القاعدةَ الرّئيسية الأساسية لقيامِ وتطوُّرِ النّشاطُ الاقتصادي المحلّي لأيّ دولة، إضافةً إلى ما يحقّقه من تنميةٍ اقتصادية، ويظهرُ ذلك من خلال ما يلي:

1- تحقيق النّمو الاقتصادي المحلي:

يمثل القطاع الخاص في نمو الاقتصادي المحلي قاعدة أساسية، وما يقدّمه من أنشطة مختلفة اقتصاديا، والدور الذي يلعبه القطاع الخاص من جلب مناصب عمل لفائدة المجتمع والدولة، كما يخلق وتيرة نمو ديناميكية على المدى الطويل، يسير وفقًا للنّشاط الاقتصادي، إذ يعتبر هذا القطاع المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي وذلك انطلاقا من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، حيث أنه ونظرًا لما يتحمله من تكاليف وكذلك للمنافسة السائدة في السوق، فإن الكفاءة في الأداء والتنظيم المحكم للنشاط والعمل على التجديد والابتكار بشكل ديناميكي متواصل، وهو السبيل الوحيد لتحقيق الربح، ومن ثم المحافظة على مكانته في السوق بما ينعكس إيجابًا على عملية النمو الاقتصادي.

2- نشاط تجاري خارجي:

في مجال التجارة الخارجية، يقوم القطاعُ الخاصّ بدورٍ فعّال وهامّ في مجالِ التّجارة الدّولية، وتبعًا لتحوّلِ الاقتصاد المحلّي الوطني، أيًا ما كان من نماذج اقتصادية بدايته اكتفاء

---

[61] مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، (الإسكندرية: منشأ المعارف، 1987)،49.

[62] محمد عبد الفتاح، محمد عبدا لله، " تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية " ، (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث 2006)،43.

ذاتي إلى نموذج اقتصاد التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وما يساعدُ على ذلك هو اكتشافُ فئاتٍ من رجال الأعمال أنّ المؤسّساتِ المالية قادرةٌ على تجميعِ الأموالِ من الآخرينَ من أجلِ الاستثمارِ المؤسّس لها. والأهمُّ في هذه العملية هو عندما تبدأُ الاستثمارات تتحوّلُ من القطاعين التّجاري والمالي إلى القطاعِ الصّناعي في إطارِ التّنمية.

3- دور الاستثمار في عملية التنمية الاقتصادية المحلية:

يبرزُ القطاعُ الخاصّ في مشاركته الكبيرة في الاستثمار، والنتائج التي يتحصل عليها طيلة المشاركة، والنجاحات المتزايدة وما يقدمه من سياسة استثمارية واضحة، تساهمُ في توفير الإمكانيات وتهيئُ الظروف المناسبة للعمل، إضافة إلى إيجاد أساليب تمويل من خلال موارده الخاصة،التي يقوم باستغلالها، لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، بأقل التكاليف وفي أقصر مدة زمنية ممكنة، لتفادي التكاليف الإضافية غير المرغوبة فيها، فهو يرى ضرورة بيع المنتوج لتفادي الخسائر، التي تعود عليه وعلى الاقتصاد الوطني.[63]

الفرع الثالث: أهداف القطاع الخاص في التنمية المحلية

لقد توصّل القطاعُ الخاصّ إلى أهداف كثيرة ومتنوعة، وللنهوض بالتنمية الاقتصادية والتعزيز القدرات التنافسية، ورفع كفاءة الخدمات العامة، وبغرض إبراز مكانة أهدافيه المالية ،والاقتصادية والسياسية في مجملها تخص عملية دفع عجلة التنمية المحلية ومنها:

- التّقليلُ من هيمنةِ واحتكارِ المؤسّساتِ العمومية بغرض المنافسة، لتحسينِ نوعيةِ الخدمات وتطويرِ الإدارةِ والتّسيير، والاستفادةِ من الشّركاتِ الأجنبية؛
- رفعُ الكفاءةِ الإنتاجية ومستوياتِ الأداء في المؤسّساتِ الاقتصادية، وذلك بإدخالِها في وسطٍ تنافسي يجمعُها بالكثيرِ من المؤسّساتِ الشّبيهة؛
- تحسينُ نوعيةِ المنتجاتِ والخدمات؛
- زيادةُ حجمِ الملكيةِ الخاصّة وإعادةُ توزيعِ الدّخل ممّا يساهمُ في تحقيقِ العدالةِ الاجتماعية؛
- زيادةُ حجمِ المشاريعِ التّنمويةِ المحلّية، ممّا ينعكسُ إيجابًا على دعمِ الدّيمقراطية وتشجيعِ اللامركزية؛
- المساهمةُ في تعزيزِ القُدراتِ التّنافسية للاقتصادياتِ المحلّية؛

[63] عبد القادر الصافي، إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص ص 151-152.

- توفيرُ فرصِ عملٍ للمواطنينَ المحليين؛
- رفعُ كفاءةِ الخدماتِ العامّة المحلّية.

المطلب الثاني: نشاط القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاجتماعية.

يعتبر القطاع الخاص مصدرا أساسيا في خلق نشاط اقتصادي متطور لفائدة التنمية المحلية وكما يعد المساهم الأول في التنمية الاجتماعية بمختلف مجالاتها وبشكل كبيرا خصوصا إذا توفرت له البيئة الملائمة لممارسة نشاطه. فدوره كبير في تقديم الخدمات في مجال التعليم، الصّحّة، النقل والموصلات، وحتى النشاط السياحي، هذا راجع إلى الإمكانيات التي تتوفر لدى هذا القطاع، إضافة إلى اعتماده على التكنولوجيا في تسيير شؤونه، ما يمكنه من أداء الخدمات في الوقت المناسب ،مع توفير الجهد والمال.

لكن هناك اختلاف ما بين الدول المتقدمة التي انتهجت النظام الليبرالي والدول النامية التي بدأت تطبق هذا النظام في الآونة الأخيرة، ففي البلدان المتطورة نجد أن القطاع الخاص أهمية كبيرة أتاحت له فرصة العمل والبروز، في المقابل نجد أن دوره يبقى محددا جدا يقتصر في غالبية الأحيان على تقديم الخدمات والإسهامات الخيرية، ولتوضيح هذا الدور أكثر سنتقدم بما يلي:

1- الخدمات الصحية:

يقدم ويساهم القطاع الخاص في الخدمات الصحية، وتحسينها على مستويات مختلفة، فهو من بين الممولين لهذا القطاع في الكثير من الدول، خاصة في مجال الصناعات الدوائية إضافة إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية المستعجلة، من خلال المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الخاصة. كما يتميز هذا القطاع بتقديم خدمات صحية متخصصة والمستندة على أحدث التقنيات الطبية الحديثة، ممّا يشكل عاملا مهما في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال توفيره لهذه الخدمات التي تساهم في تخفيف الضغط والأعباء على الحكومات.[64] ولعل الشيء المهم في هذا الصدد، هو إقبال المواطنين على هذه العيادات الخاصة رغم توفر مجانية العلاج الحكومي، والسبب راجع إلى مشكل التزاحم

[64] (64)-الأردن،المملكة الأردنية الهاشمية،المجلس الصحي العالي،وثيقة تتعلق بالإستراتيجية الصحية الوطنية،2007-2015،د.س.ن،ص ص12،27.

الشديد وغياب معايير الجودة والنظافة لراحة المريض في هذه الأخيرة، وسوء نوعية الخدمة المقدمة من هذه المستشفيات العامة، فأصبحت هذه الفكرة تنتشر بين عامة الناس.[65]

ومنه **نستنتج** أن للقطاع الخاص دور هام في هذا المجال، يجب على الحكومات الاستفادة منه، والعمل على تقديم الدعم له خاصة في مجال إجراء البحوث العلمية.

2- خدمات التعليم:

في مجال الخدمات التعليمية التي تأخذ حيزا واسعا من مجانية من طرف الدولة، ويستفيد منها جميع الشرائح الاجتماعية وبمختلف أطوار التعليم، إضافة ما يقدمه القطاع الخاص من خدمات أرقى من الخدمات المجانية، ويستفيد منها الفئة القادرة على التحمل الأعباء، وهذا يعود لأهمية وضرورة توفير التعليم، ونظرا لأهمية التعليم والتدريس، وبروز ضرورة الاهتمام به، أصبحت الدول المتقدمة تقيم شراكات مع القطاع الخاص من أجل النهوض بمستوى التعليم، من بين هذه الدول نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت بالتوسع في آفاق الشراكة مع هذا الأخير، في مجال التقنية والأبحاث والعديد ومن المجالات الأخرى كما بدأت الجامعات في الاتجاه إلى هذا القطاع، وهو الأمر الذي أدى إلى تغيير في إستراتيجيات المؤسسات التعليمية لتحقيق رسالتها.[66] والتعليم ممكن أن يؤدي وظيفته في هذا المجال بوسائل متعددة، فهو يساعد على اكتشاف وتنمية مواهب الأفراد، كما يهيئ سبل التفكير العلمي الموضوعي في مختلف المسائل ويزيد قدرتهم على الإبداع والابتكار كما أصبح ينظر إلى التعليم على أنه عامل محفز في التنمية المحلية باعتباره نوع من الاستثمار البشري في العملية الإنتاجية، فقد أصبح من المتعارف أن المشكلات التربوية والثقافية، وتغيير الاتجاهات الثقافية لمجتمع مما يؤثر بطريقة ايجابية في مجالات التحولات الاقتصادية والاجتماعية.[67]

3- خدمات تجارة توزيع النقل والمواصلات:

---

[65] جيقري هامر وآخرون، التمويل والتنمية، (ديسمبر2014)، ص 35-36، ثم الاطلاع عليه بتاريخ 20 /2016/09. https://www.inf.org/arabic/puls/ft/fandd/2014/12/pdf/coarosa/pdf

[66] جامعة الملك عبد العزيز،وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ،وثيقة تتعلق بالشراكة بين القطاع الخاص والجامعات في الأبحاث -2006م،ص6.

[67] المرجع نفسه.

يمثّل القطاعُ الخاصّ بالدّرجةِ الأولى في تقديم الخدماتِ النّفعية، وتخصُّ القطاعات الحيوية في اقتصاد الدّول، بسبب تأثيراته على اتصال مختلف نواحي الحياة الأخرى، وهنا يبرز دور القطاع الخاص فيه باعتباره المشغل والمستثمر الرئيسي لغالبية مكونات قطاع النقل والموصلات، نظرًا لإمكانياتِه للاستثمار في القطاعاتِ الجزئية كالنقل العام والنقل التجاري والخدمات المساندة لقطاع النقل، فنجد أن دخول القطاع الخاص للاستثمار في البنية التحتية بدأت تتزايد في العديد من الدول في العالم نجحت مشاركته لتوفير هذه الخدمات وتوفير التمويل اللازم، الذي لا يستطيع القطاع العام توفيره.[68](68)

4-خدمات النشاط السياحي:

يعد القطاع الخاص المحرك الأساسي في تنشيط القطاع السياحي، ونظرا للتطور المتزايد للسياحة في القرن العشرين، خاصة مع الثورة التكنولوجية الجديدة، وما يقدمه من ثروات مرتفعة جدا عن طريق السياح المتوافدة باستمرار، لذا يأخذ القطاع الخاص الحصة الكبيرة في الاستثمار، نظرا للخدمات التي يقدمها على أحسن وجه، إضافة إلى ذلك، فقد أصبحت السياحة إحدى أهمِّ الصّناعات التي تدعّم الاقتصاد بالكثير من التطور والنمو، وبما تدرّه من عوائدَ كبيرةٍ على الاقتصاد في كلِّ بلدٍ سياحي وبحسب أهميته السياحية، وأصبحت الاستثمارات السياحية الخاصة تنتشر في مختلف المراكز والواقع السياحية، كما أصبح للقطاعِ الخاصّ علاقاتٌ مرتبطة مع مختلفِ الوكالات والشّركاتِ المتخصِّصة في السّفر والسّياحة في مختلفِ دولِ العالم، وتتوقّعُ أنّ يصبحَ لهذا القطاع دورًا واسعًا في الاقتصاد، في ظلِّ الدّورِ النّشِط لهذا القطاع وما يُنتظرُ منه من تطوُّرٍ مستقبلًا، لاسيَما وقد أُطلقَ عليه قطاعُ الصّناعة المستقبلية.

5- التخفيف من الفقر:

تعريفًا للفقرِ أيضًا، فإنّه أكثرُ من مجرّدِ الافتقارِ إلى الدّخل أو الموارِدِ أو ضمانِ مصدرِ رزقٍ مستدام، حيث أنّ مظاهرَه تشملُ الجوعَ وسوءَ التّغذية وانحسار إمكانيةِ الحصولِ على التّعليم والصّحة والخدماتِ الأساسية، إضافةً إلى التّمييزِ الاجتماعي والاستبعادِ من

[68] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ،وثيقة تتعلق بفرص الاستثمار في قطاع النقل والمواصلات ,2012, ص ص 7-8.

المجتمع، وانعدامِ فرصِ المشاركة في اتّخاذِ القرارات، من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصّحّةِ والتعليم، والحدِّ من الفقرِ أو تخفيفِه... ولإزالته يتطلب الأمرُ مشاركةَ القطاع الخاص في التّنمية الاقتصادية التي من خلالها يتراجع الفقر، لذا يجب تقديم استثمارات واسعة المجال حتى يتسنى للقطاع الخاص القضاءُ تدريجيًا على هذا الأخير، الذي يجلب فشلًا حادًّا ينجم عنه البطالة، الآفات الاجتماعية. وغيرها فنجد القطاع الخاص القوي الفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد ي واجتماعي، عن طريق توفير فرص العمل وفرص توليد الدخل، إذ يستطيع القطاع الخاص توليد وتقديم وسائل للحد من الفقر. يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة سنة 2005، بأن تتضمن إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص وأن تحفيز وتنمية القطاع الخاص في الدول النامية يشكل شيئا فشيئا عنصرا أساسيا في جدول الأعمال الإنمائي.[69] في عام 1995، حدد مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوينها عن ثلاث قضايا أساسية هي: القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل والتكامل الاجتماعي، وذلك للمساهمة في إنشاء مجتمع دولي يمكن من بناء مجتمعات آمنة وعادلة وحرة ومتناغمة توفر الفرص ومستويات معيشة عالية للجميع، ومن خلال القرار47/196 المؤرخ 22 يناير 1992 أعلنت الجمعية العامة في 17 أكتوبر 1987 للقضاء على الفقر.

6- التشغيل:

تؤكّدُ العديدُ من الدّراسات في هذا الصّدد على أنّ تطويرَ القطاعِ الخاصّ يساهمُ في خلقِ نموٍّ اقتصادي سريع، ويستمرُّ على المدى الطويل

وهذا ما أدى إلى تزايد الاتجاه في العديد من الدّول بداية الثمانينات من القرن الماضي نحو عملية الخوصصة وتوسيع مكانة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، حيث أن مساهمة هذا النوع من القطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي، كالحد من ظاهرة البطالة والفقر التي تعتبر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية في الدول النامية. لذا يجب التمسك بالاستثمار لصالح القطاع الخاص والخروج إلى نمو اقتصادي فعال، وقادر على

[69] عبدالرزاق مولاي لخضر، متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 72.

القضاء من الفقر والحدّ من المشاكل النّاجمة عنه، وتتمثّل في البطالة، والآفات الاجتماعية فنجد أن القطاع العام عاجز وغير قادر على توليد فرص العمل الكافية لاستيعاب الأعداد الهائلة من البطالين، المتخرجين منهم خاصة، ونظرًا لاتّجاه العديدِ من هذه الدّول إلى فتحِ المجال للقطاع الخاص للمساهمةِ في عمليةِ التّنمية، فإنّ هذا الأخير بإمكانه توفيرُ مناصبِ عمل بتوفير المناخ المناسب له بإشراكه في البرامج المتعلقة بتطوير التعليم والتدريب وتوفير المعلومات عن فرص العمل.[70]

المطلب الثالث: استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي

يبرز القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، والتأثير إيجابا على عملية النمو الاقتصادي والحد من الفقر، إذ انه ورغم ما شهده الفكر الاقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في النشاط الاقتصادي في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد من نشاطه أو التقليص من تأثيره في فعاليات النشاط الاقتصادي، والأدوار التي يقوم بينها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتطويره بين العراقيل والإخفاقات، والإطار المتكامل لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص.

الفرع الأول: الحد من الفقر

إن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي من تطوير القطاع الخاص بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع إستراتيجية ملائمة لنهوض والتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي .

وتُعتبرُ قضيةُ الفقر من أهمّ القضايا التي تواجهُ صانعي السّياسات الاقتصادية، وذلك انطلاقًا من تأثيراتِها الاجتماعية بشكلٍ رئيسي، والتي تتطلّبُ ضرورةَ العمل على الحدِّ من انتشارِها ومعاناةِ أفرادِ المجتمع من تداعياتِها، حيث أنّ الحدَّ من الفقرِ يتجلّى من خلالِ القدرةِ

[70] العيد صوفان، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة –دراسة التجربة الجزائرية، "رسالة ماجستير، (جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2010–2011) ،ص77.

على توفيرِ فرصِ عملٍ وزيادةِ الدّخول، وفي هذا الصّدد، فإنّ القطاعَ الخاصّ في الاقتصاد التّنافسي يلعبُ دورًا رئيسيا في ذلك، من خلال المؤسَّساتِ والشّركات، سواءٌ الصّغيرةُ منها أو الكبيرة، والتي تُعتبرُ بمثابةِ المحرّك الرّئيسي لتوفيرِ فرصِ العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر.[71] حيث أنه وباعتبار أن القطاع الخاص يساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه يساهم بذلك في توفير المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بأدائها والمواجهة خصيصا لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية وهو ما يضمن تحسنا في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ كما تشير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين معدَّلاتِ النّموّ الاقتصادي، كما تؤكّدُه تجاربُ الدّوَلِ الآسيوية المتقدِّمة، حيث أنّ مؤشّرَ الفقر انخفضَ سنواتِ الثّمانينات وبداية التّسعينات، أين سجّل ارتفاعًا كبيرًا في معدَّلاتِ النُّموّ الاقتصادي آنذاك، في حينِ أنّه شهدَ ارتفاعًا إبّانَ الأزمةِ المالية لسنة 1997، والتي أسفرت عن انخفاضٍ كبير في معدّلاتِ النّموّ الاقتصادي للدّولِ المعنية .[72] ويبرزُ نموُّ دخولِ الفقراء من خلال مقاربتينِ أساسيتين:[73]

– المقاربة النسبية والتي تشير إلى أن الحد من الفقر من خلال نمو حجم الدخول يتجلى من بداية ظهور دخول الطبقة الفقيرة بمعدل أكبر من المتوسط معدل نمو الدخول وهو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام،بشكل يحد من الفجوة والطبقية بين الفقراء والأغنياء بشكل نسبي.

المطلب الرابع: تطوير القطاع الخاص بين العراقيل والإخفاقات

بالرغم من كل الإمكانيات التي يتمتع التي يتمتع بها القطاع الخاص، إلا أنه لا يخلو امن وجود مشاكل تعرقل مساره نحو تحقيق الأهداف التي جاء من أجلها، وتتمثل هذه المشاكل في: وهي على الترتيب صعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، ومحدودية العمالة الماهرة، وعدم كفاية رأس المال، وضعف الطلب بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الائتمان وارتفاع أسعار الفائدة وصعوبة الاستيراد، ومن خلال العقبات والعراقيل التي تحد

---

[71] Inter American développements bank ; op-cit ,p5.

[72] Asian développement bank ; op-,p4.

[73] OECD ; op-cit,p12

من تطور القطاع الخاص، أو من خلال الإخفاقات التي يتميز بها نشاط القطاع الخاص، وهي قضايا يتوجب أخذها بعين الاعتبار في سبيل وضع إستراتيجية ملائمة لتطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حدٍّ سواء.

الفرع الأول: العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص

هناك جملة من العوامل التي تعتبر بمثابة قيود تحد من تطوّرِ القطاع الخاصّ في النّشاط الاقتصادي، وبالرّغم من التّطوّر الذي طرأ على المستوى الاجتماعي عالميًا، وظهور أسواق عالمية فتحت المجال أمام تطوّر الصادرات وترقيتها والذي يعود بالربح على الدخل الوطني، إلا أنه لا تزال هناك العديد من الدول خاصة النامية، تعاني الكثير من المشاكل والعراقيل التي تقف كحاجز أمام التنمية، تتمثل أهمها في:

أولًا- القيود المالية: وهي القيود التي تمس عملية تمويل مؤسسات القطاع الخاص ونجد منها:[74] **(74)**

ومن وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص، وقد تم تطوير استبيانات موزعين على مجالين هما:

المعوقات المتعلقة بالتنظيم التشريعي، والمعوقات المتعلقة بالإطار المؤسسي، وكذلك ظاهرة القيود المالية وغير المالية في ظل القطاع الخاص.

أ- تكلفة رأس المال: وتتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، وتعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تمويلها ومن ثم في نومها وتطورها، وذلك انطلاقا من دورها الرئيسي في تحديد مدى إمكانية التوسع في الاستثمارات من عدمها.

وتساهم عدة عوامل في ارتفاع تكلفة رأس المال منها: ارتفاع تكاليف الوساطة المالية تقلبات أسعار الصرف وارتفاع درجة المخاطرة سواء ما يتعلق الأمر بالمخاطر المنتظمة أو المخاطر غير المنتظمة.

---

[74] Caribbean development bank ; On a new private sector development strategy ,working paper, pp 5,7. (http://www.caribank.org/titanweb/cdb/webcms.nsf//AllDoc/B514C8BFC38C1E150425741E005343C1/$File/PSD62[1].pdf)

ب- سياسات الإقراض: إن الأهمية التي يحتلها التمويل عن طريق الاستدانة من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير على إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة وتطوير أنشطتها الاقتصادية.

وفي هذا الصدد، فإن العديد من مؤسسات القطاع الخاص والتي ترغب بحكم مشاريعها الاستثمارية في التمويل طويل الأجل عن طريق القروض، بسبب عدم قدرتها على دخول لسوق رؤوس الأموال لعدم توافرها على الشروط المطلوبة لذلك أو لارتفاع تكاليفه، تجد صعوبة في الحصول على ما تطلبه نظرا لأن السياسة الإقراضية للعديد من البنوك ترتكز بالأساس على تمويل قصير الأجل نظرا لحاجتها للسيولة من جهة ولتفادي مخاطر عدم التسديد من جهة أخرى، وهو ما يساهم في مزيد من القيود التمويلية عللا القطاع الخاص بما يؤدي إلى ضعف وتيرة نموه وتطوره.

جـ- درجة تطور أسواق رؤوس الأموال: تساهم أسواق رؤوس الأموال المتطورة وفي ظل العولمة المالية في جلب المدخرات سواء المحلية منها والخارجية، وهو ما من شأنه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إما عن طريق طرح أسهم أو طرح سندات تبعا للقرارات التي يتخذه طالب التمويل، وعليه فإن عدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي.

ثانيًا- القيود غير المالية: هناك على غرار القيود المالية جملة من القيود الأخرى غير المالية والتي تؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص، وكما تحظى الإجراءات المبتكرة بالمساندة في الغالب من خلال المشاركة في الاستثمار مع الممولين من القطاع الخاص أو من خلال الاستثمار في الصناديق التي تقدم بدورها قروضا للمشاريع، المحفوفة بالمخاطرة. ولخلق الأسواق، وضعت بنوك التنمية برامج لخدمات التخصيم المالي بغرض إتاحة السوق الفعلية .على سبيل المثال ، لكي تؤسس كولومبيا لتمويل البنية الأساسية، أنشأت مؤسسة جديدة باسم المؤسسة الوطنية للتمويل (FDN) لقيادة تطوير الأسواق. لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية.

أ – **القوانين والتشريعات الحمائية:** ونخص بالذكر هنا القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال وقوانين التصدير والاستيراد وقواعد الشركة بين رأس المال المحلي والأجنبي والتي يكون الهدف منها هو حماية الاقتصاد المحلي، إذ أن عدم مراعاته للظروف السائدة في الاقتصاد العالمي والمحلي من شأنه أن يؤثر سلبا على تطور القطاع الخاص خصوصا في الدول النامية،وذلك من خلال الحد من مشاركة القطاع الخاص الأجنبي الذي يتميز في الغالب بالخبرة والتكنولوجيا المتطورة وله انعكاسات إيجابية على تطور القطاع الخاص المحلي

ب– غياب المنافسة: إن تطور القطاع الخاص وتزايد نموه ومساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع والابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من عمليات الاحتكار والعمل على تحرير التجارة بما يمكن من اتساع السوق ومن ثم فتح المجال للمنافسة وما ينعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص.

جـ– تعاظم مكانة القطاع العام: تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن القطاع الخاص وجب ان يتميز بالحرية في النشاط الاقتصادي وكذا في امتلاك وتسيير الموارد الاقتصادية باعتباره العنصر الرئيسي في قيام النشاط الاقتصادي من خلال تميزه بالكفاءة في الأداء والرشادة في تسيير الموارد، في يبرز القطاع العام بمثابة عنصر مكمل لنشاط القطاع الخاص من خلال تأسيس وتهيئة البنية القانونية، المؤسساتية والتحتية، فضلا عن القيام ببعض الأنشطة الاقتصادية الحيوية التي يضمن من خلالها تحقيق المصلحة العامة كخدمات الكهرباء، الغاز والماء.

وعلى هذا الأساس، فإن دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي يكون محدودا بالشكل الذي يسمح بتوفر الحرية الكاملة والموارد الكافية لنشاط القطاع الخاص، ومن ثم فإن تعاظم مكانة القطاع العام عن ما هو محدد لها أن تكون ينجر عنه إزاحة لنشاط القطاع الخاص الذي تضيق عليه بذلك فرص الاستثمار والتوسع في ظل تحول الموارد الاقتصادية نحو القطاع العام، وهذا ما يؤدي زيادة على تضييق فرص التوسع في السوق إلى الحد من

المنافسة ومن ثم غياب عمليات الإبداع الذي تتميز به أنشطة القطاع العام عن النشاط الاقتصادي.

ثالثًا- إخفاقات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي: لعل من التدابير الرئيسية لمواجهة الفساد في القطاع الخاص هو تطبيق المعايير الجنائية لمكافحة الفساد على الشركات وإنفاذها من خلال فرض جزاءات وحوافز فعالة. فعلى سبيل المثال، تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد جرائم الرشوة والاختلاس في القطاع الخاص، فضلا عن الجرائم ذات الصلة بهذه الجرائم مثل جرائم إخفاء متحصلات هذه الجرائم ، وغسل عائداتها، وعرقلة سير العدالة. ويمكن أن تشمل هذه الجزاءات الغرامات، والمصادرة وسبل الانتصاف التعاقدية، والتعليق والحرمان، وفقدان الاستحقاقات والمسؤولية عن الأضرار. ويمكن الاطلاع على مناقشة مجموعة الجزاءات والحوافز التي وضعت لمنع الفساد في القطاع الخاص.

أ- وضعية مناخ الأعمال: إن وضعية مناخ الأعمال في دولة لها تأثيرا جد كبير على وضعية القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصا وأنها تشير إلى جملة الضوابط والإجراءات والتشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه

وحسب البنك الدولي فإن وضعية مناخ الأعمال يتم النظر إليها انطلاقا من توليفة مؤشرات تحدّد مدى سهولة أداء الأنشطة الاقتصادية في كل دولة، وهي تنقسم ما بين "مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية" وتتمثل في مؤشرة الحصول على الائتمان ومؤشر حماية المستثمرين انطلاقا من ارتباطها بجانب قانوني يحكمها، "ومؤشرات الوقت والتكلفة" المتمثلة في مؤشرات: بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، تسجيل القارات دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، إنفاذ العقود، تصفية النشاط التجاري. وهي مؤشرات تقوم على أساس قياس الوقت والتكلفة المستغرقين في أدائها.[75]

وعليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير لها من مؤشرات له الأثر الكبير على تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بحكم أن ذلك يدفع إلى نفور

[75] البنك الدولي : تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011 : من أجل مساندة أصحاب الأعمال ، 2010 ، ص 1. (http://www.doingbusiness.org/-/media/FPDK M/Doing%20Business/Documents/Annual-Reports/Overview-Arabic.pdf)

المستثمرين سواء محليين كانوا أو أجنبيين مما يجد من تواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ب- السوق الموازي: ويقصد بكافة الأنشطة المولدة للداخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة.[76] ويتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته و خدماته بأسعار أقل.

عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية وقانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أمها دفع الضرائب مما يساهم في ارتفاع أسعار منتجاتها وخداماتها بشكل يجعلها في حالة عدم القادرة على المنافسة، زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي ،مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق وتحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من أتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

يتميز نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بعدد من السلبيات التي تؤثر سلبا على أدائه في النشاط الاقتصادي والتي تتميز في الغالب بتعارضها والمصلحة العامة، إذ أنها ترتبط بشكل رئيسي بطبيعة نشاط القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الربح ومن ثم تعظيم المصلحة الخاصة.

وبالتالي فإنه من المنطقي أن يبرز هناك نوع من التعارض بين نشاط القطاع الخاص والمصلحة العامة للاقتصاد والمجتمع اصطلح عليه لدى المفكرين الاقتصاديين بـ"إخفاقات آلية السوق".

ومن أهم ما يعاب على نشاط الاقتصاد القطاع الخاص هو ما تعلق بتخصيص الموارد في الحياة الاقتصادية بين مختلف الجوانب، حيث أن سعي القطاع الخاص إلى تحقيق الربح بدرجة أولى يؤدي به إلى عدم مراعاة أية توازنات تخص عملية تخصيص الموارد في

[76] علي وبدلال، مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر: الأسباب والحلول ، مجلة بحوث إنسانية، العدد 37، 2008، ص 2.

النشاط الاقتصادي، وهو ما من شأنه أن يعود بالسلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي ما لم يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لذلك، ضف لذلك الآثار السلبية التي تنتج عن نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وأهمها التلوث مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية التنمية المستدامة والإجراءات والسياسات المتخذة في سبيل تدعيمها.[77]

ولعل ما يزيد من إعاقة نمو القطاع الخاص وازدياد التوجه نحو منح دور أكبر للقطاع العام في النشاط الاقتصادي هو ما يتسبب فيه القطاع الخاص من أزمات حادة تعصف بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي، إذ أن تعاظم هيمنة القطاع الخاص على فعاليات النشاط الاقتصادي يكون بالأساس تحت هدف المصلحة الخاصة.

وهو ما يخل بالتوازن العام الاقتصادي اقتصاديا كان أو اجتماعيا، حيث أن التوجه الرئيسي لتحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة يدفع بالعديد من أعوان القطاع الخاص إلى خرق القوانين وتجاوز أي اعتبارلمصلحة الاقتصاد والمجتمع بدرجة أولى مما يؤدي إلى بروز اختلالات تدفع إلى الوقوع في أزمات حادة.

الفرع الثاني: الإطار المتكامل لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص

إن عملية وضع استراتيجية معينة تستهدف تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال جملة آليات وإجراءات، يتوجب أن تنطلق قبل كل شيء من الأخذ بين الاعتبار لجملة العراقيل والإخفاقات التي تواجه عملية تطور القطاع الخاص والتي أشرنا إليها في المحور السابق، مما يسمح بوضع تصور سليم وفعال للآليات التي يتوجب توفيرها ويمكن من تطوير مكانة القطاع الخاص وأدائه في النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإنه يمكن إبراز جملة من الآليات تشكل في ترابطها الاستراتيجية المثلى لتطوير القطاع الخاص وهي كما يلي:

أولًا- التّشاور بين القطاع الخاص والعام: إن من أهم الآليات التي وجب تحققها كشرط رئيسي في بناء استراتيجية لتطور القطاع الخاص هي ما تعلق بضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتي تشكل ما يسمى بمناخ الأعمال، حيث تعرفه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أنه مجمل الأوضاع

[77] (77) - Inter American développement bank ,op-p7

القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تكون البيئة التي يتم فيها النشاط الاستثماري، حيث تتغير وتتداخل مكونات هذه البيئة فيما بينها إلى حد كبير مما يصعب من إبراز تأثيراتها على حِدة.[78]

وعلى هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على توفير بيئة مساعدة ومحفزة على النشاط وذلك انطلاقا من العناصر التالية.[79]

ثانيًا- التشاور بين القطاع الخاص والعام: حيث أن الدولة تضطلع بدور رئيسي في توفير المناخ الملائم والمساعد على النمو والتطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها في هذا الإطار، سواء كانت السياسات الاقتصادية أو التشريعات والأحكام القانونية والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح والسليم لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص وهو المعني بهذه الإجراءات والآليات، حيث أن إجراء المشاورات بين الهيئات الحكومية المعنية بتوفير المناخ الملائم عن طريق السياسات والإجراءات الموضوعة من جهة القطاع الخاص المعني بالنشاط والتفاعل في الحياة الاقتصادية في ظل ما تقره الهيئات الحكومية من إجراءات وآليات من شأنه التوصل إلى بناء بيئة نشاط ملائم ومحفزة على المبادرة بما ينعكس إيجاباً على مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ثالثًا- وضع الإطار التشريعي والقانون المناسب: يساهم الإطار التشريعي والقانوني في خلق البادرة والتحفيز على النشاط الاقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة وطمأنينة في الاقتصاد والمجتمع، حيث أنه يمس المؤسسات والشركات إنتاجية كانت أو خدما تيه بصفة مباشرة من خلال جوانبه التنظيمية والإدارية، أو بصفة غير مباشرة من خلال آثاره على مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات، ومن ثم فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني والتشريعي المناسب لأداء

---

[78] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، المؤتمر الدولي الثالث حول الاستثمارات الأجنبية وإدارة المعرفة، الكويت، 800، ص 2.

[79] Caribbean développement bank ; op-cit, p24.

القطاع الخاص والذي من الضروري أن يتواكب مع التطورات الاقتصادية محلياً وخارجيا تجنباً لأي اختلالات أو انعكاسات سلبية.

إذ نجد فيما يتعلق بتنظيم وسير نشاط القطاع الخاص الإجراءات الخاصة بالبدء في النشاط وتأسيس الوحدة الاقتصادية، إجراءات استخراج التراخيص، القوانين المتعلقة بالتخلف عن التسديد، القوانين المتعلقة بإبرام العقود، والتي يتوجب تبسيطها وتسهيل أدائها بما يجنب المزيد من العراقيل ، وكذا ما تعلق بقوانين حقوق الملكية التي وجب أن تعكس حماية أكبر لحقوق المستثمرين في النشاط الاقتصادي في ظل تنامي طاهرة السوق الموازي في الاقتصاديات العالمية، حيث أن ذلك من شأنه خلق نظام للمنافسة من جهة ومن جهة تسهيل الدخول إلى السوق للمشروعات الصغيرة بشكل ينعكس إيجابًا على نشاط القطاع الخاص.

أما في الجانب المتعلق بطبيعة وحجم نشاط القطاع الخاص فهو ما تعلق بالتشريعات والأحكام التي تخص عملية دخول وخروج رؤوس الأموال والفوائد المترتبة عنها وكذا للأعباء الضريبية التي يتحملها القطاع الخاص والقوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد حيث أنه من الضروري العمل على توفير بيئة قانونية وتشريعية محفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط انطلاقا من الثقة والمبادرة التي توفرها تلك النصوص التشريعية والقانونية، من خلال زيادة حجم الاستثمارات الخاصة سواء كانت محلية او أجنبية ، كما يتوجب توفير المزايا وتخفيض الأعباء والتكاليف على رؤوس الأموال بما يضمن استقطابا أكبر لها من شأنه أن ينعكس إيجابا على أداء القطاع الخاص وتطوره.

رابعًا- توفير وتطوير البُنى التحتية: تلعب البنى التحتية بما تحتويه من شبكة الطرق والجسور والموانئ والمطارات وشبكة الاتصالات وقنوات الصرف الصحي والمياه دورا هاما في تكور نشاط القطاع الخاص، حيث أنها تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات ومن ثم المساهمة في توسع أكبر لنشاط القطاع الخاص وتواجده في النشاط الاقتصادي.

فتدهور البني التحتية يؤدي إلى عرقلة نشاط القطاع الخاص من خلال التسبب في صعوبة وبطئ أداء المعاملات والمتبادلات التجارية، ارتفاع في التكاليف وعدم القدرة على الحصول على أسواق جديدة، ومن ثم يتوجب العمل على تطويرها بما يساهم في: دخول

المزيد من المتعاملين في السوق، القدرة على توفير وانتقال عوامل الإنتاج واكتشاف أسواق جديدة تساعد على زيادة الإنتاج.

خامسًا- تنمية الموارد البشرية: تعتبر الموارد البشرية بمثابة عملية استثمار لرأس المال البشري، حيث تعرف بأنها عملية تطوير مهارات وقدرات معارف القوى العاملة عن طريق عملية التدريب والتكوين، بما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن.

ويساهم تطور الموارد البشرية في زيادة الكفاءة في الأداء للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يتيح من تطوير نظم الإدارة وأساليب التسيير ويمكن من تطوير عمليات التجديد والابتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عملية الاستثمار والإنتاج مما يسمح بتطور مكانة القطاع الخاص، وتعزيز مساهمته في النشاط الاقتصادي، بخلاف لو لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلبا على تطور القطاع الخاص الذي وفي ظل امتداد العولمة واشتداد المنافسة فإنه لن يكون له بالإمكان أن يتطور ويوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه وعدم مواكبتها للاتجاهات الحديثة في التنظيم والتسيير والابتكار.

سادسًا- تحقيق الاستقرار السياسي: يعتبر الاستقرار السياسي داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية ، حيث يعكس ثقة أعلى وضمانا اكبرا بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي ، فعدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك وعدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة ورغبة القطاع الخاص في الاستثمار والتوسع .

حيث أنه وفيما يخص العلاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الخاص، فقد أكدت دراسة لـ R .S. Basi أنّ الاستقرار السياسي يؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري بنسبة 63% كما بينت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها حول العناصر المحفزة والمنشطة للاستثمار الخاص في عدد من الدول العربية، أن توافر العناصر المحفزة للاستثمار الخاص

في دولة ما يتزامن وتمنعها بالاستقرار السياسي والاقتصادي كعامل رئيسي في تطور الاستثمار الخاص.[80]

خلاصة واستنتاج:

استنتجنا جملة من المفاهيم الأساسية التي توصلنا إليها عن طريق بحثنا المتمثل في الفصل الأول من أجزاء موضوع البحث المتكون من ثلاثة فصول، في البداية تطرقنا إلى الموضوع بعنوان: إطار مفاهيم تنظيم القطاع الخاص، تماشياً مع القواعد العامة لحركية الاقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم سواء المتقدمة أو النامية من خلال مساهمته في تنشيط الحياة الاقتصادية وذلك انسجاما مع متطلبات قواعد السوق وضرورات الاندماج الايجابي في البيئة الاقتصادية العالمية. بالنظر إلى تجارب الدول المتطورة فإن القطاع الخاص هو الأكثر تأهيلا لاستغلال الموارد المتاحة للمجتمع برشاده وعقلانية وهو الأكثر قدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام وذلك من خلال خلق القيمة المضافة، وترقية الصادرات ومساهمته في الاستقرار الاجتماعي من خلال توفير مناصب الشغل وتنمية الموارد البشرية .

وعلى غرارِ مساهمتِه في النّموّ الاقتصادي، فإنّ القطاعَ الخاصّ يلعبُ دورًا كبيرًا في الحدِّ من الفقر، انطلاقًا ممّا يوفّرُه من مناصبِ عملٍ وارتفاعٍ في الدّخول، إذْ أنّ تطوُّرَه يساهمُ في مشاركةِ الفقراءِ في النّشاطِ الاقتصادي، وبالتّالي يستفيدون من مناصبِ عملٍ توفّرُ لهم دخولًا تمكّنُ من تحسينِ مستوياتِ معيشتِهم والخروجِ بهم من دائرةِ الفقر.

وعلى هذا الأساس، فإنّ تطويرَ القطاعِ الخاصّ يُعتبرُ قضيةً جدُّ هامّة، سواءٌ من جانبِها الاقتصادي أو الاجتماعي، لكن ما يعترض ذلك من عراقيلَ وإخفاقاتٍ تحدُّ من تطوير القطاع الخاصّ يتطلّبُ وضعَ استراتيجيةٍ مُثلى تعكسُ الفهمَ والتّصوُّرَ الصّحيحَ لآليةِ تطويرِ القطاع الخاص، والتي يتوجّبُ أن ترتكزَ على المحاورِ التّالية، التي تشكّلُ مجتمعةً الإطارَ الرّئيسي الذي وجبَ أن تقومَ عليهِ أيّةُ استراتيجيةٍ في عمليةِ تطويرِ القطاعِ الخاصّ في النّشاط الاقتصادي:

[80] شعيب بونوة، مولاي لخضر، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث، عدد 37، 2008، ص 2.

– ضرورةُ توفيرِ مُناخٍ مُلائمٍ ومحفّز يساعدُ على القيام بالنّشاط الاستثماري، وذلك من خلالِ جملةٍ من الإجراءاتِ تعكسُ أفضلَ الظروفِ الاقتصادية والقانونية والسّياسية لنشاطِ القطاعِ الخاصّ.

– توفيرُ التّمويلِ الكافي لتحقيقِ الاستثمارات، سواءٌ عن طريقِ القروضِ بتطويرِ القطاع المصرفي، أو عن طريقِ أسواقِ رؤوسِ الأموالِ التي تُعتبرُ محفزًا رئيسيًا لتطويرِ أداءِ القطاع الخاص.

– ضرورةُ إحداثِ شراكةٍ بين القطاعين العامّ والخاصّ، والتي تعكسُ نوعًا من التّكاملِ في النّشاطِ الاقتصادي يخدمُ كِلَا القطاعين، ويؤسِّسُ لنُموٍّ ديناميكي للقطاع الخاصّ الذي يتمكّنُ بذلك من الحصولِ على فرصٍ أكثرَ لتوسيعِ نشاطِه، ومن ثَمّ تعزيز مكانتِه وأدائه بما يعود بالفائدةِ على النّشاطِ الاقتصادي.

ما لاحظناه من معلومات قيّمةٍ وفعّالة فيما يخصُّ دورَ القطاع الخاص، وما مدى مشاركتِه في النّشاطِ الاقتصادي والتّنميةِ المحلية. هنا نتوقف عن مواصلة إضافاتٍ أخرى في الفصل الأول من بحثنا هذا.

الفصل الثاني:

النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر

تمهيد:

شهد القطاع الخاص في اقتصاديات دول العالم اهتماما متزايدا باعتباره بديلا هاما حيث أصبح هذا القطاع ركيزة أساسية في مسار التنمية الاقتصادية بكل أبعادها، وعلى غرار هذه الدول اتجهت الجزائر نحو تشجيع هذا القطاع خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي القائم على المؤسسات العمومية وانفتاح أسواقها على المنافسة الخارجية، وهذا ما تعكسه جملة الإصلاحات التي تتابعت لتعطي هذا القطاع حقه في لعب دور تنموي. وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص في الجزائر وتطوره والدور الكبير الذي يلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الجزائر، ليظهر هذا الدور جليًا في الإحصائيات التي تبينها جملة التقارير والأبحاث التي سنعتمد عليها في تحليلنا لهذه الدراسة. أن المتتبع لمسار القطاع الخاص في الجزائر ودوره في عملية التنمية المحلية يلاحظ ان الدولة الجزائرية قد أعطته كامل الاهتمام من أجل النهوض به ومساهمته في بناء اقتصاد الوطني من خلا ل وضع مجموعة من الأطر والقوانين لترقيته بالإضافة إلى تخصيص أموال كبيرة من أجل دعم المستثمر الخاص وإعطائه تحفيزا ت كبيرة .غير أن البيروقراطية الإدارية وغيرها من العراقيل جعلت هذه المزايا تذهب أحيانا للمستثمر غير الحقيقي الذي يهدف إلى الربح وتكون الثروة فقط دون مراعاة المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تشغيل أكبر عدد من اليد العاملة والمساهمة في رفع الناتج المحلي. لهذا وجب التوجه إلى استثمار القطاع الخاص الذي يعتمد على رأس ماله وليس على أموال الدولة حتى نؤسس لاستثمار حقيقي وفعال. ولن يتحقق إلا بوجود إرادة سياسية للسلطة الحاكمة فهي الجهة الوحيدة التي تملك أدوات التفعيل والتوجيه، وتهيئة الأرضية الصالحة لتطوير القطاع الخاص وترقية دوره داخل المنظومة الاقتصادية. كما يعتبر القطاع الخاص عنصر أساسي وفعال ضمن المستثمرين، لا يتخلى عن التزاماته تُجاهَ النصوص القانونية، لذا لا بدّ من توضيح نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في الناتج خارج المحروقات.

انطلاقًا من هذا التمهيد أعلاه وما عرفناه من الفصل الأول، ومن مفاهيم مختلفة في موضوع البحث. أما الفصل الثاني ندرس فيه النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر ودوره في التنمية المحلية، وينقسم إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثاني: المرجعية القانونية للقطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الرابع: استراتيجية القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائرية.

المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص في الجزائر

عند ظهور القطاعِ الخاصّ في الجزائر تأثّر بالعديدِ من الأوضاعِ مختلفة المجالات، اقتصادية واجتماعية وسياسية، مما حدَّ من توسُّعِه. إلّا أنّه بالمقابل مرَّ بأحداث وتطوّرات جعلت دورَه بارزًا في عمليةِ التّنميةِ المحلّية. كما يُعدُّ الطّرفُ الثّاني في التّأثيرِ على القطاع الاقتصادي في كلِّ دولةٍ بعد القطاع العامّ، ويشكّلُ عنصرًا من عناصرِ التّوازن في الاقتصاد المحلّي والعالمي، ويعتبرُ من المؤثّراتِ المباشرة على القِوى العالمية، إذْ أنّ أيّةَ منشأةِ قطاعٍ خاصّ تحتاجُ إلى نسبةٍ محدَّدةٍ من العمّالِ والموظَّفينَ الذين يمتلكونَ القُدرةَ الكافية على القيامِ بالوظائفِ التي تساهمُ في تحقيقِ الهدفِ الرّئيسي من وجودِ المُنشأة، سواءٌ في المجالات الفردية أو الجماعية.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص في الجزائر

إنّ القطاع الخاص بالجزائر مرّ على عدّةِ مراحل جعلته يتطور ليحملَ مفهومًا واضحًا، وفي هذا الصدّد، سنتطرّق إلى تطور القطاع الخاص في الجزائر خصائصه بالإضافة إلى أهميته، وأهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولًا- تطوُّر القطاع الخاصّ في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال تحولات اقتصادية حيث انتهجت سياسة اقتصادية مبنية على أسس النظام الاشتراكي، لكن من التطورات السياسية والاقتصادية أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع الاقتصادي المعاش، بالإضافة إلى أنها أورثت البلاد اقتصادًا هشًّا، وقد حاولت الدولة تدارك الهفوة الناجمة عن سياستها و ذلك بانتهاج مخطط يشمل مجالات اقتصادية متعددة خاصة بعد تفاقم المشاكل في سنة 1986، نتيجة لانخفاض أسعار البترول التي كانت الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية من أجل الخروج من التخطيط المركزي والقطاع العام إلى اقتصاد يسيره القطاع الخاص حيث تغيّر مسار الاقتصاد الجزائري من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السّوق.

1- نشأة القطاع العام و تهميش القطاع الخاص: العوامل اعتبارات عديدة أخذت الحكومة الجزائرية على عاتقها عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وتحديد مساراتها وذلك بحكم ملكيتها للموارد الطبيعية، باعتبارها كانت المورد الأساسي للدخل، ولقدرتها على توظيف عوائده والإنفاق منها على حاجيات ومتطلبات التنمية المحلية، لذا كان من الطبيعي

أن يمارس القطاع العام دورا أكبر حيث أنيطت له مهمة توفير معظم الخدمات الضرورية للمواطنين.

2- مرحلة التخطيط الاقتصادي الذي انطلق سنة 1967 واعتمد المخططون في أعمالهم على القواعد التالية، الهيمنة التامة للقطاع العام على الاقتصاد وابتكاره، اللجوء إلى التمويل الخارجي بدلا من الاعتماد على المدخرات الداخلية مراقبة تامة للنشاط الاقتصادي الأمر الذي يدعو إلى احتكارات عامة، حصر القطاع الخاص في أنشطة معينة وذلك بتطبيق نظام الرخص الإدارية وظل القطاع الخاص خلال خطط التنمية الأولى خاصة بعد التأميمات في مجال الصناعة بما فيها المحروقات حيث أعطت هذه التأميمات دفعة قوية وجديدة للقطاع العام في السيطرة على الاقتصاد الوطني، وحظيت الاستثمارات العامة بتدعيم قوى من الدولة على حساب الاستثمارات الخاصة التي انحصرت في النشاط التقليدي،لكن بعد انقضاء مرحلة الاقتصاد الموجه (67-79) وبداية مرحلة الاقتصاد اللامركزي (80-91) ثم إعادة تنظيم الاقتصاد، كانت إحدى أهم الأهداف الرئيسية للتنظيم الاقتصادي الجديد[81] توجيه الاستثمار الجديد وذلك من أجل تقوية مساهمته في التنمية الاقتصادية المحلية للبلاد.

وما يمكن ملاحظته، أنّ نظامَ التّخطيطِ الجديد أدرج صورةً فعلية للقطاع الخاصّ في مسارِ التّنميةِ المحلّية، وكان طموحُ نظامِ التّخطيطِ الجديد في تطبيق اللامركزية لا يتوقّف عند حدودِ السّوق الوطنية، وإنما يمتدُّ إلى السّوق الخارجية، حسب ما يظهر في قانون ممارسةِ احتكارِ الدّولة للتّجارة الخارجية الصّادر بتاريخ 19 جويلية 1988، حيث أدخلت تعديلات يستفيد من خلالها القطاع الخاص الوطني من مرونة أوسع في مجال التصدير والاستيراد على أساس برامج سنوية معتمدة ومرخص بها في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية.

لكن هذه النّصوصَ التّشريعية وما يتبعُها من نصوصٍ تنظيمية والتي أتى بها التّنظيمُ الاقتصادي الجديد أهمّيةً في بعثِ الثّقةِ في نفوسِ الرّأسمالية الوطنية من خلال الضمانات التي تحتويها، ولكن ثقتهم كانت ضعيفة لسببٍ أساسي هو عدمُ وجودِ تصوُّرٍ واضحٍ للسّياسةِ الاقتصادية.

---

[81] (81)- حسن بلقاسم ، بهلول محمد ، " سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني " ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999)، 278 .

3- مرحلة الانطلاق الفعلي للقطاع الخاص: شهد عقد التسعينيات تحول جذري في الاقتصاد الجزائري، حيث كانت الإصلاحات التي شملت كل من الميدان الاقتصادي والمؤسساتي والاجتماعي، والسياسي في القضاء على النموذج الاشتراكي، وبالتالي لم تعد ملكية الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية شرطا مقدسا.[82] وفي هذا الإطار، ساهمت العديد من العوامل في تحول نظرة السلطات الفعلية في التنمية الاقتصادية المحلية. وعليه، لا يوجد فارق قانوني متميز يحدِّدُ توجيهات نشاطات القطاع الخاص بل هناك من حدد وضعيته الاقتصادية.

ثانيًا- تعريف القطاع الخاص في الجزائر

نظرًا لِما آلت إليهِ الدّولة الجزائرية من سيطرةِ المستعمرِ الفرنسي الذي وجّه القطاع الخاصّ إلى خدمته، حيث ساهمَ القطاعُ الزّراعي بالدّرجة الأولى.

إضافة إلى قطاع الصناعة والخدمات المتمثّلة في بعض الصّناعاتِ الخفيفة، التي تخدم الاقتصاد الفرنسي مثل: صناعة النسيج والصناعات الغذائية كالنبيذ... إلخ، أما قطاع الخدمات فكانت التجارة هي القطاع الرائد.

وبعد الاستقلال ورثت الدولة الجزائرية عدة عقارات، ومنشآت تركها المستعمر حيث سجل 2 هكتار لصالح الفرنسيين، حيث كان نصيب الفرنسيين من الهكتارات يقارب 132 هكتار لكل معمر و13 هكتار لكلِّ فردٍ جزائري في هذا المجال.[83]

ممّا يوحي أن القطاعَ الخاصّ في الجزائر كان متمركزًا في القطاعِ الزّراعي قبل الاستعمار، وعلى هذا الأساس، فإنّ القطاعَ الخاصّ يكاد يكون غيرَ معروف.[84] وإنْ وُجدَ هذا القطاع فهو هامشي ثانوي، يخضع مباشرةً لرقابةِ النّشاطاتِ التي لا يمارسُها القطاعُ العامّ.[85](85)

---

[82] (82)-المرجع السابق، ص 272.

[83](83)- أحمد هني ، " تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة " ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1990)، 461.

[84](84)- عبد اللطيف بن أشنهو ، " التجربة الجزائرية للتخطيط و التنمية 1962-1980 " ،(الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982) ، 164.

[85] (85)- أحمد هني ، " تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص و مستقبل التجربة " . 462-463 .

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه إذا كان هناك قطاع مبهم وغير واضح في بلادنا فهو القطاع الخاص، وأنه من الأفضل عندما نشرع في الحديث عن هذا الموضوع أن يكون لدينا مفهوم مرن، بحيث يقودنا في النهاية بموضوعية تامة إلى الاعتراف أنه لا يعني الشيء الكبير، فالتاجر، الطبيب والمحامي... وغيره، فكل من يعمل لحسابه الخاص يدمج في مجموعة القطاع الخاص.

وفي هذا السياق نجد أن أهم ما يميز المؤسسات الخاصة الجزائرية هو غلبة الطابع العائلي أين تعود ملكية المؤسسة لرب العائلة، ثم الأبناء ثم الأقارب وبالتالي تبقى الملكية محدودة في الإطار العائلي، وغالبا ما يكون المحاسب هو الشخص الوحيد الأجنبي عن العائلة. وهذا الطابع يؤثر على نمط تسيير المؤسسات الخاصة حيث أن نظام اتخاذ القرار يقوم على استشارة العائلة، حتى خارج المؤسسة، كما أن مصدر تمويل المؤسسات يبقى عائلي لعدد كبير منها.[86](86) بالإضافة إلى أهم ما يميز القطاع الخاص في الجزائر نجد أنه يمثل قوة العمل والعنصر الفعال في تسيير المؤسسات الخاصة من حيث الاستهلاك وهنا نجد غياب آليات الرقابة من طرف أجهزة الدولة وعدم وعي الطبقة العمالية بظروفها ومصالحها بسبب انغلاق المؤسسات على نفسها، بالإضافة إلى أنه يساهم في تقديم شبكة من العلاقات بين العمال بشكل كبير في تحفيز عملية الإنتاج، ونجد القطاع الخاص في الجزائر أيضا يتميز بالاهتمام بالفعالية الاقتصادية مقابل الإهمال في تثمين موارده البشرية كما يتميز بالانضباط والتزام العمال بالنظام المعمول به في ممارسة النشاط وإخفاء التّذمُّر من ظروفِ العمل إذ تأتي نسبة الأمية متقدمة في القطاع، مما يبقي مشكلة التكوين وثقافة المؤسسة، الوعي النقابي وغيرها من المتطلبات اللازمة لاستمرارية وتطور ونجاح أي مؤسسة اقتصادية.[87](87)

ثالثًا- أهداف القطاع الخاص في الجزائر

بناءً على التسهيلات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر لصالح القطاع الخاص وتشجيعه، فإن هناك عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر أهمها في نقاط:

- تجسيد لوائح الهيئات المقرضة.

---

[86] (86)- Abdellatif Benachenhou, Les Entrepreneurs (Alger, Alpha Design, 2007), p 20.

[87] (87)-جدوالي، " مبادئ الإدارة الرشيدة و القطاع الخاص في الجزائر " ، 25 .

- تبني أو مواكبة الإصلاحات الدولية.
- الدخول في الاقتصاد العالمي.
- الاستفادة من الدعم والتعاون الدولي خاصة من المنظمات المالية.[88](88)
- تحقيق مستوى معيشي يخدم المستهلك عن طريق المنافسة بين المنتخبين.
- تدعيم القطاع العام عن طريق مساهمة القطاع الخاص بالتقليص من الضغوط على القطاع العام مثلا: الصحة ،النقل... إلخ.
- أولوية العمال في البقاء على رأس مؤسساتهم، وذلك بالتنازل عنها أو عن طريق مساهمتهم.
- تحقيق التوازن بين المناطق و الجهات عن طريق مبادرة القطاع الخاص.[89](89)

المطلب الثاني: هيكل القطاع الخاص و مساره التنظيمي في الجزائر

في هذا الصدد سنتطرق إلى هيكل القطاع الخاص في الجزائر حيث أن القطاع الخاص في الجزائر يشمل المؤسسات في مختلف المجالات، سواء الصناعة أو الزراعة أو التعليم... بالإضافة إلى مساره التنظيمي الذي يشمل العديد من المراحل.

أولًا- هيكل القطاع الخاص في الجزائر:

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في الجزائر حيث نجد أن المؤسسات الصناعية التي توظف أقل من 10 عمال هي كلها خاصة

ويمثل القطاع الخاص 9.99 % من مجمل الوحدات الصناعية التي توظف بين 10 و49 عامل، و4.99% من مؤسسات التي توظف أكثر من 500 عامل، وعليه، يمكن القول أن أغلب مؤسسات القطاع الخاص في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة[90] (90) فالمؤسسة الخاصة المصغرة مازالت تسيطر على عدد المؤسسات الخاصة وهذا راجع إلى

---

[88](88)- أديب ميرو، " الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة ، الأبعاد الاقتصادية و السياسية و موقف النقابات " ، مجلة العمالة والتنمية، الجزائر ، عدد 01 (ب س ن) :28

(89)- خميس، " واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية"، 206 .

[89](89)- خميس، " واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية"، 206 .

[90] (90)- كمال دمدوم ،"دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في الجهاز الصناعي المتميز بالثنائية" (ورقت بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية ،جامعة سطيف 2005).

الإمكانات المحدودة لدى المستثمر، وإلى نمط الشركة ذات المسؤولية المحدودة والذي مازال يسيطر على الشكل القانوني للمؤسسة الخاصة في الجزائر.

ثانيًا- المسار التنظيمي للقطاع الخاص في الجزائر:

بعد الإصلاحات التي انطلقت بداية 1982 من حيث إعادة هيكلة القطاع العام ،ثم استقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح هناك ليونة في تسهيل المعاملات الإدارية للقطاع الخاص ، و خاصة في مجال تقيده، حيث منحت القروض التمويلية من طرف البنوك سنة 1986 وكذلك إصدار القوانين التي تعيد توزيع القطاع الزراعي العام بين جماعات من العمال، مستغلين ومستقلين في تسيير مزارعهم سنة 1988، وبرغم هذه التسهيلات والإصلاحات لم تتحقق الأهداف، بل تأزم الأمر بعد انخفاض مدا خيل الدولة الأمر الذي شجع على التفكير في فتح المجال للخواص، وكذلك ببيع المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص عن طريق خوصصتها، ومنه فإن القطاع الخاص في الجزائر لا يقل أهمية في معناه عن مفاهيم القطاع الخاص في الدول الأخرى.

إلا أن المشرع الجزائري وبعد هذه الإصلاحات الجذرية في قطاعه العام الذي يمتلكه قد حدد اطر تنظيمية للقطاع الخاص، وذلك وفق ما جاء به الأمر رقم 95-22، المؤرخ في 26 أوت 1995 المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية، بحيث كانت هذه الأطر واللوائح التنظيمية مرتبطة أساسا بالمؤسسات العمومية، التابعة للقطاعات التنافسية التي تمارس نشاطاتها في عدة مجالات.[91](91)

المبحث الثاني: المرجعية القانونية للقطاع الخاص في الجزائر

بعد التطرق في المبحث الأول إلى الأسباب والدوافع الداخلية والخارجية التي دفعت الجزائر إلى القيام بجملة من الإصلاحات الاقتصادية، التي أسفر عنها تغير في النظام الاقتصادي من الاشتراكية إلى الليبرالية التي تنادي بالانفتاح والتحرر، وإعطاء الفرصة للقطاع الخاص للاستثمار حتى يكون مساعدا في عملية التنمية الاقتصادية سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار القانوني المنظم للقطاع الخاص بالجزائر.

المطلب الأول: قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض

[91] (91)- خميس، واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية " ، 128-129.

يعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، منعرجا هاما في النظام الاقتصادي الجزائري ، ونقطة تحول من النظام الاقتصادي الموجه إلى النظام الاقتصادي الحر،حيث تم لأول مرة تكريس "حرية تحويل رؤوس الأموال" من الجزائر وانتقالها إلى الخارج،[92](92) كما يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني. ويحدد مجلس النقد والقرض، بموجب نظام يصدره كيفية إجراء هذه التحويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال: إحداث وترقية الشغل تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين.

شراء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل محليا لبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحلية في الجزائر طبقا للاتفاقات الدولية، توازن سوق الصرف.

هذا ما نصت عليه المادة 183.[93](93)على الرغم من أن الحرية هنا منحت – وحسب ما استنتجناه – لغير المقيمين بالجزائر من إقامة مشاريع اقتصادية، أي إعطاء حرية تمرير رؤوس الأموال للأجانب.

يقوم هذا القانون على مجموعة من المبادئ تهدف إلى ترقية وتشجيع الاستثمار تتمثل في المبادئ الثلاثة التالي تفصيلُها:

– **المبدأ الأول:** حرية الاستثمار، رغم كونها حرية غير تامة (مقيدة)، لأنه ترك قطاعات مخصصة للدولة والهيئات التابعة لها وعلى رأس مال الخاص ألّا يتدخّلَ في هذه القطاعات.

– **المبدأ الثاني:** حرية تنقل رؤوس الأموال بعد الحصول على تأشيرة بنك الجزائر وهذا خلال شهرين، وهو ما نصت عليه المواد 184،185،186 من هذا القانون.

– **المبدأ الثالث:** وحسب المادة 50 من قانون النقد والقرض، فإن هذا القانون عمل على تبسيط عملية قبول المشاريع الاستثمارية من طرف مجلس النقد والقرض حيث يحصل المستثمر على قرار المطابقة في مدة أقصاها شهرين، بعد تقديمه لملف وطلب الاستثمار،

---

[92](92)– نادية والي، النظام القانوني الجزائري للاستثمار ومدى فعالية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية"، أطروحة دكتوراه (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية)، ص 30.

[93](93)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض"، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 18 أفريل 1990، ص 541.

وإذا لم يحصل على هذا القرار خلال 60 يوما يستطيع المستثمر أن يعتبر طلبه مرفوضا، وبالتالي يمكنه تقديم طعن ويرفع إلى الغرفة الإدارية للمحكمة العليا للنظر فيه.[94](94)

ما نستخلصه من هذا القانون هو تطرقه إلى الاستثمار الخاص الأجنبي، غير أنه لم يفصل فيما يخص الامتيازات، بل نصّت مبادئه على حرّية الاستثمار والفرق بين المستثمر المقيم وغير المقيم.

المطلب الثاني: القانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار

بعد إصدار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض،تم إصدار القانون الخاص بترقية الاستثمار 93-12 أين تم الاعتراف للخواص بحرية الاستثمار في حدود القانون.

بعدما كان ينحصر الاستثمار على قطاعات ثانوية، ولقد كرس ضمانات قانونية وقضائية للمستثمرين الأجانب، خاصة فيم يخص مبدأ عدم التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والأشخاص الطبيعيون والمعنويين الجزائريين.[95](95)

في هذا الأمر نجد، أنه نص على تحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية الخاصة، وعلى الاستثمارات الأجنبية التي تنجز ضمن الأنشطة الاقتصادية الخاصة بإنتاج السلع أو الخدمات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها، أو لأي شخص معنوي معين صراحة بموجب نص تشريعي. كما نجد أنه أقر بحرية إنجاز الاستثمارات مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة الفنية.[96](96)

1- مبادئ هذا القانون: لهذا القانون مجموعة من المبادئ تتمثل في الآتي:

- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراء المرافقة الموجودة من قبل، وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية.

- الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات، وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

---

[94](94)- نجلا ء بوغزالة محمد ، "الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة 2000/90 " ، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2001 /2002)، ص ص 75 ! 76.

[95](95)- داود منصور، " الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 13.

[96](96)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " مرسوم تشريعي رقم 93-12 يتعلق بترقية الاستثمار"، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 1993، ص 04.

– إنشاء هيئة "وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات" كجهاز إداري بشرف على دعم وتوجيه المستثمرين، ومتابعهم والقيام بالدراسات، وبحث واستغلال فرص التعاون في مجال التنمية المالية تنظيم المداولات، الملتقيات وإصدار مطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.[97]

2– الضمانات:

قدم قانون 93–12 للمستثمر ضمانات من أجل زيادة المشاريع الاستثمارية، التي تعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، تتمثل في:

– استفادة الاستثمارات التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري، الذي يتأكد قانونا من استيرادها وضمان تحويل رأس المال المستثمر والفوائد الناجمة عنه، كما يخص هذا الضمان أيضا الناتج الصافي للتنازل أو للتصفية حتى لو كان هذا المبلغ يفوق رأس المال الأصلي المستثمر.

3 – الامتيازات: في إطار هذا القانون تم منح امتيازات للمستثمرين لتشجيعهم على رفع نسب الاستثمار، تمنح بالخصوص إلى المستثمر الذي يقوم بالتزاماته.

أ–الامتيازات في النظام العام:

– استفادة الاستثمارات الهامة بالنسبة للاقتصاد الوطني خاصة التي تكون كبيرة الحجم تميزها باستخدام التكنولوجيا، وارتفاع الأرباح من العملة الصعبة أو من حيث مردودية هذه الاستثمارات على المدى الطويل، بامتيازات إضافية.

– استفادتها أيضا من الإعفاء الضريبي عن نقل الملكية للمشتريات المنجزة في إطار الاستثمار.

– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة يقدر بـ5%، تخص العقود التأسيسية ورأس المال.

– الإعفاء من الرسم العقاري بالنسبة للملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار.

– الإعفاء من القيمة المضافة على السّلع والخدمات التي توظّف مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء مستوردة أو محلية.

---

[97](97)– حمزة بن حافظ ، " دور الاصلاحات الاقتصادية في تفصيل الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر 1998–2008 " ، رسالة الماجستير (جامعة منتوري : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2011)، ص ص 147 ! 148 .

– تخفيض الرسم الجمركي بنسبة 3%على السلع التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

– الحصول على الإعفاء من الضريبة الخاصة بأرباح الشركات والدفع الجزافي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

– تطبيق نسب منخفضة على الأرباح التي يكون استثمارها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة.[98](98)

ب– الامتيازات في النظام الخاص : تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق الخاصة من الامتيازات التالية:

– استفادة المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار بالإعفاء من ضريبة نقل الملكية.

– تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة بـ5% تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

– بعد تقويم الوكالة للاستثمار، تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات الناجمة عن أشغال الهياكل القاعدية اللازمة للإنجاز.

– تستفيد السلع والخدمات الموظفة مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاصة للرسم على القيمة المضافة، بإعفاء من هذا الرسم و تخفيض بنسبة 3% من الرسوم الجمركية.

– الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، طيلة فترة أدناها 05 سنوات، وأقصاها 10 سنوات من النشاط الفعلي، من الإعفاء من الرسم العقاري، بالنسبة للملكيات العقارية التي تدخل في إطاره.

– في حالة التصدير، يستفيد الاستثمار بإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

– يمكن أن تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة من تنازل الدولة عن أراضي تابعة لها بشروط امتيازيه،قد تصل إلى الدينار الرمزي،ويتم تعيين هذه المناطق عن طريق التنظيم.

أما في إطار المناطق الحرة تستفيد الاستثمارات من الإعفاءات التالية:

– إمكانية بيع الإنتاج الجزائري إلى الخارج، وهذا بالتشريع والتنظيم المعمول بهما.

---

[98](98)– المرسوم التشريعي رقم 93–12 ؛ مرجع سابق ، ص ص 5؛ 6.

– توظيف عمال أجانب (نفسيين و مؤطرين) من دون شكليات مسبقة ، أو تحديد عدد العمال لكل مؤسسة و يكون هذا التوظيف بتصريح لدى مصالح التشغيل المختصة إقليميا.

– استفادة الاستثمارات من تخفيض فوائد القروض البنكية .

– إمكانية الاستفادة من إعادة التأهيل أو الهيكلة، بعد غلق المشروع أو الإعلان عن إفلاسه.[99](99)

المطلب الثالث: قانون 01-03، المتعلق بتطوير الاستثمار

بهدف مسايرة التحولات المتسارعة دوليا ،استلزم الأمر إعادة النظر في الآليات التي قام عليها المرسوم التشريعي 93-12 بسبب عجز هذه الأخير في تحقيق وتوفير البيئة الضرورية للاستثمارات الخاصة.[100]

وما يميز الأمر رقم 01-03 هو سياسة جلب رؤوس الأموال والتفتح نحو الخارج وهو ما تجسد فيه،[101] فجعل الاستثمارات تنجز في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة ، كما تستفيد هذه الاستثمارات من ضمانات لحماية حقوقها.

الأمر الثاني هو إشارته لعماليات الخوصصة وهو ما كان غائبا في القوانين السابقة كما عرف الاستثمار على أنه "اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة، المساهمة في رأسمال المؤسسة في شكل مساهمة نقدية أوعينية استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

1- المزايا المقدمة:

أ-في إطار النظام العام:

– زيادة الحوافز الضريبية وشبه الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام.

– تطبيق النسبة المنخفضة في المجال الحقوق الجمركية، فيما يخص التجهيزات المستوردة.

– الحصول على الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

---

[99](99)- المرسوم التشريعي رقم 93-12 ؛ مرجع سابق ، ص ص 6-9.

[100](100)- حمزة بن حافظ مرجع سابق ، ص 148.

[101] (101)- داود منصور ، مرجع سابق ، ص 14.

– عدم خضوع المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار، لدفع رسوم نقل الملكية.

ب– في إطار النظام الاستثنائي:

– تقديم مزايا خاصة للاستثمار التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، كذلك الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، خاصة المستخدمة للتكنولوجيا،[102] التي يمكنها أن تحافظ على البيئة، وتحمي الموارد الطبيعية، تدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة.

– تعفى المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار، من دفع حقوق نقل الملكية.

– تخص العقود التأسيسية والزيادة في رأس المال، بتخفيض نسبة 2%.

– تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعدما تقيم من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع.

– الاستفادة من الإعفاء على ضريبة القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء كانت محلية أو مستوردة.

– تطبيق على السلع المستوردة، تخفيض في مجال الحقوق الجمركية، ولكن السلع التي تستعمل مباشرة عند إنجاز المشروع.

– تقديم مزايا إضافة التي يمكن أن تحسن أو تسهل الاستثمار.

– إعفاء الأرباح الموزعة لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي، الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

– إعفاء الملكيات العقارية ، من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات .

– إعفاء الأرباح الموزعة لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي، الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني.

– إعفاء الملكيات العقارية، من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات.

2– الضمانات: هناك مجموعة من الضمانات التي تقدم للمستثمرين في إطار هذا القانون تتمثل في:

– المعاملة المتساوية بين المستثمرين الأجانب والجزائريين، في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار.

(102) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 01–03 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47.

– حصول المستثمرين على تعريف عادل، ومنصف في حالة وجود مصادرة إدارية.

– خضوع ولجوء المستثمر الأجنبي إلى الجهة القضائية في حالة وجود خلاف بينه وبين الدولة الجزائرية، لكن في حالة وجود اتفاقية ثنائية، أو متعددة الأطراف أبرمت بينهم أو وجود أتفاق خاص ينص على تسوية من أجل والصول إلى أتفاق بناء على تحكيم خاص وهو أمر ينطبق أيضا على المستثمر الجزائري.[103]

المطلب الرابع: القانون رقم 06-08 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار

في سنة 2006 تم إصدار القانون رقم 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006، من أجل تعديل القانون المتعلق بتطوير الاستثمار رقم 01-03. وتتمثل التعديلات التي جاءت فيه فيما يلي:

– إعطاء الحرية عند إنجاز الاستثمارات، بشرط احترام التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة.

– فيما يخص المزايا، فقد تم تقليص مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على طلب الحصول على المزايا الخاصة بالإنجاز، من مدة 30 يوما إلى 72 ساعة.

– إعطاء السلع والخدمات غير المستثناة، والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية، الرسم على القيمة المضافة.

– يحدد المجلس الوطني للاستثمار (باسم الدولة)، الذي يكون تحت إشراف المكلف بترقية الاستثمار، بالتفاوض مع المستثمرين، المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، ويقوم المجلس الوطني للاستثمار عن طريق التنظيم بتحديد هذه الأنشطة.

– نسحب من المستثمرين الأجانب والجزائريين، المزايا الجبائية الجمركية، وشبه الجمركية المزايا المالية في حالة عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها في هذا الأمر، أو التي تعهد بها المستثمرين .[104]

(103)– أمر رقم 01-03 مرجع سابق ، ص ص 6 i 7

(104)– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، " أمر رقم 06-08 يعدل و يتمم الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار " الجريدة الرسمية ، العدد 47 ، الصادرة في 15 يوليو 2006 ، ص ص 18 i 20

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية بالجزائر :

لقد عزز الاهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر اتجاه المجتمع لتحقيق التنمية المحلية، بل و أصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد. فالقطاع الخاص في الجزائر قد حان وقته لتحمل مسؤوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين ، وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والسكن الملائم وغيرها من الخدمات الاجتماعية...[105] بالإضافة إلى أن تأثير القطاع الخاص على عملية التنمية المحلية في الجزائر تغطي مجموعة واسعة من المجالات والتي تختلف باختلاف القطاعات مع الإشارة إلى حجم الشركات والمشاريع.[106]

المطلب الأول: في مجال التشغيل

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا وهاما في عملية التشغيل، انطلاقا من الرؤية الاقتصادية وهي إيجاد قطاع رائد وفعال، وذو قدرة تنافسية عالية حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي، ويعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين المحليين ويتحمل مسؤولياته الاجتماعية والبيئية كما يطمح الجميع بتوفير حوافز ملائمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في الدول على المستوى المحلي. فمن منطلق أن القطاع الخاص يقوم بالاستثمار الخاص فهو يؤدي دورا في خدمة المجتمع المحلي والمواطن المحلي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة في توفير فرص العمل، ضمن ظروف مهنية مناسبة خاصة، كما أن البطالة وهجرة الأدمغة عنصران أساسيان من بين أهم العناصر التي تعيق تحقيق التنمية المحلية في الدول .[107]

كما أن التشغيل يعد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر، إزاء كثرة البطالة التي تعاني منها و التي لم يستطيع القطاع العام إيجاد حل مناسب لها، فكان اللجوء إلى القطاع الخاص الذي أثر على سياسة الدولة في حل مشكلة البطالة والتشغيل

(105)- عبد القادر بريش ، زهير غراية ، " دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ و ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات " ، (بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية ، جامعة بشار ، ب س ن).

(106)-KKaren Bakker ,Participation Du Secteur Privé A La Gestion Des Des Services Des Eaux : Tendances Récentes Et Débats Dans Les Pays Envoie De Développement,Eres /Espaces Et Sociétés,2009,04

(107)- مولاي لخضر، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر"، ص 271.

ومن ثم فإن توزيع السكان حسب العلاقة بسوق العمل تختلف تدريجيا، وهنا تظهر أهمية القطاع الخاص في دفع العجلة التنموية المحلية التي يتخبط فيها القطاع العام.[108]

فدور القطاع الخاص في تشغيل وتنمية الموارد البشرية متزايد ومتنامي فهو يقوم بتشغيل الأيدي العاملة في أنشطته المختلفة، ويزيد في استيعاب وتشغيل الكثير من الأيدي لعاملة في مشاريعه وأنشطته، [109]وهو ما يسهم في تخفيف حدة البطالة و استيعاب الأيدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل، و هذا الجانب يتزايد من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى نسبة عالية من السكان في البلاد النامية تعمل في النشاط الخاص بالزراعة والري والصيد وتربية المواشي وغيرها...

فالقطاع الخاص في سياسة التشغيل يساهم بنسبة كبيرة جدا إذا ما قورن بالقطاع العام على الرغم من إحصائيات التشغيل في الجزائر غير محدودة بدقة ، مما يجعل من الصعوبة تقدير حصة القطاع الخاص في التشغيل حيث صرح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في 2013 أن القطاع الخاص يشغل ما يعادل 986. 1.280 عامل. من جهة أخرى صرح الديوان الوطني للإحصائيات بوجود 6.498.000 أجير أي ما يعادل 65% يشتغلون في القطاع الخاص والذين يتوزعون في نشاطات نذكر منها: الزراعة، الأشغال العمومية، الصناعة، وغيرها... **(110)**

الجدول رقم (1): يوضح مساهمة القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر خلال فترة 2009-2013

(الوحدة: ألف عامل)

البيان	2009	2010	2011	2012	2013
الخدمات	1576	1766	1939	2568	2566
أ- العمومية	1098	1045	1126	2154	3251
الفلاحة	1432	1243	1569	1795	1552
الصناعة	345	547	600	716	536
المجموع	4451	4601	5234	7233	7905

المصدر: تم إعداد ه وفق الديوان الوطني للإحصائيات

فمن الملاحظ أن القطاع الخاص يشغل أكثر من 5 ملايين سنة 2011 أي بنسبة 65 % من حجم التشغيل ، وبالتالي فهو يعتبر أهم قطاع في توفير مناصب العمل، إن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكل ويتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون أهم قطاع في المستقبل في توفير مناصب العمل، فقد لوحظ ذلك من خلال ازداد عدد المستخدمين في القطاع

الخاص بالجزائر 4451 سنة 2009 حتى 4601 سنة 2010 ومن 5234 سنة 2011 إلى 7233 سنة 2012 ثم إلى 7905 سنة 2013. كما أنه يمكن القول أن قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية في الجزائر هما أكبر قطاعين منشئان لمناصب الشغل، مقارنة بالقطاعات الأخرى ثم يليه القطاع الصناعي ، وانطلاقا من أن القطاع الخاص هو العنصر الأساسي في عملية التنمية المحلية، نرى أن دوره في الجزائر مازال صغيرا مقارنة بدول العالم حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل.[111] وهذا ربما يرجع إلى:[112]

- قصور في الوعي بأهمية القطاع الخاص في التشغيل.
- قطاع خاص ضعيف وغياب الحوافز المدعومة له.
- الرأسمال البشري غير المتطور.
- عدم الملاءمة بين العرض والطلب على التشغيل.

(108)-بلقاسم العباس، تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دولة الكويت "، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص" أزمة البطالة في الدول العربية ، المجلد العاشر ، عدد 02(2008) :12

(109)- هاني بيان حرب ، " دور القطاع الخاص في دعم التشغيل و تنمية الموارد البشرية " (ورقت بحث قدمت في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل ، الرباط ، 21-23 أكتوبر 2008)

(110)- إكرام مياسي ،" الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاسته على القطاع الخاص في الجزائر"(مذكرة ماجستير ، قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2007/ 2008)،87.

(111)-مولاي لخضر ، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر " ، 271.

(112)- لولوة المطلق ، " مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية والتشغيل "(ورقة بحث قدمت في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل ، الرباط ، منظمة العمل العربية ، 21-23 أكتوبر 2008).

بالإضافة إلى أن البطالة هي مشكلة اقتصادية كما أنها مشكلة نفسية، اجتماعية وجيل الشباب هو جيل العمل والإنتاج، لأنه جيل القوة، الطاقة والمهارة، فمشكلة البطالة لابد من ربطها بنمط عملية التنمية الحلية السائدة إلا أن الجزائر تشهد تذبذب في معدلات البطالة، وهذا يرجع بالأساس إلى سببين هما: [113]

- فشل برامج التنمية المحلية في العناية بالجانب الاجتماعي، وتراجع الأداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توليد فرص العمل... وغيرها.

– ارتفاع معدل نمو العمالة الجزائرية مقابل انخفاض نمو الناتج المحلي الحقيقي ففي الوقت الذي يبلغ فيه نمو العمالة 2.5% سنويا، فإن نمو الناتج الإجمالي الحقيقي ففي لايسير بالوتيرة نفسها بل يصل في بعض السنوات إلى الركود وأحيانا يكون سالبا.

لكن هذا كان في السنوات السابقة أما في السنوات الحالية فقد حدث العكس وهذا يتضح من الجدول الاتي:

الجدول رقم (2): نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة البطالة %	21.4	10	9.7	9.3	9

المصدر: من إعداد الطالبة زينب رحماني وفق الديوان الوطني للإحصائيات

إن البيانات الإحصائية الموضحة في هذا الجدول تبرز بوضوح انخفاض نسبة البطالة في الجزائر التي كانت من 21.4% في سنة 2010 إلى 10 % سنة 2011

ثم إلى 9.7% سنة 2012 إلى 9.3% سنة 2013 حتى وصلت النسبة إلى 9% سنة 2014، وربما هذا يرجع بالأساس إلى برامج الدولة، وتدخلها في أسواق الدولة عن طريق عقود التوظيف، وبرامج التشغيل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وغيره. بالإضافة إلى أن إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر المعتمدة على التصنيع تبقى القطاع العام فيها أهم قطاع في استيعاب اليد العاملة

(113)- عمار عماري ، " بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها " مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد 07(2007):33.

نظرا للدور الريادي والذي منح له في إطار الاستراتيجية، كما أن انتعاش القطاع العام بفضل بفضل التأمينات والاستثمارات في مختلف الخطط التنموية، وبفضل ما يمنحه من فرص وضمانات في التشغيل تفوق تلك التي يمنحها القطاع الخاص جعلته يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة.

كما أن عنصر الربح الذي يعمل من أجله القطاع الخاص، ويجتهد في كل الاتجاهات لكي يعظمه يجعله يلجأ إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بما في ذلك تكاليف اليد العاملة لذا نجده يعمل على استغلال أكثر لما هو موجود، وكذا إتباع سياسة التشغيل الموسمي، والتشغيل بالساعة، والتشغيل في البيت. إن هذه السياسة تمكن أرباب العمل من التهرب من الضرائب المختلفة، بفضل عدم الإعلان عن العمال لدى مصالح الضمان الاجتماعي إضافة إلى هذا وجود عدد من العمال من فئة الإطارات الذين يشتغلون في القطاع العام، إلى جانب

العمل في القطاع الخاص وهذا طبعا دون الإعلان عنهم أضف إلى ذلك الاعتماد على العمل العائلي بنسبة كبيرة.

في هذا الصدد نجد أن مساهمة القطاع الخاص في استيعاب اليد العاملة بنسبة كبيرة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن إستراتيجية التنمية تعتمد بأساس على القطاع العام ، من منطلق أن القطاع الصناعي هو الذي يوفر أكثر الفرص للتشغيل، والذي لا يفضل القطاع الخاص الاستثمار فيه.

فالارتفاع المتزايد في تكاليف إنشاء منصب شغل في قطاع الصناعة جعلت من القطاع الخاص يحول تدريجيا نشاطاته إلى القطاعات الأقل تكلفة في إنشاء منصب شغل واحد كالنقل، التجارة و الخدمات.[114]

ووفقه هذا كله يمكن أن نستنتج أن القطاع الخاص في الجزائر يعتمد على الجهد العضلي للعمال لا على مهارتهم المهني، وهذا ليس فقط في البناء والأشغال العمومية ولكن حتى في القطاع التجارة والخدمات.

(114)- المرجع السابق ، 46-53.

ففي قطاع البناء والأشغال يلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص مقدرة بحوالي 72.71 % على غرار القطاع العام الذي يسجل نسبة 28.28% ويعود ذلك إلى السياسة التي انتهجتها لدولة في حل المؤسسات العمومية وخصوصيتها، وهذا لما تميز به هذا القطاع من عدم تحقيق أهداف الدولة ممّا كلفها تدعيمًا ماليًا مستمرًّا لهذا النوع من النشاط.[115]

كما أن القطاع الخاص الذي بدأ يتهيكل ويتطور في إطار اقتصاد السوق سيكون في المستقبل أهمّ قطاعٍ يوفّر مناصبَ الشّغل، كما أن قطاع الخدمات في الجزائر يعتبر اكبر قطاع منشئ لمناصب الشغل مقارنة بالقطاعات الأخرى.[116] كما يمكن إضافة كلمة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي محمد بن مرادي بالجزائر العاصمة أن القطاع الخاص يعد الممول الأساسي لسوق التشغيل، أي بنسبة 5.58% من إجمالي مناصب العمل المستحدثة .وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن بنية التشغيل حسب قطاعات النشاط يهيمن عليها قطاعي التجارة والخدمات الذي يشغل أكثرمن8.59% من مجموع الناشطين، متبوعا بقطاعي البناء والأشغال العمومية بنسبة 6.16% والفلاحة بنسبة 10%.[117]

وفي الأخير، نستنتج أنّ دور القطاع الخاص في التشغيل بالجزائر مزال صغيرا مقارنة بالدول الأخرى حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90% من فرص العمل، وربما يرجع

ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص، فقد أوضعت معظم الدراسات في هذا المجال أن نجاح القطاع الخاص في التشغيل، إنما يتطلب توفير المناخ المناسب لذلك وهو ما يعني أن تكون هناك رؤية واضحة تبني عليها خطة إستراتيجية ، وبرنامج عمل يعمل على تحقيق التنسيق والتكامل بين أدوار هامة مؤثرة في هذا المجال وهي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني.

(115)- خميس ، " واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر " ،208.

(116)- لخضر مولاي وبونوة ، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية – دراسة حالة الجزائر " ، 144.

(117)- بن مرادي : يعترف القطاع الخاص هو الممول الأساسي لسوق الشغل في الجزائر ، موقع الشروق ، www.Echoroukonline,Com(Ara/Articles)192196/html.

المطلب الثاني: في مجال التعليم

تعد الخدمة التعليمية من الخدمات التي يمكن أن تقدم من قبل القطاع الخاص في مراحلها المختلفة (ابتدائي، إعدادي، ثانوي أو معاهد متخصصة) وفي كل أنواع التعليم. ولكن ولاعتباراتٍ متعدّدة ومنها الاعتباراتُ السّياسية والاجتماعية، فإن الدول قد تكلفت القيام بتقديم خدمة التعليم مجانا بدون مقابل أو مقابل رسوم رمزية ، وهذا الاتجاه قد ساد في جميع الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل والغنية، وفي مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية حيث أصبحت الميزانية العامة لأي دولة متضمنة مبالغ ضخمة لهذه الخدمة، مما قلل من دور القطاع الخاص في هذا النشاط. يشهد قطاع التربية والتعليم في الجزائر كغيره من القطاعات الأخرى، انفتاحا بدخول القطاع الخاص في العملية التعليمية بما يخوله القانون وذلك بلجوء الدولة الجزائرية للسماح بإنشاء مدارس خاصة بعدما كان ذلك حكرا على القطاع العمومي منذ الاستقلال، ليبدأ عهد جديد أقترن ظهوره مع مجموعة الاصطلاحات التربوية التي طبقتها الحكومة، وكانت الأمرية رقم 76-35 الصادرة في 16 أفريل 1976 تحكم قطاع التربية والتعليم في الجزائر، والتي جاء فيها أن إنشاء المؤسسات التربوية هو من صلاحيات القطاع العمومي ومؤسساته لا غير.[118]

فوزارة التربية منذ 2003 شرعت في تطبيق الإصلاح الذي يرتكز أساسا على ثلاثة محاور كبرى، هي تحسين نوعية التأطير، إصلاح البيداغوجيا، وإعادة تنظيم المنظومة التربوية حيث أحدثت جملة من التغيرات منها:[119]

- فتح المجال أمام الخواص لإنشاء مدارس خاصة للتعليم.
- العدول عن نظام التعليم الأساسي والعودة إلى التعليم المتوسط.

(118)- النشرة الرسمية للتربية الوطنية ، المدارس الخاصة في الجزائر ... بين الوظيفية التعليمية و الرقابة المهنية ، موقع النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي و التقني ، تم تصفح الموقع يوم 05 مارس 2015 . Snapest Ning Com/M/plogpost ?id :4344534%3a blog Post % 3a41221

(119)- المرجع السابق

- تدريس اللغة الفرنسية ابتداءً من السنة الثانية ابتدائي، ثم عدِّل ليصبح من السنة الثالثة ابتدائي.
- اعتماد منهج المقاربة بالكفاءات بدل المقاربة بالأهداف في التعليم.
- إجبارية التعليم التحضيري.

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 05-432 المؤرخ في شوال 1426 الموافق لـ 08 نوفمبر 2005 والمتضمن دفتر الشروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج انعدام المدارس الخاصة في الجزائر حيث أنه لو كان التعليم في الجزائر مدفوعا وتابعا للقطاع الخاص، لكان الحال أفضل بكثير مما هو عليه الآن، لكن هناك الكثير من يؤكد على ضرورة إبقاء التعليم مجاني حتى يتضمن حقوق الفئات الهشة في مزاولة حقهم الشرعي والمتمثل في التعليم.

المطلب الثالث: في مجال الصحة

يعتبر القطاع الصحة من أهم القطاعات التي لها أثار مباشرة على المجتمع المحلي، بحيث أن الرعاية الجيدة تجعل الدولة الجزائرية في قوة من حيث هيكلها السكاني الذي يلعب دورا اقتصاديا حمائيا، ولهذا سعت الدولة الجزائرية منذ عهود قديمة تقديم هذه الخدمات، إلا أن الدولة لا تستطيع لوحدها القيام بها لذا سنت قوانين ومراسيم تشجع وتنظم القطاع الخاص في هذا المجال، وخاصة بعد موجة الإصلاحات في منتصف **الثمانينات**، حيث أصبح من الضروري تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المجال الصحي بالجزائر التي

كانت تت بنى النمط الاشتراكي في التنمية المحلية، فبالرغم من عملية الإصلاح الواسعة التي شاهدتها الجزائر إلا أن القطاع العام لم تتخلى عن مساهمتها في تدعيم القطاع الخاص.[120]

[120] الربيعي، "الخصخصة وآثارها في الدول النامية"، 220.

فقد طرأت تغيرات جذرية بالمجتمع الجزائري في المجال الصحي من حيث عدد الهياكل الإمكانيات والمعنيين العاملين في هذا المجال خاصة مع ولوج القطاع الخاص مجال الصحة ،وأصبح سندا داعما لجهود الدولة لترقية المستوى الصحي في الجزائر .[121]

وكإضافة يمكن القول أن الخدامات الصحية من الخدامات التي يمكن أن يتقدم بها القطاع الخاص، إلا أنه في الجزائر تقوم الدولة بتقديم هذه الخدمة للمواطنين بصورة مجانية أو بأسعار رمزية وذلك لاعتبارات اجتماعية ، سياسية، اقتصادية وإنسانية واعتبارها خدمة عامة .ومع ذلك فان الجزائر قد تعطي القطاع الخاص رخصة بتقديم الخدمة الصحية بالعيادات الخاصة، أو الاستثمار الخاص في بناء المستشفيات والمراكز الصحية، وتقديم الخدمة للجمهور بمقابل مادي وقد تزايد هذا التوجه الأخير مند مطلع الثمانينات في الدول النامية خاصة الجزائر ،بل وان العديد منها كان من الستينيات والسبعينيات وأصبحت الآن أكثر بعد البدء في تنفيذ برامج الخصخصة ، وتشجيع وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في هذا النشاط . فمن الملاحظ أن توجه القطاع الخاص إلى مجالات الخدمات ومنها المجال الصحي يزيد من يوم إلى آخر ،وأصبح الأفراد يقبلون على الخدمات الصحية الخاصة لاعتقادهم أنها أكثر نفعا وعناية ، وإن كانت الحكومات تخضع هذه الخدمة لإشرافها ولو بطريقة غير مباشرة لضمان أداء الخدمة بالصورة حياة الناس لعبة في أيدي المستثمرين الأفراد، [122] وأن لا يستغل الفرد تحت وطأة حاجته الملحة لهذه الخدمة المتعلقة بحياته وإن كان العامل الإنساني و عامل المنافسة التي تزيد من سنة إلى أخرى في هذا المجال يشكلان مع القوانين المنظمة لهذا النشاط صمام أمان يؤدي الخدمة بصورة جيدة وبتكلفة معقولة . و الحقيقة أن دخول القطاع الخاص في هذا المجال وتزايد استثماراته، ونشاطه

فيه يعد عاملا هاما في تخفيف الضغط القائم على المستشفيات العامة الحكومية، والعبء الكبير على الميزانية العامة تمهيدا لنقل جزء من هذه الخدمة إلى القطاع الخاص.

[121]- إلياس بوعراف ، عماري عمار ، " من أجل التنمية الصحية المستدامة في الجزائر " ، مجلة الباحث ، عدد 07 (2010): 27 .

[122]- المرجع السابق ، 71 .

وبحسب برامج الحكومات في الخصخصة وتقديرها لأهمية دورها ومستويات الدخول في المجتمع من المعلوم أن غالبية البلاد النامية تعاني نسبة كبيرة من السكان الفقر والعوز [123]

وهي نسبة تزيد مساحتها من سنة إلى أخرى، وهو ما يعني أن الخدمات الصحية العامة ستظل من أجل محدودي الدخل والمعدومين، وهي مسؤولية مستمرة إلى جانب قيام الحكومة بالجوانب الهامة في مجال الصحة التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، والمتمثلة في: (الخدمات الوقائية، الأبحاث والدراسات ذات الطابع القومي والمستقبلي، الصناعات الدولية الهامة، الخدمات العلاجية و الدوائية لبعض الأمراض المستعصية). في هذا الإطار بإمكان الأطباء العاملين في القطاع الخاص استعمال المؤسسات العمومية التابعة للدولة وذلك في إطار تعاقد [124] ويبقي جانب لابد من الإشارة إليه وهو أن القطاع الخاص قد بدأ فعلا في كثير من البلدان في العالم بإسهاماته مع الحكومة في إجراء البحوث والدراسات الحديثة لتحسين الخدمة، وتطويرها وتشجيع الابتكارات والاختراعات العلمية والاهتمام بمناهج الطب وكوادر الطب، فهناك الجامعات الخاصة والكليات المتخصصة فيها مختلف التخصصات الطبية.

إن مساهمة القطاع الخاص متدنية كمثال في ولاية الوادي، وهذا وفق المؤشرات الدولية التي تحدد النسبة 1000 ساكن لكل طبيب، ورغم تواجد القطاع الخاص الصحي إلا أنه لا يفي بالقدر المطلوب المتواجد فيه ، ففي سنة 2007 وصل المؤشر إلى 4893 شخص لكل طبيب في ظل عدم وجود الاشتراك مع القطاع العام، وبالتالي فهي نسبة غير مشجعة، في حين على مستوى الصيدليات فإن القطاع الخاص يشكل تعدادا متميزا يفوق تعداد القطاع العام بثلاث مرات ، و هذا لطبيعته التجارية و الرغبة في هذا المجال ، كما أن غالبية الصيدليات الخاصة تمارس أعمالا إضافية متمثلة في مخابر التحليل الطبية

[123]- الممرجع السابق ، 72

[124] Ecole Nationale De Santé Publique, Le Système De Santé Publique En Algérie, Analyse Et Perspectives, Alger, Avril 2008, P 05.

أما على مستوى العيادات المتخصصة بالجراحة فلم تسجل سوى عيادة واحدة (وادي الوادي).[125]وعليه، فإن القطاع الخاص بمفرده لم يحقق المتوخى منه بالرغم من تواجده داخل الإقليم في ظل مبدأ الخدمات الإنسانية .

فللقطاع الخاص أهميته من حيث المردود الربحي الذي يتحصل عليه صاحب المشروع، إضافة إلى استفادة المجتمع من خدمات أكثر تقدما، وحداثة باعتبار أن المتعارف عليه أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وفعالية في ذلك من القطاع العام. يعتبر قطاع الصحة هو الآخر مهمًّا في حياة المواطن المحلي، إذْ يُعتبر جزءًا منّ الدولة الواجب تقديمها للمواطن لذا كان الاهتمام من طرف الحكومة في تقديمه للمواطن سواء كان عاملا أو عاطلا دون تمييز ودون استثناء.

فمن منطلق أن المجال الصحي له أهمية بالغة في حياة المواطن، فهو يعتبر أحد قطاعات الأمة والدولة ملزمة بالإشراف على هذا القطاع، مهما كانت درجة حيادها ومهما كانت إمكانياتها المحلية سواء الاقتصادية أو المالية بصفة خاصة فهي ملزمة بالمساهمة الكبيرة و الفعالية ، وبالتالي الدولة مهما كان توجهها السياسي سواء ديمقراطيا، أو ملكيا لا تتخلى عن دورها.

فبمجرد القول القطاع الخاص الصحي يعني أنه يضم كافة المستشفيات الخاصة، والعيادات الخاصة التي تعمل على توفير الخدمات الطبية بجميع تخصصاتها للمواطنين، وتتم إدارتها وفقا لنمط الإداري في القطاع الخاص وفي حدود الإطار العام

المنظم للقطاع الصحي في الدولة .[126]وذلك بأجر نقدي وهنا نجد الدولة تشجع القطاع الخاص وذلك من خلال:

- خلق نوع من الحرية في اختيار الطبيب المعالج.
- إيجاد نوع من الخدمة والرعاية العلاجية للجماهير القادرة على دفع المصاريف العلاج.
- تحقيق عوائد الأطباء نتيجة تقديمهم لخدمات صحية في العيادات، والمستشفيات الخاصة والتي من شأنها تعوض قلة المرتبات في المؤسسات لصحية العمومية.

(125)- خميس ، " واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر"، 219

(126)- عبد العزيز جميل مخيمر ، محمد محمود الطعامنة، "الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات –المفاهيم والتطبيق"، (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية، مفاهيم أساسية في الإدارة)، ص 10.

- تحاول تشجيع نشر مستوى أعلى من العلاج قد لا تستطيع الدولة نشره وتغطيته.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص يستثنى الفئات المعوزة، بالإضافة إلى عشوائية تحديد أتعاب الأعمال، وتكاليفها وعلى هذا الأساس توجد محاولات التفكير مع المؤسسات المعنية بالتأمين على المرض في طريقة لتمويل هذا القطاع، بشكل يسمح بالحفاظ على مبدأ إمكانية حصول كل المواطنين المحليين على الخدمات الصحية، بدون أن يقع على عاتقهم دفع مجموع التكاليف المترتبة على العلاج بالإضافة إلى اعتماد الشفافية.

بخصوص أتعاب الأعمال وتكاليفها، فقد تم إغفال الجانب التنظيمي للقطاع الخاص بحجة غياب المعايير المرتبطة بتنظيم أنشطته الطبية. بالإضافة أن الإعلام الصحي في القطاع الصحي يعاني من أثار الانتقال من منهج تقليدي لجمع المعلومات وتحليلها إلى منهج يعتمد على إدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام، مما يتسبب في ضياع الخبرة والتحكم اللذان جمعهما المحترفون في مجال المعالجة اليدوية للمعلومة. فقد جاء في المادة 228 من مشروع القانون التمهيدي والذي يتعلق بالصحة: "يتعين على المؤسسات الصحية العمومية والخاصة تطبيق منظومات إعلامية".[127] فالمنظومة الإعلامية الحالية لا تدلنا إلا جزئيا على جميع حقيقة طلبات العلاج ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للسكان، ولذلك ينبغي تحديد منظومة إعلام موثوق بها وتجسيدها كما يتعين تحديد الأهداف قصد توفير الأدوات لاتخاذ القرار. فبعد انضمام السلطات العمومية إلى مسعى التحرر الاقتصادي والاجتماعي الذي أعلن فيه منذ بداية الإصلاحات والتي جاء أثناءها دستور 1989، ليطرح مشكل عدم التوازن الناتج عن منظومة صحية مزدوجة، وبالتالي يطرح ضرورة البحث عن الانسجام بين المنظومتين وهذا لعدم التحكم في مراقبة القطاع الخاص، والذي زاده سوءا من جراء فتح العيادات الاستشفائية الخاصة، المتزايدة بشكل سريع والذي يطرح إشكالا حقيقيا لمراقبته لدى السلطات. فالعيادات الخاصة بالرغم من كون هدفها تجاري إلا أنها تخلق نوعا من المساواة في العلاج ، من خلال استقبالها للزبائن القادرين على الدفع ومن ثم تفتح المجال للقطاع العمومي للقيام بدوره كما ينبغي الإشباع حاجات المواطنين المحليين.[128] وذلك من خلال دعم السلطات العمومية للقطاع الخاص لتمكين المواطن من جميع الخدمات المختلفة بما فيها الصحية، مثال على ذلك ولاية ورقلة التي استفادت من عيادة طب العيون وكذا مركز جهوي للسرطان وهي مكاسب من شأنها التخفيف على المواطن عبء التنقل إلى المؤسسات

الاستشفائية المتواجدة بشمال الوطن، إلا أن قطاع الصحة في الجزائر مازال يعاني من نقص بالرغم من الجهود المبذولة في هذا المجال.[129]

[127]- مشروع القانون التمهيدي المتعلق بالصحة ،38.

وفي هذا الصدد نجد أن القطاع الخاص الصحي في الجزائر يعاني من:

- غياب قوانين أساسية واضحة للمؤسسات الاستشفائية الخاصة.
- تحديد تكاليف الأتعاب بطريقة عشوائية دون مراقبة، نجم عنه ارتفاع الأسعار اللامعقول سواء أسعار الفندقة أو أسعار التحاليل والأشعة.
- غياب المعايير التطبيقية في القطاع الخاص فيما يخص تنظيم النشاطات الطبية.
- غياب التعاون والتكامل بين قطاعي الصحة.
- غياب المشاركة في نظام الإعلام الصحي والنشاطات الوقائية والاستعجالية .

فمن الملاحظ أن عدد الأطباء في الجزائر يزداد سنويا خاصة المتخصصين في القطاع الصحي الخاص وذلك بـــ 50 % في السنوات الأخيرة ويتطور نسبيا بصفة مستمرة وسنوية بـ06% إلى غاية يومنا هذا.[130]وكمثال، نأخذ عيادة رازي بولاية بسكرة وفق هذا الجدول الذي يوضح عدد الأطباء المختصين بها؛

جدول رقم (03): يوضح عدد الأطباء المختصين بولاية بسكرة خلال فترة 2010-2013

السنة	2010	2011	2012	2013	نسبة التطور
عدد الأطباء المختصين المتواجدين بولاية بسكرة	38	40	48	55	%70

المصدر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات - مكتب الإحصاء لمستخدمي الصحة

فالجدول يوضح لنا تطور عدد الأطباء الخواص في ولاية بسكرة مما يجعلنا نلاحظ أن عيادة رازي تساهم في التغطية الصحية من خلال تقديم الخدمات الصحية اللائقة، تقليص دائرة المرض وبناء مجتمع محلي صحي وتوفير فرص العمل لخريجي الجامعات... هذا بمقارنتها مع عيادات أخرى من نفس الولاية، إلا أنه تبقى الكثير من النقائص لابد من تداركها في المستقبل. وبالحديث عن الأطباء نجد أن نسبة الأطباء في الجزائر مقارنة

ببعض الدول الجزار قليلة، فالخدمات المقدمة من طرف القطاع الخاص تقع على عاتق المريض، وحديثا تصفية الدم، والمستفيدين من التأمين على المرضى لا يعوضون إلا بمعدل قليل جدا مقارنة بالمبالغ المدفوعة[131] والملفت للنظر نجد أن الجزائر عكس باقي الدول تعاني من الفائض في الطابق شبه الطبي، إلا أن هذا الطاقم يركز على الجانب العلمي وليس له علاقة بالجانب الاجتماعي وكيفية التعامل مع المرض. فهدفه هو استغلال الإمكانيات المالية، والمادية المتاحة بأقل تكلفة ممكنة ومحاولة إشراك المؤسسات الصحية للمساهمة في تحقيق التنمية المحلية. في هذا الصدد نتقدم بمثال عن ولاية غرداية التي تتوفر على إمكانيات هائلة فيما يخص بعض التخصصات لاسيما القطاع الخاص، هذا الأخير الذي قام باستثمارات كبيرة في هذا المجال من مختلف العيادات الخاصة،كعيادات الواحات ذات السمعة الوطنية،وهنا يتبين أن المشكلة ليس في نقص الأخصائيين بل في نقص المؤسسات والعيادات المتخصصة في مجال الصحة.

المبحث الرابع : إستراتيجية القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر

لتحقيق تنمية فعالة يجب الاعتماد على استراتيجية تضمن التوافق بين التنمية الشاملة للمجتمع وتنميته المحلية، لذا فإن رسم إستراتيجية تنمية المجتمع المحلي يفترض تصورا واضحا لطبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي ككل، ونوع العلاقات وأنماط الاستهلاك وطبيعة المؤسسات الاجتماعية.

[128]وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات المجلس الوطني لإصلاح المستشفيات (تقرير تمهيدي للمجلس الوطني للإصلاح المستشفيات: الأولويات والأنشطة المستعجلة ، 17جانفي 2003)،17.

[129]- تقرير مديرية الصحة والسكان لولاية ورقلة ، 2010.

[130]- Ahcéne Zahnati , Les Inégalité De Réparition Des Praticiens Privés De Santé Sur Le Territoire En Algerie,Car De 20 Spécialités Médicales,05.

[131]- La Santé Des Algériennes Et Des Algériens : Décembre 2004,102.

وهنا الجزائر حالها حال الدول الأخرى تسعى لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، لهذا ارتأينا في هذا السياق مراجعة الاستراتيجية التي تعتمد عليها.

المطلب الأول: توفير المناخ الاستثماري

فقد اعتمدت الجزائر إنعاش الاقتصاديات المحلية، من خلال تقوية العلاقة الرابطة بين الدولة والاقتصاديات المحلية والعمل على معرفة حركية الاقتصاديات المحلية والتفكير في آفاق الاقتصاد المحلي:

أولًا- وضع الإطار التشريعي والقانوني المناسب: فما يبين إشراك القطاع الخاص بالجزائر في الجهود التنموية المحلية هو القاسم المشترك بين مختلف المواثيق و القوانين الرسمية حيث أوكلت هذه الأخيرة نفس الأهداف إلى القطاع الخاص منها المساهمة في تخفيض البطالة ، الاشتراك في إرضاء الضرورات الاجتماعية و تجنيد المدخرات الخاصة من أجل استثمارات إنتاجية مختلفة تعمل على تنوع النسيج الصناعي ، في هذا الإطار سعت المادة القانونية على ترجمة التوجه للسلطات العمومية إلى ترقية نشاطات القطاع الخاص و توفير الشروط الضرورية لتحقيق الانتقال إلى الاقتصاد الحر .

في هذا السياق نذكر كل من القانون التجاري و الاستثمارات لسنة 1993 ، المرسوم التشريعي حول القطاع الخاص ، قوانين الاستثمار الخاص بالجزائر . حيث نجد أن المرسوم التشريعي المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 يطبق على الاستثمارات الخاصة و الأجنبية المنجزة ضمن النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع و تقديم الخدمات التي تخصص بعد للدولة أو لأحد الهيئات بنص تشريعي (المادة01) و التي تنص على أن " ليس هناك تمييز بين المستثمرين الخواص الجزائريين و الأجانب " ، و هذا ما تؤكده المادة رقم 38 التي تنص على أن " الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب يتلقون معاملة مماثلة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين باعتبار الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار "[132]

في حين يؤشر المبدأ الذي تضمنته المادة رقم 03 من القانون(المادة 02) و المتعلق بحرية إنجاز الاستثمارات على تحول مهم في السياسة الاستثمارية بالجزائر[133]

[132]- المرسوم التشريعي رقم 33-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار.

[133]- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، المادة 03 تنص على ما يلي :" يتمتع كل استثمار بحرية الانجاز "

ويتضح أن قانون الاستثمارات لسنة 1993 يمثل أول إنجاز مهم نحو القطاع الخاص ذلك أن الاقتصاد المحلي الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي وسبب وجوده لكن تبقى هذه الآمال مرتبطة بنتائج التطبيق الميداني لقانون الاستثمارات. بالإضافة إلى القانون التجاري الجديد 1993[134] والذي بموجبه ظهر نوع جديد من الشركات التجارية لم يكن مرخص بها بالإضافة إلى المرسوم المتعلق بالخوصصة لسنة 1995[135] المتعلق بتوفير الإطار القانوني الضروري للقيام بخطوات إضافية نحو إقامة سياسة اقتصادية جديدة، يكون فيها السوق دور الحكم الأساسي بين مختلف المتدخلين الخواص والعموميين، حيث يتعلق

الأمر بمبدأ تخلي الدولة عن المجال الاقتصادي لصالح الأعوان الاقتصاديين المحليين والأجانب. كما يعتبر صدور قانون 21 أوت 1982 بداية ظهور النظام الجديد حيث يحمل هذا القانون طلب صريح للسلطة لإدماج القطاع الخاص في التنمية المحلية و الذي ينص "...تحديد الإطار القانوني الذي يقتضي مشاركة ومساهمة أرباب العمل الخواص في جهود التنمية الوطنية في نشاطات لايمكن للقطاع العام التكفل بها " .[136]

فالإطار التشريعي والقانوني ساهم في خلق التحفيز من خلال توفير الثقة في المجتمع فهو يمس المؤسسات والشركات من خلال جوانبه الإدارية أو من خلال آثاره على مختلف القطاعات التي لها صلة بنشاط القطاع الخاص إذ نجد فيما يتعلق بسير وتنظيم هذا الأخير الإجراءات الخاصة باستخراج التراخيص و القوانين، المتعلقة بالتخلف عن التسديد والقوانين المتعلقة بإبرام العقود و كذلك قوانين حقوق الملكية ... وغيرها، كل هذا من شأنه خلق نظام للمنافسة بشكل ينعكس إيجابا على نشاط القطاع الخاص.[137]

[134]– المرسوم رقم 03-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 متضمن القانون التجاري.

[135]– المرسوم رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 متضمن خوصصة المؤسسات العمومية .

[136]– أنور مقراني ، مهدي عوارم ، " الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص " ، ج2(ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي ، جامعة فرحات عباس ، 08-09 أفريل 2007) .

[137] كريم بودخدخ، بودخدخ مسعود، "رؤية نظرية حول إستراتيجية تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول " ، جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل ، 20-21 نوفمبر 2011).

لذا لابد من توفر بيئة قانونية تشريعية محفزة على المخاطرة والتوسع في النشاط انطلاقا من الثقة والمبادرة التي توفرها تلك النصوص التشريعية، والقانونية من خلال زيادة حجم الاستثمارات المحلية، أو الأمنية ممّا يساعد القطاع الخاص على تحقيق التنمية المحلية.

ثانيا: توفير وتطوير البنى التحتية: والتي تعد من أهم الخدمات الأساسية للقطاع الخاص، والمتمثلة في شبكة الطرق، الجسور، الموانئ، المطارات، شبكة الاتصالات قنوات الصرف الصحي، والمياه... وغيرها، وهي تساعد على تسهيل و تسريع أداء المعاملات، وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية المحلية.[138] بالإضافة إلى أن العقارات تمثل الخيار الاستراتيجي لأنه مؤشر على الثورة المحلية، وذلك من خلال استرجاع القيمة المضافة في الاقتصاديات المحلية، فهي تتطلب إدارة الأملاك العقارية من خلال استغلالها وتنظيم سوق العقارات،

ودعم الاكتفاء بعمليات الصيانة فقط.[139] وهذا يتوقف على مدى استغلال القطاع الخاصله بشكل جيد لتحقيق التنمية المحلية

المطلب الثاني: بناء الوسط المحلي

وذلك باتخاذ القطاع الخاص الإجراءات التالية: تخفيض حجم الدولة المركزية باللجوء إلى اللامركزية ، وإقامة مشاريع جاذبة لاستثمارات القطاع الخاص، وكذا تسيير وضعيات الأزمات على المستوى المحلي، وكذا المزاوجة بين ثقافة التسيير الإدارية والمقاولاتية.[140]

[138]– المرجع السابق ، 13.

[139]– حكيم يحياوي ، " دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية – دراسة مقارنة بين بلديتي ولايتي ورقلة وغرداية 2007/2011 " (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ، 2010/2011)، 81.

[140]– المرجع السابق ،82.

بالإضافة إلى المساعدة في نقل التكنولوجيا النظيفة، فدور القطاع الخاص في الجزائر يظهر جليا من خلال دعم بعض التوجيهات وآليات الحكم الجيد والقيادة الرشيدة كأحد الأبعاد المؤسسية المحلية، ضمان المعلومات واستقلالية المنظمات التي تقود إلى حسن الحكم من منطلق الرؤية المعاصرة لشروط التنمية المحلية.[141]

أولا: المالية المحلية: من خلال استغلال القطاع الخاص لأفضل الموارد المالية المتاحة وتوجيه الاستثمار لزيادة الأداء هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضمان اللجوء للافتراض مصدر لتمويل الاستثمارات، تطوير المؤهلات والكفاءات المسيرة لضمان الشفافية في التسيير، وتعبئة الموارد المحلية من خلال تنويع مصادر التمويل.[142] ومثال على ذلك تمت مراسلة 57 بلدية على مستوى ولاية الجزائر العاصمة من أجل دعمها ماديا، والنهوض بالمشاريع التنموية من طرف القطاع الخاص وذلك عن طريق ترقية الاستثمار المحلي، والنهوض بالتنمية المحلية، وحتى المجتمع المدني بهدف تحسين نوعية الخدمات العمومية للمواطن المحلي.

كما أن استخدام التخطيط المالي لدى القطاع الخاص ليس إلا عاملا من عوامل ضمان نمو القطاع وبقاء في ميدان المنافسة، وهذا ما يؤكده الفرق الحاصل بين المشروعات الصغيرة والمشروعات العامة، في كيفية التدبير المالي لكل منهما فالأساليب القديمة في تسيير المرافق العامة أصبحت تعرف عجزا في التمويل.[143]

(141)– لحسن بونعامة ، عبدالله ، " الفساد وأثره على القطاع الخاص " (ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد حول البيروقراطية والجريمة المنظمة وعلاقاتها بالفساد " ، الرياض ، 06-07 أكتوبر 2003).

(142)– المرجع السابق .

(143)– أحمد بوعشيق ، " عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص : سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب " ، (ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية حول نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ، المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة ، الرياض 03 نوفمبر 2009).

لأنه ليس هناك أية نظرة شمولية في تدبير المال. المحلي وفق برامج اقتصادية محلية وهذا راجع لعدم وجود أية مقتضيات حقيقية وواضحة تتعلق بالبرمجة المالية وفق قواعد التخطيط الاستراتيجي.

فلقد أظهر الاكتشاف على اثنين من مزايا القطاع الخاص،(144)هذا الأخير يعد من أهم الآليات المحلية والوطنية والعالمية التي تهدف لتحقيق الثروة والرفاهية والذي أنشئ أساسا لأجل المجتمع المحلي ولتحقيق هذا الهدف لابد أن تحظى قيادته الداخلية التي تحدد تقريرا عن الممارسة الجيدة لحكامة المقاولة.(145) ،

فأمام ضعف مالية تنظيمات المجتمع المدني يكون اللجوء للقطاع الخاص أنسب وسيلة تتحقق معها حكامة التدبير المالي التي تقوى مكانة هذا الأخير لأن القطاع الخاص يعتمد في تدبيره على حكامة مالية تراعي التوازن بين الإجراءات والنفقات التي يحولها إلى مشاريع تنموية،وتكشف عن الأنماط التي توفر قاعدة بيانات تتبع الاتجاهات على المدى الطويل (146).

ثانيًا– تعبئة الموارد البشرية: وذلك من خلال وضع سياسات اقتصادية عبر حوار متواصل بين منظمات أرباب العمل، والمهن الحرة والنقابات، وأجهزة الدولة من أجل الارتقاء بمستوى المعيشة وتحقيق التنمية المحلية.(147)

بالإضافة إلى تعزيز دور المرأة في النشاط الاقتصادي وإدخال مفاهيم العدالة بين الجنسين؛(148) فالقطاع الخاص يساهم في تطوير الموارد البشرية، وتنميتها من خلال زيادة الكفاءة، وتطوير نظم الإدارة وأساليب التسيير، التي من شانها خلق حركية دائمة في عمليات الاستثمار والإنتاج في هذا الإطار يمكن تقديم مثال على مساهمة المؤسسة

(144)– Alexandre Henry ,''La Privatisation De La Sécurité : Logiquees D'intusion De sociétés Militaire Privées '' ,Edition L'harmattan , paris 2011,53.

(145)–Compétitivité et Développement Du Secteur Privé Maroc 2010 :Stratégie De Développement Du Climat Des Affaires

Editions Organisation De Coopération Et De Développement Economique 2011, Paris .86.

(146)– بوعشيق ، " عقود الشراكة بين القطاع العام و الخاص : سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب ".02.

(147)– جورج قرم ، " دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي : قضايا و آفاق "(ورقة بحث قدمت في ندوة حول القطاع الخاص و دوره في التنمية بالدول العربية : واقع و أفاق المستقبل " القاهرة ، ماي 2003

(148)– رندة بدير ، " دور المرأة في القطاع الخاص " (ورقت بحث قدمت في المؤتمر الثامن للمعهد العربي للتخطيط ، الإمارات العربية المتحدة ، 26-29 مارس 2009) .

المصغرة في تدعيم دور المرأة، وخصوصا الريفية في النشاط الاقتصادي المحلي حيث يستدعي الاستثمارات الخاصة عمالة نسائية في نشاطات عديدة منها: إنتاج الألبسة الجاهزة التطريز، وكل المشروعات الأسرية المنتجة، الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي المحلي، ومما يحد من بطالة النساء. وهنا يتبين لنا حقيقة أن القطاع الخاص يعتمد دائما على أجود الأطر داخل منظومته التي يشتغل فيها ويعتبر عموما وجود أشخاص حاصلون على شهادات عالية في ميدان المقاولات عاملا رئيسيا في تبني التقنيات الجديدة ، وتعلم العمليات المرتبطة بها[149] فالفاعلين الخواص مسؤولون عن السيطرة على مكافحة الفقر، كما أن القطاع الخاص يعتمد في تخطيطه على التأثير في العاملين بتحفيزهم لعمل ما، وبالتالي فطريقة توظيف هذه العملية هي أساسية لأجل تحقيق مردودية أكبر، نجاح أوسع وتنمية محلية أفضل.

ومن جهة أخرى نجد أحد أهم استراتيجيات القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية عملية تحفيز الموارد البشرية، وذلك يظهر من خلال إعلان المقاولات الخاصة عن وضع تحفيزات للعاملين داخل القطاع الخاص، ولهذا يحفزونهم على العمل ويحثونهم عليه عن طريق التنافس.[150]

ثالثا: إدخال البعد البيئي: وذلك ضمن أنظمة العمل و اعتماد سياسة واضحة تؤكد على تحقيق التنمية المحلية وهذا وفق ما يلي:[151] الترويج لنظم الإدارة البيئية داخل مؤسسات القطاع الخاص، من أجل تحسين قدراتها الذاتية على الإدارة الجيدة – الأخذ بوظيفة التقييس داخل مؤسسات القطاع الخاص، والتي تعني ذلك النظام أو الأسلوب الذي يهدف إلى وضع المواصفات القياسية، التي تحدد الخصائص والأبعاد ومعايير الجودة وطرق التشغيل، والأداء للسلع والمنتجات مع تبسيط وتوحيد أنواعها وأجزائها، ما أمكن ذلك بهدف تقليل التعدد وتخفيض التكاليف، وحماية البيئة والمستهلك وكذا توحيد الطرق

والأساليب التي تتيح عند الفحص والاختبار، للتأكد من مطابقة السلع والمنتجات للمواصفات المعتمدة وكذلك للمصطلحات، التعاريف والرموز الفنية والرسوم، بالإضافة إلى تعزيز العلاقة بين القطاع الخاص والمجالس المحلية، وذلك من خلال تعاقد البلديات أو المجالس المحلية مع شركات خاصة تكون مسؤولة عن نظافة المدينة أو خططها وصيانة أماكن الانتظار، كما يمكن أن تتعاقد البلديات مع أفراد أو جمعيات تطوعية، مثال النوادي الرياضية أو خدمات الإسعاف المدارة بواسطة الشركات وغيرها من الجمعيات وتنظيمات النقابة الاجتماعية فمن الملاحظ أن أكثر من 60% من المجالس البلدية تتعاقد مع شركات خاصة لإدارة الخدمات المحلية في المجتمع. فعلاقة القطاع الخاص بالمجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية تبرز من خلال:[152]

[149]–Jean–François Citre,Cathy Perret et Isabelle Recotillet , " Le Recrutement Des Jeunes Docteurs Dans Le Secteur Privé", Revue D'Economie Industrielle , N°119,Editions Technique Et Economiques ,3ème trimestre 2007 , mis En Ligne Le 15 Septembre 2009,Consulté Le 12 Avril 2012, 02 .

[150]– الشيخ الداوي ،" تحليل أثر التدريب و التحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية " ، مجلة الباحث ، جامعة قاصدي مرباح ، الجزائر ،عدد 06 (2008) : 14

[151]– عبد القادر حرزلي ، الاقتصاد والمناجمنت (الجزائر: دار السبيل ، 2008)، 223

(152) – المواد 64–82 من قانون الولاية الباب الثالث ، الصلاحيات العامة للولاية .

ولمزيد من توضيح عنصر بناء الوسط المحلي قمنا بالاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (02): يوضح دورا لقطاع الخاص في بناء الوسط المحلي لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

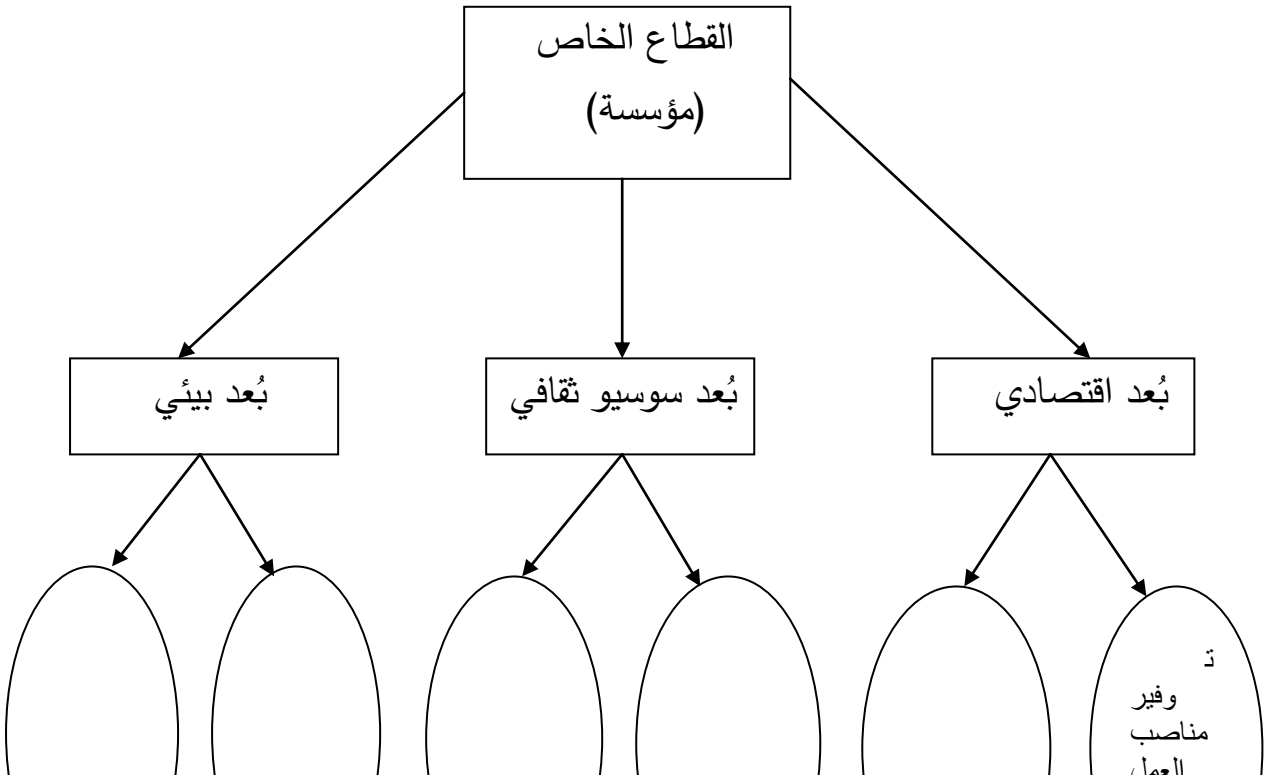

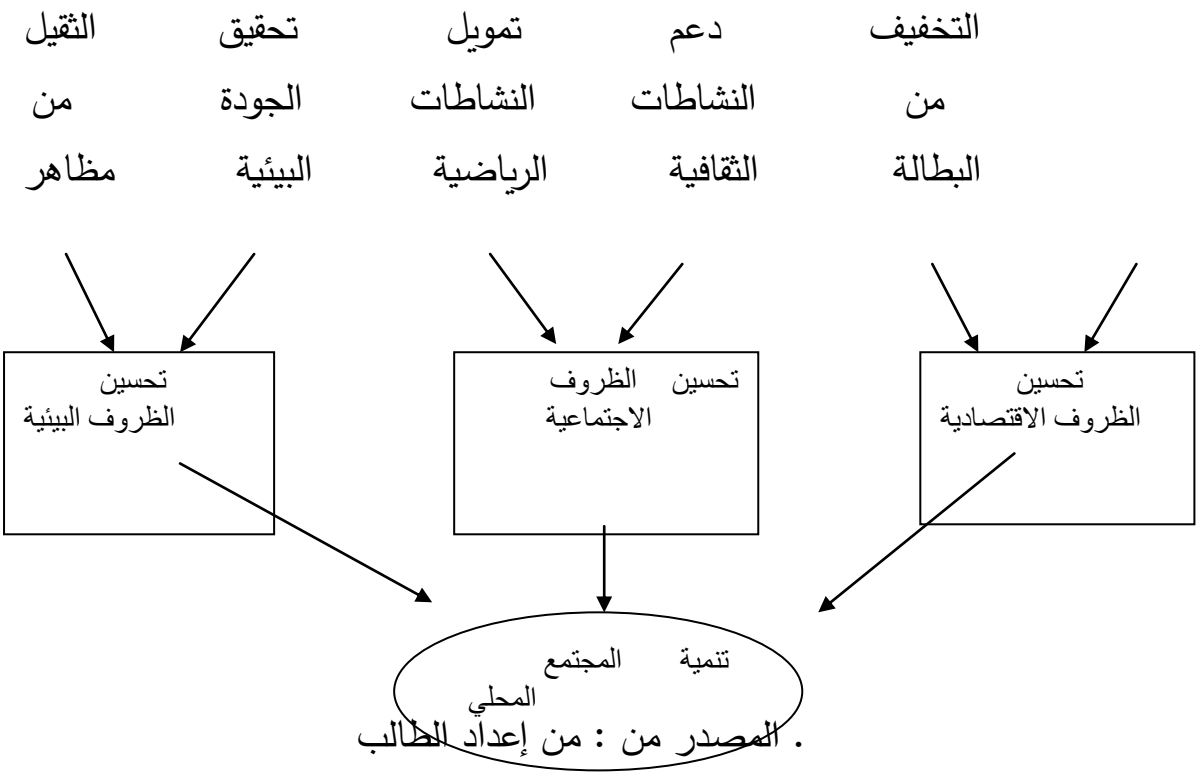

. المصدر من : من إعداد الطالب

* الاهتمام بقطاع السكن وذلك بإيجاد السكن الملائم من خلال خلق شروط الترقية العقارية وتفعيلها، بإنشاء المرافق والقاولات البلدية والولائية والمشاركة في عمليات الإصلاح وإعادة البناء.

* توفير شروط النظافة العامة والسهر على تطبيق أعمال الوقاية الصحية وإنشاء الهياكل الصحية، من قاعات العلاج وعيادات الولادة إضافة إلى مكافحة الأمراض المعدية.

* الاهتمام بالتربية والتكوين المهني، من خلال إنجاز مؤسسات التعليم الأساسي والثانوي والتقني وملحقات التكوين المهني، وكذا تشجيع النقل المدرسي والاهتمام بالتعليم.

المطلب الثالث : الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام

إن تحسين العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص توفر الشفافية، لتأمين جو تنافسي سليم، ويكون هذا وفق مبادئ الحكم المؤسسي والمساءلة والشفافية، التي لابد أن تطبق بشكل صارم، بهدف تحقيق التنمية المحلية عبر تطوير رؤية تنموية طويلة المدى.[153] في هذا الإطار يقول فاروق شعيلي: أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ستخفف الأعباء عن الدولة ، وتسمح برفع مستوى الإنتاجية والفعالية، فضلا عما تتيحه من

فرص تعجيل تنفيذ المشروعات وترشيد الإنفاق بجانب حث متعاملين القطاعين على تسيير أفضل لأنشطتهم وتحمل تبعات أي مخاطر متوقعة، وذلك مرهون بتشريعات تحدد بدقة طرائق تنفيذ هذه الشراكة.[154] فالدولة أو القطاع العام هما المساعد على تحقيق التنمية المحلية، من خلال جملة السياسات التي تقرها في هذا الإطار، والتي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور السليم، والواضح لكيفية بناء وتوفير المحيط الملائم والمحفز على الأداء بمشاركة القطاع الخاص، كونه المعني بهذه الآليات، والنشاطات والتفاعلات التي تقرها الهيئات الحكومية من شأنه التوصل إلى بناء بيئة استثمارية محلية محفزة على المبادئ بما ينعكس بالإيجاب على مكانة ودور القطاع الخاص في التنمية المحلية.[155]فالجزائر شملت مختلف التحولات التي شهدتها بعد التعديل الدستوري في 1989، بالإضافة إلى فتح المجال السياسي للمنافسة ضمن المجالس المنتخبة المحلية وفتح المجال الاقتصادي للمنافسة ضمن قواعد اقتصاد السوق، والسماح للقطاع الخاص بالمساهمة إلى جانب الدولة في التنمية المحلية عن طريق عدة آليات منها الخوصصة بمختلف طرقها، فرفعت الدولة يدها عن عدة مجالات كانت تحتكرها وتكفل بها القطاع الخاص.[156] كما أن مختلف مؤسسات القطاع الخاص تساهم في التأثير على الحكومة لتحقيق التنمية المحلية من خلال التعاون فيما بينها وذلك من خلال إصدار قراراتها خدمة لمصالحها وأهدافها، عن طريق إقناع الحكومة للإستجابة لها دون اعتراض بعقد اجتماعات، أو إحداث شكاوى، أو استغلال وسائل الإعلام مثال على ذلك: مباشرة منظمات أرباب العمل الخواص المشاورات فيما بينها للنظر في المساعي التي يمكن القيام بها فيما يخص قرارات قانون المالية التكميلي 2009، هذا ما دفع أرباب العمل الخواص للتعاون لأجل إلغاء هذه القرارات، أو مراجعتها كما دعت إلى لقاء استثنائي فيما بينها وبين الوزير الأول لدراسة هذا الوضع دراسة موضوعية دون المساس بمصالح المنتجين. كما قد يكون عن طريق الملتقيات كالملتقى العاشر لمجتمع الأعمال العربي الذي انعقد في الجزائر والذي نظم من قبل اجتماع أرباب العمل العرب ومنتدى رؤساء المؤسسات برعاية رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة وذلك لمناقشة مناخ وتطورات الاستثمار في الجزائر من خلال تدعيم الإنعاش الاقتصادي وتوسيع وتيرة الإصلاحات وغيرها.

(153)– قرم ، " دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي " ، 16.

(154)– كامل الشيرازي ، " القطاع الخاص قوة ضريبة مرشحة لإحياء الاقتصاد الوطني " ،

http://www.essalamonlne , com./ara/permalink/14309.htmlixzz3lu7pcbyz/

(155)– بودخدخ و بودخدخ ، " رؤية نظرية حول تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي "،11.

(156)– محمد عزيز الطاهر ،"آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر"(مذكرة ماجستير في الحقوق ، قسم العلوم الحقوق ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة،2010/2009)،53 .

ومن أجل إبراز دور القطاع الخاص بجلاء تم الاستجابة لمطالبه من طرف الحكومة خاصة في مجال الاستثمار وذلك من أجل وضع مجموعة من القوانين من أهمها:

– قانون رقم 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، فقد نص هذا القانون على امتيازات لصالح القطاع الخاص، حيث جاء فيه إلغاء التمييز، وإرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة، والحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي

– قانون رقم 91–19 المؤرخ في 19 فيفري 1991 المتضمن تحرير التجارة الخارجية من بين القطاعين العام والخاص.

– قانون رقم 93–12 المؤرخ في أكتوبر 1993 و الذي يساهم في ترقية الاستثمار.(157)

في هذا الطرح يمكن أن نشير إلى الميثاق الوطني 1976 والذي يعتبر أنه لا يمكن أن تكون الملكية الخاصة في الجزائر مصدر قوة اجتماعية بل يمكن أن تمارس فقط في حدود معينة والمهم هو ألا تتعدى المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وأن تندرج الملكية الخاصة في عجلة التنمية على المستوى المحلي عن طريق خدمة الأفراد المحليين دون المساس بالمجتمع المحلي.(158) فهذه المحاولة التي يتضمنها الميثاق الوطني في سبيل إيجاد مكانة للقطاع الخاص تعود أساسا إلى اختلاف الأوضاع الاقتصادية عما كانت عليه فقد أصبح القطاع الخاص واقعا لا يمكن أن تتجاهله الدولة، وهنا تظهر العلاقة التكاملية بينهما من خلال إرادة الهيئات العمومية إدماج القطاع الخاص في برامج التنمية المحلية وخير مثال على ذلك ما حدده البرنامج الخماسي 1985–1989 ومن مبادئ لمشاركة المؤسسات الخاص في إنجاز أهداف المخطط حيث يؤكد المبدأ الأول على "ضرورة أن تشارك المؤسسات العمومية والخاصة في الجزائر أكثر من الماضي في برامج الاستثمارات وبشكل بارز في قطاع البناء والأشغال العمومية اللذان يمثلان ما يقارب 50% من القيمة الإجمالية للبرنامج الخماسي للاستثمار العمومي". أما المبدأ الثاني فيؤكد على "ضرورة انتشار المقاولة من الباطن حتى تصبح نقطة وصل بين القطاعين العمومي والخاص". (159) فقد أصبحت الشراكة بين القطاعين هي إحدى أكثر الركائز والآليات توظيفا، لتحقيق التنمية المحلية ويقوم القطاع الخاص بدور رئيسي وفعال كشريك أساسي للقطاع العام في تنفيذ مختلف البرامج

التنموية المحلية، فقد أثبتت عملية الشراكة أن كلا من القطاعين يمتاز بمزايا خاصة تؤدي في إدماجها وتكاملها إلى تحقيق نتائج متميزة في إنجاز مشاريع محلية، وبرامج عالية الجودة، وتكتسب استراتيجية الشراكة بين القطاعين العام و الخاص أهمية متنامية في تعزيز وتفعيل النهج التشاركي والتعاوني وتعزيز قنوات التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية، من أجل تطوير مختلف جوانب التنمية الاقتصادية الاجتماعية المحلية وتحسين الأداء الحكومي في الجزائر. فمن أهداف هذه الشراكة تحسين إنجاز وإدارة و أداء التجهيزات العمومية بإدراج مقاييس النجاعة الخاصة وقواعد الحكومة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي وغيرها...[160]

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تشير إلى الأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص بإنجاز مشاريع، وإسداء خدمات في مجال البنية الأساسية، والمشاريع الكبرى التي جرت العادة أن يستثمر فيها القطاع العمومي بصفة أحادية. كما أثبتت تجارب الشراكات إلى أن مشاريع البنية الأساسية الاقتصادية، والمرافق العمومية كالطرقات والنقل والاتصالات هي المرشحة أكثر من مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بالإضافة إلى انعقاد اجتماعات بين الحكومة وكبار رجال الأعمال، لأخذ رأيهم في القرارات، ويأتي ذلك في ضوء التوجه نحو اقتصاد السوق ونجاح الحكومة في تحرير السياسات المالية والنقدية.

[157]–عيسى مرازقة ، "القطاع الخاص و التنمية في الجزائر"(أطروحة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الحاج لخضر –باتنة، 2007/2006)،115

[158]–مشروع الميثاق الوطني ، أفريل 1976 ، عن: Révolution Africaine, 636 supplément spécial

[159]–Haichour (b),Révolution Africaine,Se Libéré Des Dogmes,19-27/08/1985,Cité Par Ecrèment

[160]–أحمد لقمان محمد ،" تكامل دور القطاعين العام و الخاص في التنمية " ، البند العاشر (مؤتمر العمل العربي الدورة 39، منظمة العمل العربية ، 1-8 أفريل 2012).07

إلا أن هناك مشاكل تواجه رجال الأعمال من قرارات حكومية، والتي تتسم بالتغيرات السريعة والمفاجئة للقرارات الاقتصادية مما ينعكس على التغيرات الهيكلية التي تنعكس على مختلف القطاعات.[161]أي أنه كلما كانت عدد الاجتماعات بين السلطات التنفيذية وممثلي القطاع الخاص كلما كان أحد المؤشرات الدالة على تنامي العلاقة بين رجال الأعمال والحكومة.

فالشراكة بين القطاع الخاص والعام تعد من إحدى الوسائل الأساسية التي يمكن أن تساهم في تمويل المرافق العمومية، والمشاريع الكبرى في مجال البنية الأساسية كما أنها تمثل إحدى وسائل التثمين الاقتصادية للملك العمومي.[162]فقيام القطاع الخاص بتقديم خدمات تحت إشراف الدولة، ورقابتها في هذه الحالة تكون مسؤولية الدولة، وفي هذا الصدد يمكن القول إن الدولة تقوم بتوفير الخدمة دون القيام بالإنتاج، أي عندما تمنح القطاع الخاص بمهمة القيام بالخدمة (مثل جمع القمامة، إنارة الشوارع، بناء المدارس...) ذلك من خلال عمليات التعاقد الخارجي.

ومن الملاحظ أن الاختلالات التي يعاني منها التسيير العمومي للمرفق العام وعدم قدرة الدولة على تقديم خدمات نوعية حتم عليها الاستعانة بالقطاع الخاص، كشريك فاعل في التنمية المحلية عن طريق ما يسمى بالخصخصة، والتي عرفتها الجزائر تطبيقا للتوجه نحو اقتصاد السوق، وتخلي الدولة عن نمط الاقتصاد الموجه، مثلا: في بريطانيا شهد تدخل القطاع الخاص في إدارة التنمية المحلية أحد الصور صراع بين الحزبين (العمال والمحافظون) حيث أصبح دور القطاع الخاص ورقة رابحة لكليهما لدعم مسيرة الإصلاح على المستوى المحلي.[163]

[161]- سلوى الشعراوي جمعة، " إدارة شؤون الدولة و المجتمع " ، (القاهرة : مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة ، 2001). 127-128

[162]- الوزارة الأولى ، المدرسة الوطنية للإدارة ،-الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص-معهد تنمية قدرات كبار الموظفين (الدورة الرابعة: نوفمبر 2010-جويلية 2011)،12.

[163]-غزيز ، "آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر " 51.

فمن خلال هذه التجربة يتبين مدى فعالية القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة المحلية إذا ما توفر الحكم المحلي على ضمانات استغلاله، ومرونته في البحث عن أحسن السبل لتحقيق التنمية المحلية. وكمثال آخر: المملكة المتحدة التي تعد رائدا أساسيا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث ثبتت سياسة مبادرة التمويل الخاصة، والتي بموجبها قدمت الحكومة البريطانية تسهيلات وحوافز للقطاع الخاص من أجل الاستثمار في المشاريع العامة، وذلك بعد تراجع سياسة الخوصصة التي كانت قد مارستها من قبل.[164]

في هذا الإطار يمكن القول أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في عملية التنمية المحلية حيث يتضح دور الدولة من خلال التوجه نحو الأخذ باقتصاديات السوق، ودعم القطاع الخاص ومن ثم تقليص دور الدولة، أي أن هناك اتجاه إلى إعادة النظر في دور الدولة في عملية

التنمية المحلية، بمعنى قيام الدولة برسم السياسات ووضع قواعد التنفيذ مع ترك النشاط نفسه للقطاعات الأخرى كالقطاع الخاص والمجتمع المدني.[165]

[164]- المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي ، المحور الخامس ، الشراكة بين القطاعين الحكومي و الخاص و دورهما في تحقيق التميز في تقديم الخدمات (قاعة الملك فيصل للمؤتمرات ، الرياض ، المملكة العربية السعودية 1-4 نوفمبر 2009)

[165]- حسين توفيق ، "الدولة والتنمية في مصر – الجوانب السياسية " (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2000)، ص 30.

خلاصة واستنتاج

وفي الأخير استنتجنا مجموعة من معلومات قيمة تصب في النظام القانوني المطبق على القطاع الخاص، وما يلعبه من أدوار فعالة ألاتجاه الاقتصاد والتنمية المحلية كما يمثل العنصر الأساسي في تحريك الاستثمار للدولة والمجتمع معا، وما استنتجنا من بحثنا هذا الذي يحمل موضوع القطاع الخاص، انطلاقا من الفصل الأول، والذي يحمل مجموعة من تعريفات مختلفة التي تشمل جانب القطاع الخاص. أما الفصل الثاني ندرس فيه النظام القانوني المطلوب في تسيير شؤون وظائفه، لأنّ النّصوص التّشريعية تعتبرُ المنهجَ الصّحيح لكلِّ هيئة، ومنه القطاع الخاص في الجزائر أصبح الشريك الأكبر في المساهمة الاقتصادية، والمتمثل في تشغيل اليد العاملة والامتصاص البطالة، سواء في التجارة الصناعة، الصحة، التعليم، وكل ما هو يجلب الفائدة لصاح الدولة والمجتمع، هذا ما لحظناه من الفصل الثاني، لكن ما ينقصه هذا الأخير، من الدولة الجزائرية، هوالتدعيم المستمر في مساعدة القطاع الخاص في عملية تطويريه في النشاط الاقتصادي وهي:

- ضرورة توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على القيام بالنشاط الاستثماري، وذلك من خلال جملة إجراءات تعكس أفضل الظروف الاقتصادية والقانونية والسياسية لنشاط القطاع الخاص.

- توفير التمويل الكافي لتحقيق الاستثمارات سواء عن طريق القروض بتطوير القطاع المصرفي، أو عن طريق أسواق روس الأموال التي تعتبر محفز رئيسي على تطور أداء القطاع الخاص.

- ضرورة إحداث شراكة بين القطاعين العام والخاص والتي تعكس نوع من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن

بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطه ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي.

وفي هذا الصدد يضع المشرع الجزائري قانونا لحماية القطاع الخاص، ومن كل العراقيل والبيروقراطية التي تواجهه وظائفه الأساسية في مسايرة التنمية المحلية الاقتصادية وما تؤول إلى الاستثمارات المطروحة والمقدمة من طرف الدولة الجزائرية، والتي تحاول التملص من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق الحر، وهي الطريقة المضمونة والصحيحة للخروج من الاقتصاد المغلق إلى الاقتصاد المفتوح، ولهذا أصبحت الجزائر تنافس الدول المتطورة اقتصاديا من خلال تنوع الاستثمارات الكثيفة، ومشاركة القطاع الخاص مع القطاع العام، ومن هذه العملية المحفزة والمثمرة نتجت عنها فوائد جمة، وذات البعد الاقتصادي المتطور، وهذا ما تطلبه الدولة الجزائرية حاليا بجلب الكثير من المستثمرين المحلين والأجانب، وأكثر مما مضى، وهو تحدي وفعال من أجل النهوض إلى الأفضل، لأن الدولة الجزائرية في حاجة إلى البديل، وهو الخروج (أو التخفيف) من التبعية لعائدات البترول، مادام هناك عنصرٌ أساسي وهو القطاع الخاص بأنواعه المؤسساتية. وتتخلص أبرز نشاطات القطاع الخاصّ فيما يلي: المشاريع الفردية– شركات الأشخاص– الشركات الصغيرة والمتوسطة– الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات– الاتحادات التجارية والمهنية وكل الأعمال الحرّة التي يسيّرها أفرادٌ مستقلّون عن الدّولة تمثّلُ القطاع الخاص.

الفصل الثالث:

تحديات وتقييم القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر

تمهيد:

لا تكفي الإجراءات التي تتخذها الحكومات والمجتمع المدني وحدها لمواجهة التحديات البيئية الأكثر إلحاحا ولتحقيق البعد الاجتماعي والبيئي لخطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر .... والمعرفة رسميا باسم تحويل عالمنا وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفا وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة ، وقد ذكرت هده الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 أيلول\سبتمبر 2015 وفي1كانون الثاني \اينار 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة ال17في خطة التنمية .

ازداد اهتمام الحكومات والمؤسسات الدولية ، ومؤسسات القطاع الخاص بمفهوم الشمول المالي خلال السنوات الماضية ، مع تزايد في عدد الدراسات التي تستعرض أثر تطور منظومة الشمول المالي على التنمية الاقتصادية ومساهمتها في خلق التنمية المستدامة وأثرها الايجابي في تقليل مستويات الفقر ، وتحسين قدرة الإفراد على إدارة المخاطر ، وزيادة مستويات الادخار والاستهلاك ، بالإضافة لآثارها الإيجابية على أسواق العمل ، ومستويات دخل الفرد. يهدف هذا البحث إلى معرفة التحديات والفرص التي تواجه تحقيق الشمول المالي في الجزائر ، لما له من أهمية في توسعة دائرة المستنفدين من الخدامات المالية التي تساهم في تمكين المجتمع ككل من الخدمات المالية وتعزيز الاستقرار المالي للأفراد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والوصول للتنمية المستدامة ، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد ، وقد توص هذا البحث إلى عدة آليات مقترحة ومن أهمها تحفيز القطاع المالي على نشر الثقافة المالية ، واستخدام الخدمات المالية إلكترونيا .وان من أهم التوصيات على البنك المركزي ضرورة تبني إستراتيجية وطنية واضحة لتحقيق الشمول المالي خاصة في الجزائر. كم تهدف هذه الدراسة إلى تبيين إمكانيات الجزائر من الطاقة المتجددة وتوضيح أهمية التوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع ، خاصة مع ضعف النمو خارج قطاع المحروقات وتبعية الاقتصاد الجزائري لها (المحروقات) مما يجعل لأزمات انخفاض سعر النفط أثر بالغ على الاقتصاد ، ناهيك عن النمو السريع لاستهلاك النفط والغاز الطبيعي في الجزائر ، كذلك أبرزت هذه الدراسة مختلف التحفيزات القانونية والمزايا الجبائية التي وضعتها

الجزائر لتحقيق أهدافها من برنامجها لنشر استخدام الطاقات المجددة ولكن بالرغم من ذلك تبقى هناك العديد من التحديات التي تواجه استغلال الطاقات المتجددة في الجزائر أهمها مشكلة التمويل والتكلفة العالية لتقنياتها بالإضافة إلى تحديات هيكلية ومؤسساتية.

وعلى الرغم من المجودات التي بها الهيئات المكلفة بدعم القطاع الخاص في الجزائر من أجل تحقيق التنمية المحلية،إلا أن الواقع العملي المعاش يكشف من العراقيل والتحديات التي تحول دون تحقيق تنمية محلية .

لذا لابد من وضع مجموعة من الحلول المقترحة للنهوض بالقطاع الخاص في الجزائر وجعله عنصرا رائدا في التنمية ، ولكن هذا لن يتحقق إلا بالشراكة مع القطاع العام والمجتمع المدني في تفعيل الحوكمة المحلية من أجل النهوض بالتنمية المحلية . وعليه فإن هذا الفصل قسم إلى أربعة مباحث و هم :

البحث الأول : التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الثاني : الحلول المقترحة للقطاع الخاص بالجزائر في ضوء التجارب الدولية.

المبحث الثالث : تقييم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.

المبحث الأول: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر

يقر جميع مفكري المدارس الحديثة في الفكر السياسي من أمثال: ماكس، فريدمان تشارترد... وغيرهم، على أن القطاع الخاص هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية المحلية،[166] إلا أنه في الجزائر يواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تحد من تطوره و نمو طاقته الإنتاجية وترفع تكاليفه الإنتاجية، وتضعف من قدرته التنافسية ويمكن إجمالها في التحديات الداخلية وأخرى خارجية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية

والتي تتمثل في ضعف واختلال في الجوانب الإدارية، القانونية، وقصوى البنية التحتية والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى تحديات ذاتية تتعلق بضعف التنظيمات المؤسسية للقطاع الخاص... لذا يمكن إيجازها فيما يلي:

– ضعف الخبرات التنظيمية والتسييرية، نقص المعلومات وذلك من منطلق أن مؤسسات القطاع الخاص هي مؤسسات ذات طابع عائلي، أو مملوكة من طرف أفراد يتولون شؤون إدارتها، فنظرا لعدم تمتع الملاك والمديرين بالخبرات والمؤهلات التنظيمية والتسييرية اللازمة، فإن هذه المؤسسات تقع في مواجهة مشاكل تعيق ممارسة وتوسيع نشاطها. بالإضافة إلى ذلك فإن نقص المعلومات والخبرات التنظيمية يعتبر من أخطر المشاكل على استمرارية القطاع الخاص التي تفتقد للتخطيط الاستراتيجي الذي يكفل لها دعائم النجاح والتطور في المستقبل.[167]

– تمثل العراقيل الإدارية والقانونية إحدى الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال، وجذب الرأسمال الأجنبي، إن ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية، والروتين في الإجراءات، وإنجاز المعاملات، نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل، عدم وجود أنظمة ومعلومات متطورة ودقة في المعلومات، تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة.

(166)– By Moeletsi Mbeni,Underdevelopmemtin sub– Saharan Africa The Rôle Of The Privâtes SectorAnd Political Elites,Foreign Policy Briefing,Avril 15,2005.03.

(167)– الطيب داودي ،" دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الواقع و المعوقات – حالة الجزائر –" ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، عدد11(2007):70.

– كما أن الإجراءات القانونية هي الأخرى تتميز بكثرة القوانين وتضاربها، وغموضها في بعض الأحيان، وكذا القيود الواردة على تملك العقارات والأراضي، عدم استقرار قوانين الاستثمار إضافة إلى عدم تناسب هذه القوانين مع التطورات،والأوضاع والمستجدات العالمية فحسب ما تكشفه آخر دراسة يصدرها البنك العالمي بالتنسيق مع هيئات مختصة تظل الجزائر وفق التقرير السنوي حول مناخ الأعمال متأخرة مقارنة بدول الجوار المغاربي ودول الحوض المتوسط فالجزائر هي أصعب منطقة يمكن أن تؤسس فيها مؤسسة منتجة أو استثمارية، كما تتعدد فيها الإجراءات وتكثر فيها الوثائق الإدارية المطلوبة، للقيام بمشروع استثماري أو تسوية ملكية العقار والأملاك غير المنقولة .[168]

– بالإضافة إلى بروز بعض الدراسات التي أثبتت أنه من الأمور التي تجعل التشريعات معوقة أحيانا للاستثمار الخاص، عدم توافر العدد الكافي من القضاة المتخصصين في الفروع الحديثة لقانون الأعمال، مثل الفروع التي تنطبق على التجارة والشحن البحري، الأعمال المصرفية، المباني شؤون المدن والبيئة وغيرها...[169]

– ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية، وعدم الوضوح في التطبيق وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار، وقد عبر المستجوبون في دراسة أعدها البنك الدولي سنة 2003 حول مناخ الاستثمار في الجزائر، أن مشكل معدل الضرائب يحتل المرتبة الرابعة من ضمن 12 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار.[170]

– بالإضافة إلى مشكل العقار الذي يواجهه المستثمر في الجزائر، حيث توقفت العديد من المشاريع بسبب تعقد وتعدد الإجراءات الإدارية، والقضائية، الارتفاع الفاحش في أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة، وصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري.

[168]– World Bank ,Pilot Angers in vastement climat assessment, june 2003 in ,http ; //siteresource, World Bank,org/intpsp/resourcer/336195-10924125088748/algeria-uca-3pdf,11

[169]– مولاي لخضر ، بونوة . " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدولة النامية " ،12.

[170]– idem

– بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية دون تسوية (عقود الملكية)، ومن جهة أخرى أظهرت نتائج التحقيقات المنجزة حول مسألة العقار في الجزائر

إلى وجود عدد كبير من الأراضي المستغلة حيث يوجد حوالي 30% من المساحة الكلية المتوفرة غير المستغلة، وقد بينت تقديرات وزارة الصناعة إلى أن حجم العقار الصناعي المتاح يقدر بـ 180مليون م^2؛ بينما بلغ حجم الطلبات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 80 مليون م^2، وهنا يظهر أن الأزمة ليست في نقص العقار، بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي.[171] فالواقع يثبت أنه رغم الجهود المبذولة في مساعدة القطاع الخاص لأجل الحصول على عقارات لتوطيد استثماراتهم إلا أن عامل ارتفاع أسعار العقار من حين إلى آخر يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات، وكذلك التوسع في شأنها، بالإضافة إلى جمود العقار، ضعف الأراضي الكافية ولاسيَما المناسبة والمجهزة لاستقبال الاستثمار، هذا ما يؤثر سلبا على التوجهات السليمة والفعالة لتدبير العقار وحسن استثماره مستقبلا.

– طبيعة القطاع الخاص الجزائري ذاته، حيث لم يكن هذا القطاع منظما وكان غير مؤثر من حيث الاستثمارات.

– عدم دعم القيادات السياسية للقطاع الخاص، وعدم وجود إطار تشريعي فعال وشامل ينظم عمل القطاع الخاص ودوره في التنمية المحلية.

– إضافة إلى وجود معيقات البيروقراطية : التحكم في الأسعار، التقييد على استخدام العمالة الخارجية، عدم التأكد من عدم حدوث التغيير وغيرها...

– النظرة التقليدية لدور القطاع الخاص حيث مايزال ينظر أليه على أنه قطاع يهدف لتحقيق أرباحه ومصالحه فقط، دون النظر إلى الدور الذي يمكن أن يقوم به في المجال التنموي.

– نقص الشفافية والمساءلة والرقابة داخل مؤسسات القطاع الخاص نفسها، وكذا لدى بعض الدول مما يؤدي إلى نقص وانخفاض الثقة بين القطاعية العام والخاص.

(171) – مولاي لخضر ، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر

– مشكل فساد الذي يحد ويقلص من فعالية الاستثمار الخاص ، ويؤدي إلى إبطاء معدل التنمية المحلية ، واختلاس المال العام ، كما أنه معوق يعترض نمو شركات حسب المنتدى الاقتصادي العالمي 2007.[172] فقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2007.[173] وقد أشارت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول المناخ الاستثمار في الجزائر إلى أن 34.3% من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 07% من رقم أعمالهم في شكل رشاوى لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.[174] كما

أن انتشار الفساد في القطاع الخاص يؤدي إلى زيادة كلفة العمل التجاري من خلال زيادة سعرا لمدفوعات بقيمة المدفوعات غيرا لمبررة وكذلك زيادة النفقات الإدارية الناجمة عن التفاوض مع المسئولين،فضلا عن مخاطر انتهاك القوانين والانكشاف.[175]

– ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في موقع الاستثمار وخير مثال على ذلك ما أشار عليه رؤساء المؤسسات في التحقيق الذي أحرزته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2001 مع عدد من المؤسسات الاقتصادية في 12 ولاية إلى عدد توفر خدمات المياه الكهرباء والغاز ، خطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

– مشكل القطاع الموازي حيث أنه عددت وزارة التجارة في الجزائر 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2,7 مليون متر مربع، ينشط فيها أكثر من 100 ألف متدخل، أي 10 % من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري ، كما أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية ، وبالتالي الخسائر التي يسببها هذا القطاع من خلال المنافسة غير الشرعية معتبرة جدا ، وأن المنتجين الخواص الذين يعملون في إطار القانون يعانون فعلا وضعا مزريا غير مشجع على الإطلاق .[176]

---

(172)- المنتدى الاقتصادي العالمي : تقرير التنافسية العربية 2007 ، لائحة ترتيب الدول العربية ،12.

(173)- منظمة الشفافية الدولية ، مؤشرة مدركات الفساد لسنة 2007 ، 5-8 .www.transparency.or/publicayon/gcr

(174)- World bank, pilot Alegria investement climat assessment,june,2003,24.

(175)- أحمد درويش ، "نحو المزيد من الشفافية والنزاهة في القطاع الخاص " ، مجلة التنفيذي ، أفريل (2009) :12.

(176)- عبدالرزاق مولاي لخضر ، بونوة شعيب ، ، " دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر –" ،مجلة الباحث ، عدد 70(2010):147.

المطلب الثاني: التحديات الخارجية

تتمثل في متطلبات العولمة والمتعلقة بتكنولوجيا الإنتاج، وأساليب التسويق، والنفوذ إلى الأسواق الخارجية وغيرها... في هذا الصدد نوجزها في نقاط:

– مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في مجال التمويل، حيث أن نصيب القطاع العام من مجمل القروض الممنوحة أكبر قدر من نصيب القطاع الخاص.[177]وهذا ما سيوضحه الجدول التالي الذي يبين تطور نسبة ما يحصل عليه القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام.

جدول رقم (04) : يوضح تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب % خلال فترة 2011-2013

البيان	2011	2012	2013
القطاع العام	70,65	54,69	50,36
القطاع الخاص	33,25	43,68	49,88
القروض إلى القطاع الخاص/PIB %	11,80	11,12	11,96

المصدر: من إعداد الطالب وفق إحصائيات بنك الجزائر

ومن خلال هذا الجدول يمكن استنتاج أن القطاع العام يزاحم القطاع الخاص في مجال التمويل، حيث أن نصيب القطاع العام في مجمل القروض الممنوحة في الثلاثِ سنوات الأخيرة أكبر من نصيب القطاع الخاص، لكنها في تراجع ووصلت هذه النسبة 50% في سنة 2013 مقابل 70% في سنة 2011، في المقابل نسجل ارتفاع لنصيب القطاع الخاص في القروض فمن 33% خلال سنة 2011 إلى ما يقارب 50% في سنة 2013، فعدم توفر التمويل يعتبر عائقا لنمو القطاع الخاص، وبشكل خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة فالمشاكل الأساسية توجد في إجراءات الأسواق المالية، والتي تعمل على عمد تشجيع البنوك على تقديم القروض للمشاريع الصغيرة، غياب الأسواق المالية والبنوك التجارية والتحكم بالتبادل الخارجي، المغالاة في الاقتراض الحكومي الضرائب العالية واحتكار المشاريع العامة الاستثمارية للقروض والمنح الخارجية.

– غياب تقيم دوري ومعلومات شاملة ودورية خاصة بالقطاع الخاص، مما لا يعكس الصورة الحقيقية لمدى مساهمة وفعالية القطاع الخاص في العملية التنموية في الجزائر فمثلا عدد العمال الأجراء المصرح بهم والبالغ عددهم 570،612 عامل (2003) لا يشكلون سوى 15% من إجمالي العمال الأجراء في القطاع الخاص.[178] وهذا ما يؤكد سيطرة النشاطات

غير الرسمية والتي تشكل خطرًا على الاقتصاد الوطني سواء من حيث المنافسة للمؤسسات الخاصة، العامة أومن حيث الأموال التي تهدرها الخزينة العمومية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

– سيطرة منطق الربح على أهداف المؤسسة الخاصة، أو القطاع الخاص وإهماله لأدواره الأخرى.

– ضعف البيئة الاقتصادية والتنافسية.

– التحكم بالأسعار وتحديدها، والذي يضر بالمنتجين المحليين وتقليص ربحيتهم، إن تأثيرات هذا التحكم تبدو جلية في القطاع الزراعي إضافة إلى هذا فإن إعادة تسعير العملات المحلية تجعل الأمر أكثر صعوبة على المنتجين للتنافس في الأسواق العالمية وتعمل على تقليص العائد من التصدير.

– المغالاة في نسب التعريفات المقروضة على المنتجات ذات القيمة المضافة المتدنية والتي تعمل على الحد من المنافسة وتقليص مستوى الكفاية، ونوعية المنتجات. إن تلك الممارسات تكاد تكون موجودة في الجزائر، والتي تعيق إلى حد كبير القطاع الخاص، ونتيجة لذلك فإن تحقيق التنمية المحلية وإدامتها يصبح أمرا صعبا.[179]

– اعتماد الاقتصاديات الجزائرية على صادرات البترول ومشتقاته، وبعض المواد الأولية وهي في الغالب من إنتاج قطاعات تخضع لسيطرة الحكومات العربية بطريقة أو بأخرى، مما يحد من دور القطاع الخاص في الاستثمار والعمل في هذه القطاعات.

[177] – المرجع السابق ، 319.

[178]– الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، إحصائيات عامة ، الجزائر ، 2009

[179]– زهير الكابد عبد الكريم، "الحكمانية قضايا وتطبيقات"، (عمان: المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2003)،66.

– وجود العديد من القصور والمعوقات في مجال البنية الأساسية اللازمة لدعم التجارة الاستثمارات البينية من جانب القطاع الخاص وخاصة في مجال النقل والمواصلات.

– تجاهل معظم الاستمراراتفاقيات المبرمة بين الدول لدور القطاع الخاص في تنفيذ هذه الاتفاقيات، وتحقيق أهداف الحكومات منها وفي الغالب لا يتم مشاركة القطاع الخاص عند التفاوض وصياغة بنود الاتفاقية، في حين قد يكون القطاع الخاص هو صاحب المصلحة الحقيقي في هذه الاتفاقية، ومن ثم تأتي الاتفاقية غير واقعية.

– استمرار العلاقات الاقتصادية رهينة العلاقات السياسية بين الحكومات، وهو ما يمثل قدرا كبيرا من المخاطرة أما رؤوس الأموال الخاصة لأنه أول المتضررين من التذبذب في هذه العلاقات السياسية.[180]

– غياب الاستقرار السياسي له أثر فعلي على تنمية الاستثمارات الخاصة، فنظرا للوضعية السياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر خاصة خلال التسعينات قامت هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها " الكوفاس " من خلال تقديرها لخطر البلد قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع ، و لهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية و قد أثر هذا على استثمارات القطاع الخاص خلال تلك الفترة [181]

– تدهور الوضع الأمني بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب، وما خلفته من أعمال التخريب والقتل أثر بطريقة غير مباشرة.

على الاقتصاد المحلي الوطني، وبالتالي أثر على دور القطاع الخاص في الجزائر باعتباره المهيمن على الاقتصاد الجزائري خاصة في فترة السبعينات.[182] مما جعل القطاع الخاص يرجع إلى مكانته الأولى .

– ضعف في استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي.

– خارج قطاع المحروقات – مقارنة بقدرات السوق الجزائري، حيث تظل بعيدة عن المحفزات التي قدمتها نظريا قوانين الاستثمار، ولقد صنفت الجزائر من قبل الهيئات

[180]– زهية قربوع ، " واقع و أفاق التنمية في ظل العولمة – دراسة حالة الوطن العربي –" (مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر –باتنة،2009)،230

[181]– علي همال، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو – متوسطية ، (مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية ، 2002)،07.

الدولية في الرتبة 94 عالميا في مجال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و ذلك بسبب أسلوب التعامل التي تمارسه الدولة مع المستثمرين ،في هذا الصدد بينت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،أن الجزائر قاكتفت فقط بإصدار القوانين واللوائح لجلب الاستثمار دون القيام بعقد مؤتمرات، ندوات ترويجية أو القيام بزيارات ترويجية بين دول أخرى، لعرض فرص الاستثمار على عكس الدول المجاورة للجزائر.[183] وفي الأخير، يمكن الإشارة إلى عملية استقصاء قام بها البنك العالمي حول المشاكل والتحديات التي يعاني منها القطاع الخاص، فاستنتج بعد دراسته أن الاستثمارات الخاصة بالقطاع الخاص معرضة لضغوطات

وتحديات، وقد رتبت هذه الأخيرة ترتيبا تنازليا حسب درجة تأثيرها على القطاع الخاص كما يلي:

السوق الموازية، الحصول على القروض البنكية، تكلفة القروض، ارتفاع نسبة الضريبة سيادة حالة عدم التأكد وعدم وضوح السياسات الاقتصادية، الفساد الإداري القوانين الجمركية نقص الأيدي العاملة ;غيرها...[184]

المبحث الثاني : الحلول المقترحة للقطاع الخاص بالجزائر في ضوء التجارب الدولية

بعدما تطرقنا إلى أهم التحديات التي تعيق القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ارتأينا تقديم مجموعة من الحلول المقترحة ، و التي تمكن القطاع الخاص من التطور و النهوض بالتنمية المحلية و التي تتمثل في :

المطلب الأول : تأهيل المؤسسات الجزائرية

في إطار عولمة المبادرات وتطور مفهوم العلاقات الدولية مابين المؤسسات الإنتاجية والصناعية، أصبح الانشغال الأكبر للمؤسسات وهو كيفية ترقية تنافسيها ونظم إنتاجها وفي ظل هذا التوجه بات من الضروري:

[182]- أنور مقراني– مهدي عوارم، الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الخاص الوطني، ص 377.

[183] علي عبد الله، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، عدد 06، 2008، ص 85.

[184] Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat'des assises nationales de la pme,'janvier2004,43-44

– تدعيم برامج تأهيل المؤسسات التي ترمي إلى تحسين وتقوية تنافسية المؤسسات المحلية في إطار انفتاح الحدود، وتصاعد وتيرة المنافسة إضافة إلى النظرة الوجودية لهذه البرامج، حيث أنها تساهم في تحسين الأداء إلا أن لها مكانة أبعد من ذلك على المستوى الكلي يتمثل في خلق فرص عمل إنتاجية عن طريق تسريع وتيرة النمو الاقتصادي في إطار تنامي سريع للفئة العمرية النشطة .[185]

– تأهيل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات، وذلك ليس بالتركيز فقط على استثمارات مادية من أجل التطوير التكنولوجي والتقني لعمليات الإنتاج.

– تحقيق التشابك القطاعي على مستوى الإنتاج، من خلال علاقات الاعتماد المتبادل بين مؤسسات القطاع الخاص من الناحية التكنولوجية والتقنية، أي على المستوى الرأسي بما في

ذلك علاقة التكامل من خلال عدة أساليب، لعل من أبرزها في الخبرات العالمية أسلوب التعاقد من الباطن.[186]

– توفير فرص التكوين والتدريب الجيد والمناسب لإعداد الموارد البشرية اللازمة لإقامة وإدارة مؤسسات القطاع الخاص لتتكيف مع تغيرات المحيط التنافسي.[187]

– ضرورة الاعتماد كذلك على إجراءات تركز على الاستثمارات غير المادية في تسيير برامج التأهيل.

– تطوير الأساليب لإدارة التغيير داخل المؤسسة، ومسايرة التأهيل التقني والتكنولوجي لها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، من خلال تفعيل دور الدولة في مراقبة إصلاحات هذه المؤسسات في برامجها.

– إن المؤسسة الجزائرية في حالة دخولها ضمن اتفاقيات تحرير التجارة ستتموقع ضمن اقتصاد جد تنافسي، يتطلب منها تحسين الأداء الاقتصادي والمالي، مقارنة مع منافسها المستقبلين المحتملين .

(185)– سامي بن خيرة، بوخلوة باديس " المؤسسات الصغيرة في دعم التشغيل في الجزائر " (مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "جامعة الوادي ، 05–06 ماي 2013).

(186)– أحمد بوسهمين ، " الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، – المجلد 26 – عدد(2010):217.

(187)– شريف عياط ، محمد بوقموم ، "التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد24–01(2008): 139.

– اعتماد برنامج يهدف إلى الحفاظ على مكانة المؤسسة في السوق المحلي، وإدماجها في السوق العالمي وكذا خلق فرص العمل جديدة للمساهمة في الحد من البطالة

–تحسين تنافسية المؤسسات عن طريق الخضوع لمعاييرالجودة وتحسين نوعية المنتجات.

– اعتماد التكنولوجيا التي تمنح للدول العصرنة والقدرة على تخطي الفقر وتحقيق التنمية المحلية، من منطلق أن الآلات الالكترونية تعد من وسائل الإنتاج في القطاع الخاص، مما يجعلها تحقق له للجودة العالية والدقة في تقديم الخدمات.[189]

– إصلاح المنظومة التكوينية والتعليمية بما يتوافق وحاجيات في مجال الشغل، عن طريق إيجاد علاقة التنسيق والتعاون بين المؤسسة الاقتصادية ومؤسسات التكوين.

– تفعيل دور مؤسسات الدعم وتوفير المعلومات خاصة تلك النشطة في مجال دراسة الأسواق وتوفير المعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

– إيجاد منظومة قانونية تتميز بالمرونة، والصرامة والاستقرار، وإشراك جميع الفعاليات خاصة الممثلة للمؤسسة في صياغة وإعداد النصوص لاسيما التنظيمية.

– تفعيل دور الإدارات والهيئات المكلفة بمتابعة ملف الاستثمار، وتفادي النقائص الموجودة حاليا وخاصة في مجال تداخل الصلاحيات وضعف الرقابة، وإيجاد نظام تحفيزي موجه للترقية عمليات الشراكة وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

– تحديث وعصرنة المؤسسات المكلفة بالرقابة على الجودة، وتدعيم وتنشيط عمليات مكافحة التقليد وحماية الملكية الفكرية

– تفعيل الحركة الجمعوية بالنسبة للمؤسسات خاصة على مستوى الجهوي والمحلي ما من شأنه المساعدة في إعداد واستراتيجيات ومخططات قطاعية للتسويق، إضافة إلى نشاطات الاستثمار في التكوين.[190]

[188]– فتيحة عروب ، كريمة ربحي ، "تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة شلف ،18–17أفريل 2006).

[189]– شوقي شادلي ، "أثر حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في درجة تبنيها التكنولوجيا المعلومات والاتصال "،مجلة الباحث ، دورية أكاديمية محكمة ، سنوية ، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، عدد7(2010):259.

[190]– مياسي ، " الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر " ، 175.

– تحقيق النمو الاقتصادي المحلي فهو ضروري لتحقيق التنمية المحلية، فبقدر ما ينمو الاقتصاد وتنشط قطاعاته تتقدم الدولة الجزائرية، ومن هنا تولى برامج الإصلاح الاقتصادي أهمية كبيرة لدعم القطاع الخاص، ومن خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاعات الإنتاجية وتحسين المناخ الاستثماري وتوفيرا لتسهيلات للمستثمرين.[191]

المطلب الثاني: تطوير المناخ الأعمال

يعتبر المناخ الذي تنشط فيه المؤسسات من أهم المؤشرات على وضعيتها وحتى تعطي عمليات التأهيل على مستوى المؤسسة ، فنتائجها لابد أن تصاحبها نفس العمليات على مستوى المحيط.

– التركيز على تنمية ثقافة الحوار(أرباب العمل والحكومة)، كأهم الآليات لتحقيق المشاركة المجتمعية المحلية، ودعمها كعنصر أساسي في كل برامج بناء القدرات المحلية.[192]

– خلق إطار ممنهج يحمل رؤية شاملة وأفاق واسعة،حيث يرسم خطة عامة للتنمية على المستوى المحلي تحدد فيها الموارد المتاحة،والأهداف والتوجهات المستقبلية للمجتمع المحلي.[193]

– تشجيع الصادرات وذلك بتوفير حوافز التصدير وذلك بالتنسيق مع حماية معتدلة، متنوعة وأسواق محلية وتتضمن حوافز التصدير في:

- تسهيل الائتمان.
- الإعفاء الجمركي للتصدير.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي الواقع استجاب الاستثمار الخاص لهذه الحوافز مما ساهم في رفع كفاءة الاستثمار والجدوى الاقتصادية له.

(191)- صالح العصفور ، " القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف " ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد 1(2010) : 64.

(192)– صالح السحيباني ، " المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية " (مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية : تقييم واستشراف ، المعهد العربي للتخطيط ، 23– 25 مارس 2009).

(193)- مقراني وعوارم ، الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص " ،378.

– العدالة في توزيع الدخل وذلك من خلال سياسات ناجحة لتوزيع الدخل، وقد اعتمدت هذه السياسات على مبدأ المشاركة في النمو الذي يهدف إلى إقناع الطبقات الأقل دخلا، أن النمو لن يكون على حسابها وشملت السياسات دعم المزارعين وتوفير إسكان للعمال في المناطق الصناعية، هذا بالإضافة إلى تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخاصة في مجال الحصول على الائتمان والمعرفة التكنولوجية، وقد استخدمت الدول العربية سياسات لتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتدعيم المشروعات الصغيرة إلا أن هذه السياسات لم تصل إلى المستوى الذي يكفل دعم قاعدة المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية في هذه الدول .

– دعم وظيفة السوق التنافسية و ذلك من خلال رفع الكفاءة السوق بما يكفل أن تكون مؤشر لاتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة، ويسمح ذلك بتوزيع المخاطر واستغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال ممكن.

– تحقيق الكفاءة في استخدام رأس المال المادي وهذا من خلال زيادة معدلات الادخار وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وخاصة القطاع الصناعي. فالاستثمار هو المحرك الأساسي للاقتصاد المحل، من منطلق أنه يمتص البطالة بإحداث مناصب شغل جديدة،[194] مما قد يساهم في تحريك عجلة التنمية المحلية.

– ملائمة إصدار التشريعات لأوضاعها الداخلية والمتجاوبة مع الأوضاع العالمية يجعل الدولة الجزائرية تنجح في الحصول على المزيد من الاستثمارات، فقد الدراسات هنا إلى أن البيئة القانونية الملائمة للاستثمار يجب أن يساندها نظام سياسي، قضائي يعمل في سلاسة وسرعة، وألا يكون هناك تضارب في القوانين والقرارات الخاصة بالاستثمار أو كثرة في تعديلاتها، فضلا أن تكون المرونة هي سمة قوانين و قرارات الاستثمار.[195]

– دعم التقدم الفني والتكنولوجي فهو يعد الركيزة الأساسية للتنمية المحلية، وقد نجحت الدول الأسيوية في دعم هذا التقدم وكذلك حيازة التكنولوجيا المتقدمة، وتطويرها مما أسهم في تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد، وكذا تطوير التعليم دورا هاما في هذا المجال كذلك تم استخدام الحوافز لتشجيع التطور التكنولوجي، مثل: منح حوافز ضريبية للصناعات توجه جانبا من إيراداتها للأبحاث والتنمية، وتحسين الوسائل الفنية، كما تم زيادة الائتمان للمنشآت التي تكتسب تكنولوجيا جديدة.[196] فلكي يكون للقطاع الخاص بالجزائر مكانة عل الخارطة الدولية، لابد من تطوير القاعدة الإنتاجية والقدرة على المستوى المحلي، والتي تمكنها من التعامل مع الأساليب التكنولوجية الحديثة واستيعابها داخل الاقتصاد المحلي، وبالتالي يعد تطوير القدرة التكنولوجية للبلاد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية المحلية.

– لابد من قيام القطاع الصحي ببناء شبكة معلومات عربية للقطاع العام، وذلك بتوفير المعلومات الكافية له، وخاصة فيما يتعلق بالمواصفات القياسية وفرص التجارة والاستثمار.[197]

– دعم الترابط بين الاستثمار الخاص وضرورة توفير فرص العمل، فالقطاع الخاص هو الذي يستقبل هذا الكم الهائل من المواطنين المحليين من أجل العمل على تخفيف جميع أشكال البطالة الطوية، الحد من التطفل الاجتماعي وخلق فرص عمل في مكان العمل.[198]

– تطوير شبكة المعلومات وربط مختلف الفعاليات ذات العلاقة بالمؤسسة بشبكة مركزية تلعب دورا موجها ومنظما.

– الاهتمام بالإعلام الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منه لاتخاذ القرارات، وذلك بإنجاز دراسات عامة وقطاعية جهوية أو محلية حول المجالات الواجب ترقيتها وتنميته وتحديد القطاعات التي تتوفر فيها الجزائر على مزايا تنافسية دولية.

– إنشاء وتقوية المصالح التقنية المكلفة بالتكنولوجيات المتوفرة ووضع وسائلها لنقلها ونشرها وذلك بالتعاون مع الجهات المهنية، كما ينبغي ربط البنوك بالشبكات الدولية الموجود

(194)–لبنى ماركي ،" تقلص دور الدولة في ظل العولمة و شروط تحقيق تنمية متوازنة و مستدامة :حالة المغرب " ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، الطبعة الأولى ،عدد10(2009):32

(195)– مولاي لخضر و بونوة ." متطلبات تنمية القطاع الخاص "، 12

(196)– مولاي لخضر، " العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر –"،324–325.

(197)– قربوع ، " واقع و أفاق التنمية في ظل العولمة– دراسة حالة الوطن العربي –" 229

(198)–Milan hlorélek," clivages entre politique de l'emploi et politique sociale en république tchèque : politiques du marché du travail et service public de l'emploi",édition organisation de coopération et de développement économiques,2000.187.

– إصلاح قطاع العدالة اعتبارا لما يلعبه من دور في مجال فض النزاعات، خاصة التجارية منها مما يرصخ عامل الثقة لدى المستثمرين خاصة الأجانب منهم.(199) بالإضافة إلى أن نجاح القطاع الخاص مرتبط ارتباطا كليا من خلال تضامن جميع الفاعلين خاصة المرأة كونها المفتاح المهم لتفعيل الاقتصاد المحلي وتطويره، لذا من الضروري إحداث تغيير في القناعات الراسخة لدى الناس، ونظرتهم النمطية والتقليدية للمرأة هذا من جهة ومن جهة أخرى مختلف العوامل المرتبطة بالقوانين، تشريعات، العادات والتقاليد.(200) لذا لابد من وضع سياسات كفيلة بتعزيز إدماج المرأة في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يساعد النساء الراغبات بتأسيس عمل لهن يساعد في دخل الأسرة، وبالتالي يؤدي إلى الإسهام في عملية التنمية المحلية وتوفير فرص لتشغيل اليد العاملة.

المطلب الثالث: الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع الدولي:

من الملاحظ أنه لتحقيق تنمية فعالة لابد ومن الضروري تطبيق مبادئ الحكومة المحلية وذلك من منطلق أنه لا يمكن لكل من القطاع الخاص أو القطاع العام أو المجتمع المدني الانفراد في تحقيق التنمية المحلية لمجتمع ما، وعلى هذا الأساس سوف نتطرق إلى هذه الشراكة بالتفصيل فيما يلي:

أولًا– شراكة القطاع الخاص والمجتمع المدني

يستطيع القطاع الخاص دعم التنمية المحلية بالشراكة مع المجتمع المدني، بتوفير الخبرة اللازمة والتمويل الكافي للمشاريع التنموية المحلية نظرا لقدرته على التغلغل أكثر من الدولة داخل المجتمع. لذا لابد على رجال الأعمال أن يدركوا أن تحقيق التنمية المحلية تعود عليهم بالفائدة من خلال تشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار بالجزائر، مما يعود بالفائدة على المستثمرين المحليين ويمكن للقطاع الخاص تمويل منظمات المجتمع المدني،ومراكز البحث المهتمة بتحقيق التنمية المحلية على غرار الكثير من الدول.[201]

[199]- مياسي ، " الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر " ،175 .

[200]- العصفور ، " القطاع الخاص في التنمية المحلية – تقييم واستشراف " ه 65 .

– Djilali hadjadj ,''corruptions : un acteur parmi d'autres '' :le soir d'Algérie ,9 mai 2011 , soir corruption,16.[201])

بالإضافة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تتميز بالقدرة على تقديم الخدمات الاجتماعية مختلفة ومراعاة البعد الاجتماعي والإنساني فهي تحرص على تحقيق أفضل مستوى ممكن من الخدمات المحلية للمواطنين.[202] وبالتالي هي تساهم بشكل أو بأخر في تحقيق التنمية المحلية، وذلك من خلال دعم وتدعيم القطاع الخاص في مختلف الخدمات.

وللبرهان حاليا أن07% من الخدمات المحلية العامة يتم توجيهها إلى المجتمع المدني كونه تطوعي فهو يوجد إلى جانب القطاع الخاص والوحدات الحكومية، حيث أن ثلث الخدمات التي يقدمها المجتمع المدني توجه إلى الوحدات المحلية.[203]

وعلى الرغم من الدور الذي يقوم به كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في التحقيق التنمية المحلي، إلّا أنه يؤدي إلى وجود تضارب بينهما وبين الحكومة المحلية، مما يعني ضرورة إشراك الحكومة معهما.

ثانيًا– الشراكة بين القطاعات الثلاثة

وعلى هذا لا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية المحلية، إلا إذا توفرت بيئة ملائمة لوجوده كما لا يمكن القيام بمهامه إلا إذا تمكن من فرض وجوده في مقابل كل من الدولة والمجتمع المدني.[204]

وهنا يمكن القول أن علاقة المجتمع المدني بالدولة تتأثر حسب طبيعة النظام السياسية السائد في المجتمع الحلي، هذه العلاقة التي تتطلب تفحص واقع وتفاعلات مختلف تنظيمات المجتمع المدني مع الجهات الرسمية وغير الرسمية داخل هذا النظام.[205]

إن القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني عنصر جد مهمة لضمان تحقيق التنمية المحلية، فالدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة كما أن القطاع الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل أما المجتمع فانه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية،علما أن لكل واحد منها نقاط ضعفه ونقاط قوته، فالدولة لها ثلاث وظائف أساسية تتمثل في:

(202)- أعمال المؤتمرات ، الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي (ورقة بحث قدمت ف المؤتمر العربي الخامس حول الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي ، الإمارات المتحدة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مارس 2007).

(203)-المرجع السابق .

- Merilees grindle ,going local : decenralization , demoralization and the promise of (204)good Governance (new jercy : princeton university press,2007),11.

(205)- منير مباركة ، " علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر " ، دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص أفريل (2011):415.

الوظائف الدنيا مثل توفير السلع، والخدمات العمومية، والدفاع والصحة، وحقوق الملكية، والتسيير الاقتصادي الكلي... كما أن لها وظائف وسيطة في إطار ضمان الفعاليات وتنظيم الاحتكارات وتصحيح وتفعيل نقائص تطوير الإعلام وكذا الضمان الاجتماعي، كما أن لها وظائف فعالة تتمثل في تنشيط الأنشطة الخاصة عبر تشجيع الأسواق، وتجميع المبادرات إضافة إلى إعادة توزيع الأصول...(206)

فالدولة هي المسئولة عن توفير البيئة الملائمة التي تضمن تحقيق الحوكمة من خلال فتح المجال أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني للمشاركة في العملية السياسية.(207) من جانب أخر ظهر القطاع الخاص كشريك فعال للدولة، وتزايد الاهتمام بالدور الفعال الذي تلعبه جمعيات المجتمع المدني في تفعيل مشاركة المواطنين في الحياة السياسية في إطار الحوكمة.

وهو ما جعل الحكومات المركزية تعيد تنظيم وهيكلة تنظمها الإدارية اللامركزية، بإشراك الفواعل غير الرسمية في عمليتي تقديم الخدمات المحلية ووضع القرار في الهيئات المحلية. وهو ما جعل الجزائر تتبنى سياسة التحول إلى القطاع الخاص على المستوى المحلي وزيادة الدور الذي يلعبه القطاع في عملية تقديم الخدمات ، والتنمية المحلية عبر إدخال الأساليب التجارية في إدارة أنشطتها، بحيث تدار المشاريع المحلية كأنشطة شبه خاصة مستقلة ماليا وتكون مؤولة عن تقديم الخدمات.

وما يتضح من الواقع الحالي للشركة بين القطاع الخاص والمجتمع المدني، إن هذه الشراكات موجودة الآن بعضها ناجح والآخر أقل نجاحا، ولكنها ظهرت دون تخطيط سياسي مسبق بل بفعل الحاجة نتيجة لتكامل والتقاء الأدوار، والأهداف الطبيعية للجهات المعنية، وبهذا مازالت هذه الشراكات في طور النشوء، ولم تتضح بعد وتتضح معالمها لتصبح نمطا واضحا في عجلة التنمية المحلية .[208]

[206]- رياض عبشوش وآخرون ، الحكم الراشد (مذكرة ماجستير ، قسم علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، 2008)، 11.

- Seppo , tuhonen , the hestory of corruption in central (Amesterdam : los press , 2003,99.[207]

في هذا الصدد يتبين إن المجتمع المدني شريك أساسي في المساهمة في مجال التنمية المحلية، حيث أنها لا تعد مسؤولية الحكومة وحدها، بل تم نقل العديد من الأدوار للقطاع التطوري أي المجتمع المدني، إضافة إلى مشاركة القطاع الخاص في مختلف المجالات [209]. وبذلك أصبح المجتمع المدني شريكا فعالا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات وذلك بهدف تنمية المجتمع المحلي. خاصة في ظل الإقرار لأهمية في مجال السياسات التنموية، ومع التأكيد أيضا على تحقيق التنمية المحلية،[210] التي أبرزت ضرورة إسناد تكوينات المجتمع المدني أدوارا تنموية لمواجهة التخلف في ظل عجز العمل الحكومي عن إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع التنموية المحلية.

فعليه تحقيق التنمية المحلية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص لتشارك في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها. لذا تسعى الجزائر إلى خلق التنظيمات المؤسسية والتشريعات والنظام لتبني التنظيمات التشاركية التي تساهم فيها كافة قطاعات المجتمع في توجيه وإدارة، وتشغيل المشاريع والإعمال وتطويرها وتنميتها من أجل خدمة أعراضها على أساس تشارك تعاوني، وحكومة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة.

[208] أمجد غانم، "دراسة حول الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة، (فلسطين: شركة النخبة للاستشارات الإدارية ،2009)،19.

[209] قوي بوحنية، دور حركات المجتمع المدني في تقرير الحكم، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر– واقع وتحديات، جامعة شلف، 17 ديسمبر 2008).

[210] عثمان ممد غنيم، التنمية المستديمة، (عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، ص 21.

وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (03): يوضح الأطرف الفاعلة في عملية التنمية المحلية في الجزائر

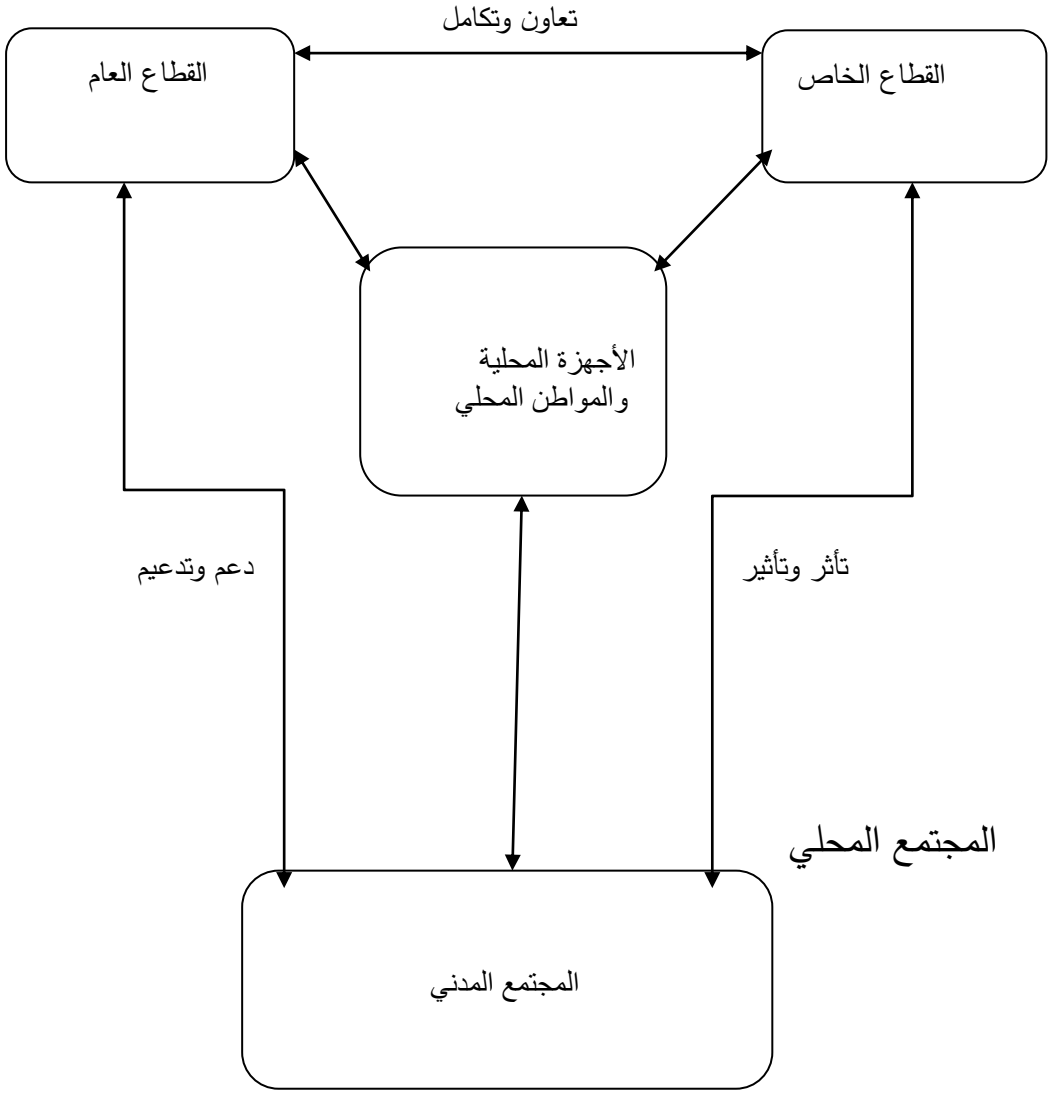

المصدر: من إعداد الطالب

وبالتالي نلاحظ أن المجتمع المحلي يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة بدون مجتمع ولا مجتمع بدون دولة بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة، ومن أجل موازنة قوتها كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطوره من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع وأيضا تقديم حوافزه. فوجود حكومة ناجحة أمر يدعم القطاع الخاص ويطوره مما تسمح باستمرارية عملية التنمية المحلية، وذلك من خلال:[211]

- خلق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة.
- إدامة تنافسية السوق.
- تعزيز المشاريع التي تتيح وتخلق فرص العمل.
- استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.
- تنفيذ القوانين والالتزام بها.
- التحفيز المستمر والدائم لتنمية الموارد البشرية.

[208] أمجد غانم، دراسة حول الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة، (فلسطين: شركة النخبة للاستشارات الإدارية، 2009)، ص 19.

[209] قوي بوحنية، دور حركات المجتمع المدني في تقرير الحكم " (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر– واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، 17 ديسمبر 2008).

[210] عثمان ممد غنيم، "التنمية المستديمة"، (عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، 21.

[211] صلاح الدين فهمي محمود، "دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية – تجارب عالمية"، (القاهرة: جامعة، د س ن)، ص 09.

ثالثًا– مبادئ الشراكة بين القطاع العام والخاص

هناك مجموعة من المبادئ لابد توفرها من أجل نجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص والتي يوضحها المخطط التالي: تتمثل في **الشكل 04**:

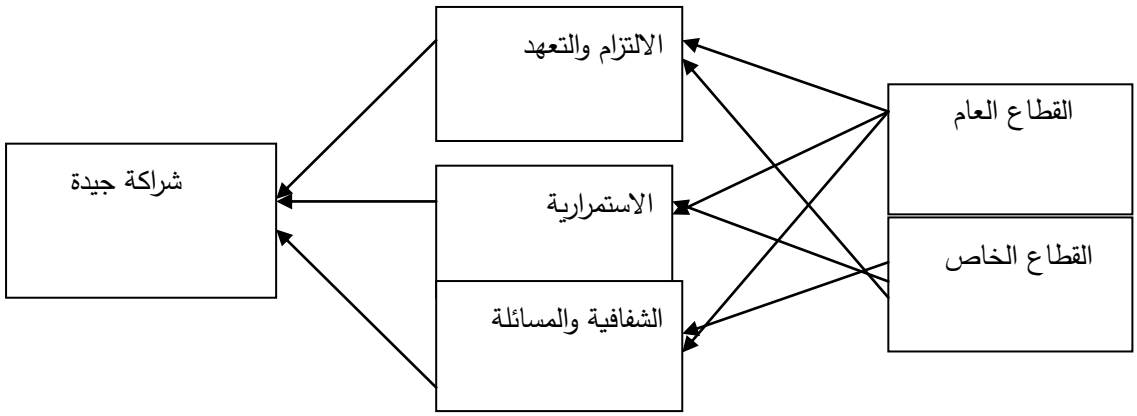

المصدر: أمجد غانم، ملتقى الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة على مستوى الهيئات العامة والبلدية (فلسطين: شركة النخبة للاستثمارات الإدارية ،2007)، ص 11.

- الالتزام والتعهد (Commitment): حيث يكون لكل طرف دور ومهام يتعهد ويلتزم به في ظل مناخ إداري فعال من أجل إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية.

- الاستمرارية (Continuity): أي أن مشروع الشراكة بين القطاعين مستمر قد يستمر لفترة طويلة وخلال هذه الفترة قد تحدث تغيرات يمكن أن تؤدي إلى إلغاء مشروع الشراكة. لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية الملائمة لتنفيذ المشروعات.

- الشفافية (Transparency): وتبنى على أساس رؤية واضحة للأساليب التي يتبعها كل طرف لتنفيذ الأهداف الموضوعة مع التعامل بصدق وشفافية مع المتغيرات التي تحدث

خلال فترة الشراكة.[212]فلنجاح الشراكة بين القطاع العام والخاص يجب على كل طرف إنجاز مهامه وفقا على ما تم الاتفاق عليه وذلك بالاعتماد على الشفافية.

[212] – غانم مرجع سابق ، ص . 10 .

رابعًا– أهداف مبادئ الشراكة في الجزائر

– إثراء وتنويع عروض الخدمات في مجال البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

– تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين وبأسعار معقولة.

– تحسين وتطوير شبكات الاتصال والمواصلات.[213]

ومن الناحية التطبيقية، ساهمت هذه الشراكة في نقل التكنولوجيا في مجال الاتصال للجزائر، كما ساهمت وبشكل كبير في تحسين خدمات الاتصال للمواطنين. وبهذه الخدمات المتنوعة في مجال الاتصالات، وكذلك يساهم القطاع الخاص في عدة قطاعات، والتي يشارك فيها في الخدمات الأخرى. لأن الشراكة بين القطاع العام والخاص تعد جودة ايجابية للخدمات العمومية، وهي من الآليات الأساسية، وقد كان القطاع العام هو السّائد في تقديم الخدمات العمومية دون منافس، وبسبب عجزه عن تلبية طلبات المواطنين، لجأ إلى الشراكة وإبرام عقود مع القطاع الخاص. وتمثل الشراكة "خلط بين طرفين أو أكثر وهذا الخلط يكون في مال أو عمل هذه الأطراف، وهذا من أجل تحقيق أرباح وتقاسم الخسارة إن حدثت.[214]

المبحث الثالث: تقييم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر

اتخذت الجزائر العديد من السياسات لتفعيل الشراكة، ومن بينها الاستثمار والخوصصة كما وضعت أطرا قانونية من أجل إعطاء دور للقطاع الخاص وكل هذا ساهم في تنشيط الشراكة ولكن بنسبة محدودة. وهذا راجع إلى العديد من العراقيل التي تكبح عملية الشراكة.

المطلب الأول: مزايا الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر

حققت الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر العديد من النتائج الإيجابية ومن بينها:

– **في المجال الاقتصادي:** حققت الشراكة نموا اقتصاديا معتبرا، فالعديد من المؤسسات العمومية كانت على وشك الإفلاس لكن بفضل تدخل القطاع الخاص أنقذ الموقف مثل شركة "صيدال" في منتصف التسعينات، وساهمت الشراكة بين القطاعين في تقليص النفقات العمومية وكذا تخفيف العبء على القطاع العام.

[213] – محمد ، مرجع سابق ، ص . ص 63–67 .

[214] – المعجم الاقتصادي ، جمال عبد الناصر (عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع ،2006) . ص . 348 .

كما أن للشراكة بين القطاعين دورا فعالا في القضاء على الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في الثمانينات والتسعينات، حيث استفاد القطاع العام من موارد القطاع الخاص ساهمت شراكة مجمع صيدال مع المخابر الأجنبية في تحقيق تنمية اقتصادية بحيث أصبحت الجزائر تقوم بتصدير نسبة لا بأس بها من الأدوية وبنسبة عالية.

– **مجال الخدمات:** ساهمت هذه الشراكة في تقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين خاصة في مجال المياه، وكذا إنشاء مرافق عمومية من خلال الشراكات التي قامت بها الجزائر مع المقاولين الخواص، حيث ساهمت في تحسين المرافق العمومية خاصة في إنشاء الطرقات والمدارس وغيرها، كما ساهمت الشراكة بين القطاع العام والخاص في تحسين الخدمات العمومية وكذا تحقيق السرعة في الجزائر. كما عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال الاتصالات نتيجة للشراكة التي قامت بها مع القطاع الخاص، بالإضافة إلى مساهمة الشراكة بين القطاعين في خلق مناصب شغل جديدة وهذا ما ساهم من تقليص نسبة البطالة وفتح المجال للاستثمارات الخاصة.

وتمكنت الجزائر من الاستفادة من خبرات القطاع الخاص الأجنبي وخلق إطارات وطنية مؤهلة وذات خبرة.

المطلب الثاني: عراقيل الشراكة بين القطاع العام و الخاص في الجزائر

هناك جملة من العوامل التي تعتبر بمثابة قيود تحد من تطور الشراكة بين القطاع العام والخاص ومن بينها:

العراقيل الاجتماعية: هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية تساهم في عرقلة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتتمثل في:

انخفاض الوعي لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم عن الشراكة بين القطاعين، وكذا ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة والتي لديها تأثيرا بالغا على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية والخدماتية. فمن متطلبات الشراكة كما سبق التطرق إليها وجود ثقافة مجتمعية تدعم عملية الشراكة.

العراقيل السياسية والأمنية: عرفت الجزائر أزمة سياسية وأمنية تعود جذورها إلى عشرية التسعينات، فعدم الاستقرار السياسي والأمني يعتبر عائقا أساسيا يعرقل عملية الشراكة بين القطاع العام والخاص وخاصة مع الأجانب، فالقطاع الخاص الأجنبي إن يخاطر بموارده

لعقد شراكة مع دولة تعاني من عدم استقرار الأوضاع الأمنية.[215] بعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم، والذي ركزت سياسته على إعادة الأمن والاستقرار للبلاد من خلال ما عرف بقانون الوئام المدني والمصالحة الوطنية، إلا أن الجزائر لازالت تعاني من عدم الاستقرار الأمني وهذا يظهر من خلال أحداث "تيغنتورين" سنة 2013، وأحداث عين صالح 2016. فمرور الجزائر بمرحلة عدم الاستقرار السياسي وسوء الوضع الأمني، ساهم في طرد رؤوس الموال الخاصة الأجنبية والمحلية. من ناحية أخرى، فإنّ الجزائر، وعلى غرار البلدان النامية الأخرى، لازالت القرارات الاقتصادية فيها تتأثر بالمواقف السياسية.[216]

العراقيل القانونية: تتميز القوانين والتشريعات بعدم الاستقرار، تعدد القوانين والأنظمة وعدم وضوحها وكثرة التعديلات التي تطالها.[217]

العراقيل الإدارية: تعتبر العراقيل الإدارية من أهم العراقيل التي تقف أمام تطور الشراكة بين القطاع العام والخاص، منها: سوء التسيير الإداري الناتج عن نقص الموارد البشرية المؤهلة وكذا الخبرة والتأهيل العلمي، وانتشار الفساد الإداري بكل أنواعه، انتشار البيروقراطية وكذا البطء في المعاملات الإدارية، الرشوة، الوساطة وكذا المحسوبية.[218]

العراقيل المالية: وتتمثل في ارتفاع تكلفة رأس المال الضرورية لنشاط القطاع الخاص التي تؤثر في عملية تمويل ونمو وتطور هذا القطاع، وكذا انتشار الوساطة المالية وتقلبات أسعار الصرف. ومعوقات ضريبية متمثلة في ارتفاع تكاليف الضرائب والرسوم.[219]

---

[215]– بابا ، مرجع سابق ، ص ص 251،252

[216]– بلقاسم مصباح ،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في التنمية المستدامة –، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2006/2005)، ص ص ، 70، 71 .

[217]– محمد خليفة، السياسة الاقتصادية في الجزائر واقع و أفاق 1999–2004 دراسة نقدية للاستثمار و الخصخصة و تأثيرها على التنمية الجزائرية ،رسالة ماجستير(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2007/2006) ص ص . 26 ، 27

[218]– بابا مرجع سابق ، ص ص . 72، 73

ما يمكن الوصول إليه أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ، يعتمد فقط على عوائد البترول ففي كل مرة يحدث انهيار أسعار البترول يتأثر وبدرجة كبيرة الاقتصاد الوطني

فنفس السيناريو الذي حدث سنة 1988 يتكرر سنة 2015. كما أن الدولة الجزائرية تتخوف من القطاع الخاص وتحتكر معظم القطاعات ولا تسمح التدخل فيها.

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل الشراكة في الجزائر:

من أجل تجاوز العراقيل المذكورة في المطلب السابق لابد من:

– الحد من تعاظم مكانة القطاع العام وتعزيز مكانة القطاع الخاص: تشير الأدبيات الاقتصادية أنه من الضروري منح القطاع الخاص الحرية في ممارسة النشاطات إلى جانب القطاع العام كونه عنصرا مهما لتميزه بالكفاءة في الأداء، والرشادة في التسيير، كما يقوم بتقديم خدمات ذات جودة وكذا تخفيف العبء على القطاع العام.

– توفير مناخ ملائم ومحفز للأعمال: من أهم الآليات التي وجب تحقيقها كشرط رئيسي في بناء إستراتيجية لتطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص توفير أفضل الظروف التي ينشط فيها القطاع الخاص.

– توفير وتطوير البنية التحتية: تلعب البنية التحتية بما تحتويه من شبكات الطرقات والموانئ والمطارات وغيرها دورا هاما في تطوير الشراكة بين القطاع العام والخاص بحيث تعتبر من الخدمات الأساسية التي تساعد على تسهيل وتسريع أداء المعاملات فتدهور البنى التحتية يؤدي إلى عرقلة الشراكة و دخول الخواص الأجانب.[220]

– تنمية الموارد البشرية: تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة استثمار لرأسمال بشري، فهي عبارة عن عملية تنمية وتطوير مهارات وقدرات القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين وزيادة الكفاءات وتطوير نظم الإدارة وأساليب التسيير وتطوير عمليات التجديد والابتكار.

[219]– كريم بودخدخ ، رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في السياق الاقتصادي،" ملتقى وطني حول : دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول،20 ، 21 نوفمبر 2010 (جامعة جيجل : كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية)، ص .7.

[220]– بودخدخ، مرجع سابق ص ص . 9-14 .

– تحقيق الاستقرار السياسي والأمني: يلعب الاستقرار السياسي والأمني دورا هاما في تفعيل الشراكة بين القطاع العام والخاص، لأن القطاع الخاص خاصة الأجنبي إن يخاطر بنقل خبرته ورأسماله لدولة تتسم بعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية. فكلما كانت الأوضاع السياسية والأمنية مستقرة كلما ارتفعت نسبة الشراكة.

– التشاور بين القطاع العام والخاص: حيث يقوم القطاع العام بعرض مختلف السياسات والبرامج الاقتصادية والتشريعات والأحكام القانونية التي يقوم بها للقطاع الخاص من أجل معرفة وجهة نظره، فهذا التشاور من شأنه الوصول لبناء بيئة نشاط ملائمة ومحفزة تنعكس إيجابا على مكانة ودور القطاع الخاص.

– وضع إطار قانوني واحد ينظم الشراكة بين القطاع العام والخاص ويحدد دور كل قطعة ويضمن حماية كل طرف.[221]

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن اقتراح الحلول التالية:

– القضاء على مظاهر الفساد.

– اختيار مسيرين ذو كفاءة مؤهلين للعمل، في نظام تسييري جديد قائم على الفعالية.

– منح امتيازات وحوافز من شأنها أن تعزز من الشراكة بين القطاع العام والخاص.

– إعطاء فرص لرجال الأعمال الذين يمتازون بالإبداع والتنظيم.

– توفير مناخ سياسي من قبل السلطات الحاكمة من أجل عمل القطاع الخاص بكل حرية.

[221]– المكان نفسه.

خلاصة واستنتاجات

استنتجنا في الأخير من خلال تحليلِ موضوعِ التّحدياتِ وتقييمِ القطاعِ الخاصّ في التّنميةِ المحلّية في الجزائر، وهو الموضوعُ المتمثّلُ في الفصلِ الثّالث؛ تبيّنَ لنا بدايةً مفهومُ الشّراكةِ بين القطاعين العامّ والخاصّ، وأنّها رابطةٌ تكميلية، بها ينمو الاقتصادُ المحلّي، فهو في الحقيقة يمثّلُ محورَ عمليةِ التّنميةِ الاقتصاديةِ والاجتماعية، نظرًا لِما يتمتّعُ به هذا القطاعُ من مزايا وإمكانياتٍ كبيرة تؤهّلُه للقيامِ بدورٍ ريادي في شتّى المجالاتِ الاقتصادية والاجتماعية، لذلك هناك علاقةٌ قويّة بين القطاعِ الخاصّ والنّموّ الاقتصادي، ومدى التّأثير الإيجابي والمساهمةِ، من خلال الاستثماراتِ للقطاعِ الخاصّ، في النّموّ وارتباطها باستدامةِ التّنميةِ والنّموّ الاقتصادي في الجزائر مقارنةً بتأثيرِ الاستثماراتِ العامّة، وما تؤولُ إليه الجزائرُ في الاقتصاد المحلي، مع توجُّهِ السياسة الاقتصادية في الجزائر نحو اقتصاد السوق

فإنّ الاتّجاهَ نحو الاعتمادِ على القطاعِ الخاصّ وتنفيذِ برامجِ الخصخصة أدّى إلى زيادةٍ في نسبةِ استثماراتِ القطاعِ الخاصّ.

ولكن رغم أن الجزائر شرعت في تقديم تسهيلات، ومزايا لاستقطاب المستثمرين، من بينها الحصول على العقارات الصناعية، وتخفيض الضرائب على الفوائد، وتقليص مهلة الحصول على الاستثمار، غير أنه هناك عراقيل ونقائص في النظام الجزائري تعود بالدرجة الأولى إلى عدم تأقلم العقليات مع عملية تحرير السوق.

– فشرط مشاركة القطاع الخاص مع الدولة للقضاء على البطالة في الحقيقة يصطدم بمبدأ العقلانية الاقتصادية الذي هو أساس كل النشاط خاص بحيث أن الخواص يرفضون مبدأ التشغيل الكامل، كما لا يعترفون بظاهرة البطالة المقنعة، وبذلك تتقلص حظوظ الدولة في خل الجذري للإشكالية ويبقى أمل السلطة في تحقيق ولو تقدم نسبي في طاقات للتشغيل.

– كما أن جنوح الإدارة العمومية التي أساءت توزيع الأراضي المخصصة للاستثمار الخاص إذ أصبح هذا المجال حقل خصب للمضاربة العقارية، بحيث أن أغلب الأراضي تم تخصيصها لأغراض غير استثمارية وذلك بإعادة بيعها على حالتها أو إعادة تخصيصها في شكل تعاونيات عقارية، والغريب في الأمر سكوت الإدارة عن مثل هذه الظواهر السلبية وهو ما يفسر على حسب تعبير أحد الفقهاء على أنه "تواطؤ منها قد يكيف من زاوية علم الإجرام على أنه جنوح منظم".

– إساءة استخدام الامتيازات المالية في أنشطة طفيلية غير منتجة، وهكذا أصبحت الإعفاءات الجبائية بمثابة اختلاسات مرخّص بها قانونًا، وضاعفتْ من حدّةِ الاختلالِ المالي وعجزِ الموازنة الذي كانت تعاني منه الدّولة.

– غياب حركية إنعاش النّمو الاقتصادي ممّا يعكس عدم فعالية الإصلاحات، ومن أهمّ ملامح هذا الإخفاق ما تعكسُه المؤشّراتُ الاجتماعية لسنة 2005 من استمرار التّوتّرات الاجتماعية والتي تتجلى في المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف المعيشة، فقد بلغ معدَّل البطالة 11,3% سنة 2008 نتيجةَ تسريحِ العمّال بعد حلِّ الكثير من المؤسّسات العمومية، وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة.

ولتحقيق الفعالية أكثر نقترح:

– العمل على الضمان الاستقرار التشريعي في إطار خطة عمل لإزالة المشاكل الهيكلية والتسييرية الموروثة عن النظام السائد قبل الإصلاحات، التي تعرقل جهود تطوير الاستثمار فرغم تغير التشريعات إلا أن الذهنيات لم تتغير.

– ضرورة التنسيق بين السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة ومختلف الفاعلين في العملية الاستثمارية من إدارة عمومية والحوار بين القطاع العام والخاص.

خاتمة

انطلاقًا ممّا استعرضناهُ في الفصولِ الثّلاثة، ومن خلالِ التّحاليل التي قمنا بها والّدراسةِ المتمعّنة، وما استنتجناه في الأخير من موضوعِ البحثِ المطلوبِ إنجازُه، والمتمثّلِ في النّظامِ القانوني للقطاع الخاصّ في الجزائر، يتّضح لنا بصورةٍ جليّة أنّه يقدّمُ خدماتٍ فعّالة، وخاصّةً من ناحيةِ الاقتصادِ والتّنميةِ المحلّية وما يطلبُه المجتمعُ المدني من النّظام الجديد، المتمثّلِ في مشاركةِ القطاعِ الخاصّ في الاستثمار، وبالطّريقة التي يريدها من الدّولة، وهي أن تقدّمَ له تسهيلاتٍ إيجابية تتمثّل في الإصلاحاتِ الهيكلية والسّياساتِ التّصحيحية بغرضِ إعادةِ المؤسّسةِ الاقتصادية إلى اختصاصِها وكذا استعادةِ النّموّ الاقتصادي. إلّا أنّه ورغم مرورِ عُشريةٍ من الزمن على هذه الإصلاحات، كما تمّ ذكرُه سابقًا، إلّا أنّها اتّصفت بعدمِ الثّباتِ وبالغموض، ولم تُحقّق النّتائجَ المرجوّةَ منها، ممّا أدّى بالدّولةِ الجزائرية إلى فتحِ بابِ الخوصصة كحلقةٍ في سلسلةِ متطلّباتِ تنميةِ القطاعِ الخاصّ في الجزائر.

ولذا فإنّ ترقيةَ القطاع الخاصّ تتطلّبُ توافرَ جملةٍ من المتطلّباتِ المتمثّلةِ فيما يلي:

أولًا– التخفيف من اللوائح التنظيمية والإجراءات البيروقراطية: إنّ جمودَ وصرامةَ اللوائحِ التّنظيمية في سوقِ السّلعِ والخدمات، يساهمُ في التّأثيرِ السّلبي على مكانةِ القطاعِ الخاصّ في النشاط الاقتصادي، ويقفُ عائقًا أمام جهودِ تعزيزِ مكانتِه ودورِه في تحقيقِ الازدهار الاقتصادي، باعتبار أنّ ذلك يجعلُها تبرزُ بمثابةِ قيودٍ أمام المتعاملين أكثرَ من بروزها في شكل آلياتِ تنظيمِ وحمايةِ حقوقِ الأطرافِ المتعاملةِ في السّوق. إذْ يشيرُ الواقعُ في الممارسةِ الاقتصادية في الجزائر إلى أنّ نجاحَ المؤسَّسةِ يرتبط بشكلٍ كبيرٍ بميزةِ العلاقاتِ والاتّصالاتِ الخاصّة التي تملكها مع مختلف الأطراف الفاعلية في الدولة في سلطاتٍ تنفيذية وتشريعية وقضائيةٍ أكبرَ من ارتباطه، بما تملكه من قدرات ومهارات وكفاءة في نشاطها. وعلى هذا الأساس فإن من أهم العوامل المساعدة في تعزيز المنافسة في القطاع الخاص ومن ثَمّ تطوير أدائه بما ينعكس إيجابا في خلق ديناميكية تطور في الاقتصاد الوطني، هو العمل على الحد من اللوائح التنظيمية بيئة الأعمال في إطار ما يسمى بـ "المقصلة الإجرائية" قصد

تحرير المبادرة الفردية وتمكين ذوي الموهبة والأفكار الجديدة من دخول الميدان وتطوير أنشطتهم وتطوير برامجهم، ويشمل ذلك جانبين رئيسيان هما:[1]

ثانيًا- توفيرُ التّمويل لتحقيقِ الاستثمارات: إنّ ما تتطلّبه أيُّ استراتيجيةٍ تستهدفُ تطويرَ القطاعِ الخاصّ، هو العملُ على وضعِ الآلياتِ التي تسمحُ بتوفيرِ التّمويلِ الذي يُعتبرُ بمثابةِ المحرّكِ الرّئيسي لنشاطِ القطاعِ الخاصّ، بيدَ أنّ توفُّرَهُ، سواءٌ من ناحيةِ الحجمِ أو من ناحيةِ النّوع، يتيحُ المزيدَ من الفرصِ لتحقيقِ الاستثمارات،[2]ويحقّقُ توفيرَ التّمويلِ الضّروري لنشاطِ القطاعِ الخاصّ.

ثالثًا- تعزيزُ الشّراكة بين القطاعِ العامّ والقطاعِ الخاصّ: مشاركةُ القطاعِ الخاصّ والعامّ -معًا- في عملية التّنمية، بهدفِ الرّفعِ من مستوى التّعاونِ بين مختلفِ الأنشطةِ الاقتصادية بشكلٍ يسْهمُ في تحقيقِ المشروعِ التّنموي المنشود. وهناك مثالُ بعضِ الدّولِ النّامية النّاجحةِ في جنوب آسيا (إندونيسيا، الفلبين، ماليزيا، تايلاند، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية...) والتي عمل فيها القطاعُ العامُّ والقطاعُ الخاصّ جنبًا إلى جنب، في ظلّ خططٍ وبرامجَ تنمويةٍ تسعى بشكلٍ جادّ إلى اللحاقِ بمصافِّ الدّولِ الصّناعية والوصولِ إلى مستواها من التّقدُّم.[3]

كما يستطيعُ القطاعُ الخاصّ أن يؤمّنَ الشّفافية في الكثيرِ من القطاعات، لقدرته على نشر المعلومات وإصدارِ الإحصائيات الدورية، وتسهيل الحصول على المعلومات. ويحتاج القطاعُ الخاصّ في ذلك إلى مواردَ بشريةٍ وقدراتٍ إداريةٍ عاليةَ النّوعية، ويجبُ أن يتحلّى القطاعُ الخاصّ بقدرٍ عالٍ من المسؤولية ومستوى عالي في التعليم.[4]

كما يجب أن يتحلّى القطاعُ الخاصّ بروحِ المسؤولية، وأن يسهرَ على تعليم وتدريب القِوى العاملة، وتمكينِ العمّالِ من الاستفادةِ من الإمكانياتِ التي تُتيحُها لهم التّكنولوجيا الحديثة للمعلوماتِ والاتّصال؛ وهذا ما يعودُ بالنّفعِ على الموارِدِ البشرية من جهة، كونُها تصبحُ ذاتَ كفاءةٍ وفعاليةٍ في الأداءِ والإبداع، ومن جهةٍ تانية على القطاعِ الخاصّ، كونُه سيحقّقُ الرّبحَ ويزيدُ من الإنتاج نتيجةَ كفاءةِ وفعاليةِ أداءِ الموارد البشرية، وهو ما يساهمُ بشكلٍ كبيرٍ في تحقيقِ التّنمية، سواءٌ على الصّعيدِ العامّ أو الخاصّ.[5]

أثرُ وفوائدُ القطاعِ الخاصّ في التّنمية المحلّية في الجزائر:

- في الجانبِ الاقتصادي: يقومُ بالمساهمةِ في زيادةِ الموارِدِ المالية من خلالِ تحصيلِ الضّرائبِ والرّسومِ المفروضةِ على المستثمرينَ عند دخولِ المشاريعِ مرحلةَ الإنتاج.

– في الجانب الاجتماعي: توفيرُ مناصبَ شغلٍ جديدة في مختلفِ القطاعاتِ الاقتصادية، وبالتّالي فهو يساهمُ في التّقليلِ من حدّةِ البطالة وما يترتّب عليها من تبعاتٍ سيّئة، وبخاصّةٍ الآفاتِ الاجتماعية.[6]

ختامًا، يُمكنُ اعتبارُ القطاعِ الخاصّ آليةً من آلياتِ تنظيمِ سوقِ العملِ في الجزائر، وهي حتميةٌ من أجلِ معالجةِ الاختلالاتِ الموجودةِ في سوقِ العمل، حيث ساهمَ القطاعُ الخاصّ، من خلالِ برامجِ ترقيةِ ودعمِ تشغيلِ الشّبابِ فقط، في استحداثِ أكثرَ من 2 مليون منصب شغلٍ منذ استحداثها، وأصبح القطاعُ الخاصّ يساهمُ بأكثرَ من 60% من القوّة العاملة المشتغِلة. وتهدفُ الدّولةُ حاليًا إلى توجيهِ الشّبابِ أصحابِ المشاريع نحو نشاطاتِ الفلاحة والبناءِ والأشغالِ العمومية والرّي، وكذا الصّناعاتِ التّحويلية، أي المجالاتِ التي تستجيبُ لطلبِ الاقتصادِ الوطني وسوقِ الشُغل. وبالعودةِ للدّراسةِ القياسية التي قمنا بها، فقد استطعنا بناءَ نموذجٍ قياسيٍ سليم، اقتصاديًا وإحصائيًا، يمكّننا من قياسِ علاقةِ التّكاملِ المشترك بين القطاعِ الخاصّ والتّشغيلِ في الجزائر، بواسطةِ نموذج ARDL، والذي يعبّرُ لنا عن مدى مساهمةِ القطاعِ الخاصّ في استحداثِ مناصبَ شغلٍ جديدة خلال الفترة ما بين (2000-2018).

---

(1) كريم بودخدخ، اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض دراسة حالة الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 257-260.

(2) كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، مداخلة بعنوان "رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي"، مقدَّمة في الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة بعد البترول"، يومي 20 و21 نوفمبر 2011، جامعة جيجل، ص 14.

(3) سميرة قارة علي– عطيوي، تقييم بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر والدروس المستفادة من تجارب بعض الاقتصاديات المتحولة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 35، 2011، ص227.

(4) – عماد بودرع، بلقاسم بودرع، مرجع سابق، ص 17.

(5) – المرجع نفسه، ص ص 17-18.

(6) – المرجع نفسه، ص ص 30-31.

قائمة المراجع

أولًا- المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

1- محمد رياض الأبرش- نبيل مرزوق، الخصخصة آفاقها وأبعادها، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2003.

2- مصطفى الجندري، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1987.

3- حمدي الحنادي، مترجم، بحوث تنمية المجتمع- المفاهيم والقضايا الاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1990.

4- سلوى جمعة الشعراوي، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، مصر،2001.

5- ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الجزائر، 2012.

6- زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانية- قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الجزائر، 2003.

7- أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

8- عباس النصراوي- برهان الدجاني- إبراهيم العيسوي- كمال حمدان، القطاع العام والخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1990.

9- الوزارة الأولى- المدرسة الوطنية للإدارة، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، معهد تنمية قدرات كبار الموظفين، الدورة الرابعة، الجزائر، نوفمبر 2010-جويلية 2011.

10- حسن بلقاسم- محمد بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

11- عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التخطيط والتنمية 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

12- حسين توفيق، الدولة والتنمية في مصر- الجوانب السياسية،: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، مصر، 2002.

13-جمال حلاوة- علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14- عبد القادر حرزلي، الاقتصاد والمناجمنت، دار السبيل، الجزائر، 2008.
15- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.
16- أحمد عبد اللطيف رشاد، التنمية المحلية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2011.
17- أحمد رشيد، التنمية المحلية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
18- صالح زياني- مراد بن سعيد، الحوكمة البيئية العالمية- قضايا وإشكالات، دار قانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
19- مجيد ضياء، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية- آراء واتجاهات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
20- محمد سالمان طايع، أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية: المشاركة الشعبية مدخلا، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.
21- منال محمود طلعت، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.
22- علام سعد طه، التنمية والدولة، دار طيبة، القاهرة، مصر، 2004.
23- محمد عبد الفتاح محمد عبد الله، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
24-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 2003.
25- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
26- سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية، عمان، الأردن، 2009.
27- أمجد غانم، دراسة حول الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، فلسطين، 2009.
28- عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

29- مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.

30-صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية- تجارب علمية، القاهرة، مصر، د س ن.

31-عادل الهواري مختار، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

32-عبد العزيز جميل مخيمر، محمد محمود الطعامنة، الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات- المفاهيم والتطبيق، منشورات المنظمة العربية للتنمية، مصر، د س ن.

33- علي همال، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو- متوسطية، مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية، 2002.

34- أحمد هني، تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1990.

35- محمد فاضل الربيعي عبده، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.

36- محمد شفيق، التنمية الاجتماعية- دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د س ن.

ب- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- فهد بن عباس العتيبي، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2003-2004.

2- محمد عزيز الطاهر، "آلية تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر"، مذكرة ماجستير، قسم الحقوق، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010.

3- بلقاسم براكتيه، "الزراعة والتنمية في الجزائر- دراسة مستقبلية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014.

4- خيرة بن عبد العزيز، الحكم الراشد بين الفكر الغربي والإسلامي- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2013-2014.

5- محمد حمازة، دور المناطق الصناعية في التنمية المحلية- دراسة ميدانية في المنطقة الصناعية لمدينة باتنة 2005-2009، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2011-2012.

6- خميس خليل، واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية الوادي، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.

7- خيضر خنفري، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

8- الزوهير رجراج، التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.

9- سفيان ريميلاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر- حالة بلدية الجزائر الوسطى، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

10- زينة طاهري، التصورات الاجتماعية للطلبة الجامعيين حول العمل في القطاع الخاص- دراسة ميدانية بجامعة أم البواقي، مذكرة ماستر، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.

11- رياض عبشوش- مجدي تويري- سعد بن البار، الحكم الراشد، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 2007-2008.

12- زهية قربوع، واقع وآفاق التنمية في ظل العولمة- دراسة حالة الوطن العربي، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2008-2009.

13- محمد كريم قروف، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2008-2009 .

14- صباح لمزاود، دور القطاع الخاص في إنشاء المدن الجديدة دراسة ميدانية في المدينة الجديدة علي منجلي، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، د سن.

15- عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2006-2007.

16- مقداد خميسي، واقع وأفاق التنمية المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2008- حالة ولاية البليدة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

17- عبد الرزاق لخضر مولاي، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009-2010.

18- إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.

19- حكيم يحياوي، دور المجالس المنتخبة في التنمية المحلية- دراسة مقارنة بين بلديتي وولايتي ورقلة وغرداية 2007-2011، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة - ورقلة، الجزائر، 2010-2011.

20- عبد القادر يسبع، مساهمة القطاع الخاص في تفعيل البورصة- مع الإشارة إلى حالة الجزائر، رسالة ماجستير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009-2010.

ج- المقالات:

1- سفيان بن عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، عدد 61، 2013.

2- محمّد حسن آل ياسين، التخصصية إطارها الفلسفي وتطبيقاتها، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، عدد 04، 2001.

3- الشيخ الداوي، تحليل أثر التدريب والتحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 06، 2008.

4- بلقاسم العباس، "تقييم استراتيجيات سوق العمل لمواجهة تحدي البطالة في دولة الكويت"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد خاص: "أزمة البطالة في الدول العربية"، المجلد العاشر، عدد 02، 2008.

5- صالح العصفور، القطاع الخاص في التنمية- تقييم واستشراف، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، عدد 01، 2010.

6- أحمد بو سهمين، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 01، 2010.

7- إلياس بوعراف- عمار عماري، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، 2010.

8- خليل خميس، مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 09، 2011.

9- الطيب داوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية- الواقع والمعوقات: حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 11، 2007.

10- أحمد درويش، نحو مزيد من الشفافية والنزاهة في القطاع الخاص، مجلة التنفيذي، أفريل 2009.

11- شوقي شادلي، أثر حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في درجة تبنيها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 7، 2010.

12- فريد بشير طاهر، محددات الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية، مجلة التعاون، منشورات مجلس التعاون لدول الخليج العربي، عدد 51، 2000.

13- علي عبد الله، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، عدد 06، 2008.

14- عمار عماري، بعض الملاحظات على التنمية البشرية في الجزائر وسبل النهوض بها، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عدد 07، 2007.

15- شريف غياط- محمد بوقموم، التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، عدد 01، 2008.

16- منير مباركية، "علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر"، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.

17- عبد الرزاق مولاي لخضر- شعيب بونوة، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر، "مجلة الباحث، عدد 07، 2010.

18- ـــــ ـــــ، "متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 07، 2021.

19- عبد الرزاق مولاي لخضر- شعيب بو نوة، العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية -دراسة حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، عدد 09، 2010.

20- أديب ميرو، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة: الأبعاد الاقتصادية والسياسية وموقف النقابات، مجلة العدالة والتنمية، عدد 01، د س ن.

21- أحمد شريفي، تجربة التنمية المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة، عدد 40، 2009.

22- لبنى مباركي، تقلص دور الدولة في ظل العولمة وشروط تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة: حالة المغرب، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الطبعة الأولى، عدد 10، 2009.

د- الموسوعات والمعاجم:

1- أحمد زكي بدوي، معجم المصطلحات للعلوم الاجتماعية، مكتبة الجنان، بيروت، لبنان، 1977.

2- مسعود سميح، الموسوعة الاقتصادية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1977.

3- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

4- حسين عمر، موسوعة المصطلحات الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، مصر، 1995.

هـ- المواقع الإلكترونية:

1- الشروق أونلاين، بن مرادي (وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) يعترف: القطاع الخاص هو الممول الأساسي لسوق الشغل في الجزائر، الموقع الإلكتروني لجريدة الشروق الجزائرية، 2014/01/18. رابط الصفحة:
www.echoroukonline.com/ara/articles/192196/html

2- النشرة الرسمية للتربية الوطنية، المدارس الخاصة في الجزائر... بين الوظيفة التعليمية والرقابة المهنية، موقع النقابة الوطنية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، 05 مارس 2015. رابط الصفحة:
http://snapest.ning.com/m/plogpost?id:4344534%3ablogpost%3a41221

3- كامل الشيرازي، القطاع الخاص قوة ضاربة مرشحة لإحياء الاقتصاد الوطني، موقع جريدة السلام الإلكترونية الجزائرية، رابط الصفحة:
http://www.essalamonline,com/ara/permalink/14309.htmlixzz3lu7pcbyz

و- المداخلات والملتقيات:

1-أعمال المؤتمرات، "الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي"، ورقة قدمت في المؤتمر العربي الخامس حول الإدارة المحلية والبلديات في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات العربية المتحدة، مارس 2007.

2- صالح السحيباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية- حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 23-25 مارس 2009.

3- أحمد الكواز، بيئة القطاع الخاص: النظرية والواقع، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي حول "القطاع الخاص في التنمية: تقييم واستشراف"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 23-25 مارس 2009.

4- المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية، نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، المحور الخامس: "الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودورهما في تحقيق التميز في تقديم الخدمات"، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1-4 نوفمبر 2009.

5- لولوة المطلق، مساهمة كبرى مؤسسات القطاع الخاص وكبار رجال الأعمال في برامج التنمية والتشغيل، ورقة بحث مقدَّمة في المنتدى العربي حول "الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل"، منظمة العمل العربية، الرباط، المغرب، 21-23 أكتوبر 2008.

6- عبد الناصر براني، ميلود زنكري، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية- سبل استفادة الجزائر منها، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول "التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008.

7- عبد القادر بريش- زهير غراية، "دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات"، بحث مقدم للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، د س ن.

8- سامي بن خيرة، باديس بوخلوة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم التشغيل في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني حول "واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 05-06 ماي 2013.

9- قوي بوحنية، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم، ورقة بحث مقدَّمة في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر- واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

10- كريم بودخدخ، مسعود بودخدخ، رؤية نظرية حول إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول "دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول، جامعة جيجل، الجزائر، 20-21 نوفمبر 2011.

11- أحمد بو عشيق، عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية "نحو أداء متميز في القطاع الحكومي"، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 03 نوفمبر 2009.

12- علي بوعمامة- نصر الدين بوعمامة، "مفهوم التنمية المحلية ومعوقات تجسيدها"، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول "التنمية المحلية في الجزائر- واقع وآفاق"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، الجزائر، 14-15 أفريل 2008.

13- محمد بوهزة- الطاهر بن يعقوب، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية في سطيف، ورقة بحث مقدَّمة في الملتقى الدولي الأول حول "تأهيل المؤسسة الاقتصادية"، جامعة سطيف، الجزائر، 2001.

14- بيان هاني حرب، دور القطاع الخاص في دعم التشغيل وتنمية الموارد البشرية، ورقة بحثية مقدمة في المنتدى العربي حول الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية والتشغيل الرباط /المملكة المغربية، 21-23 أكتوبر 2008.

15- صفية جدوالي، مبادئ الإدارة الرشيدة والقطاع الخاص في الجزائر، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، سطيف، الجزائر، 8-9 أفريل 2007.

16- عبد الله خبابة، سعاد لعجي، التنمية المحلية آلية التنمية الوطنية الشاملة، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر "واقع وآفاق"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008.

17- كمال دمدوم، دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في جهاز صناعي المتميز بالثنائية، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي الأول حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005.

18- وسيلة سبتي، موسى رحماني، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية، مداخلة في الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1-2 ديسمبر 2004.

19-عمر شريقي، الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية المحلية، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر "واقع وآفاق"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي برج بوعريريج، 14-15 أفريل 2008.

20-فتيحة عروب، كريمة ربحي، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18-17 أفريل 2006.

21- جورج قرم، دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي- قضايا وآفاق، ورقة بحث قدمت في ندوة حول القطاع الخاص ودوره في التنمية بالدول العربية "واقع وآفاق المستقبل"، القاهرة، مصر، ماي 2003.

22- عبد الله لحسن بونعامة، الفساد وأثره على القطاع الخاص، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد حول البيروقراطية والجريمة المنظمة وعلاقتها بالفساد، الرياض، السعودية، 06-07 أكتوبر 2003.

23-لقمان أحمد محمد، تكامل دور القطاعين العام والخاص في التنمية، البند العاشر مؤتمر العمل العربي الدورة 39 منظمة العمل العربية ، 1-8 أفريل 2012.

24- أنور مقراني، مهدي عوارم، الحكم الرشيد والتنمية بالقطاع الوطني الخاص، ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول الحكم الرشيد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي، جامعة سطيف، 8-9 أفريل 2007.

25- عبد القادر يختار- عبد القادر عبد الرحمان، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الدول العربية، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدولة/ دولة قطر ، 19-21 ديسمبر 2011.

26- رندة يدير، دور المرأة في نمو القطاع الخاص، ورقة بحث قدمت في المؤتمر الثامن للمعهد العربي للتخطيط، الإمارات العربية المتحدة، 26-29 مارس 2009.

1-Compétitivité et Développement du secteur privé Maroc 2010: Stratégie de développement du climat des affaires, éditions organisation de coopération et de développement économique, Paris, 2011,

2-Guide de la méthodologie de palification locale ; comment " labourer un plan de développement local " réalisé par la DGAT/DLR ministère de l'économie et du développement Ouagadougou, mars 2003.

3- Accélérating Pro-Poor Growth through Support for. Private Sector Development, An Analytical Framework. Organisation for Economic Co-operation and Developpement.

4- Ahcène Zehnati, Les inégalités de répartition des praticiens privés de santé sur le territoire en Algérie, car de 20 spécialités médicales.

5- Jacques Brasseul, Introduction à l'économie du développement, Berti édition, 2008.

6- Moeletsi Mbeni, underdevelopmemt in sub-saharan Africa: the role of the private sector and political, élites, foreign Policy briefing, avril 15, 2005.

7-Denis Maillat, Comportement spatiaux et milieux innovateurs, in encyclopédie d'économe spatiale, éd. Economisa, Paris, 1995.

8- Djilali Hadjdj, corruptions : un acteur parmi d'autres : le soir d'Algérie, 9 mai 2011,soir corruption.

9- Fabrice p ; " les tics dans le développement local de la réunion, université de la Réunion (Outre-mer), France, 2007.

10- (b) Haichour, Révolution Africaine, se libéré des dogmes, 19-27/08/1985, cité par écrèment (m),

11-Jean-Louis Guigou," le développement local : espoirs et freins " ,in" développement localet décentralisation ", sous la direction de Bernard guanier,ed économisa, paris,1986.

12- Jean-François Citre, Cathy Perret et Isabelle Recotillet, "recrutement des jeunes docteurs dans le secteur privé", revue d'économie industrielle, N°119, éditions techniques et économiques, 3eme trimestre 2007, mis en ligne : le 15 septembre 2009, consulté le 12 avril 2012.

13- Joseph Laugier, Pierre Dufaud et Claude Lacour, Espace régional et aménageant du territoire, édition Dalloz, Paris, 1979.

14-Karen Baker, Participation du secteur privé a la gestion des services des eaux: Tendances récentes et débats dans les pays envoie de développement, ères/ espaces et sociétés, 2009.

15-La Santé des algériennes et des algériens : décembre 2004.

16- Jacques Lévy et Michel Lussault, Dictionnaire de géographie et des sciences de l'espace social, édition belin n paris, 2003.

17-Merilees Grindle, Going Local: Décentralization, démoralization and the promise of good governance (Hlorélek," clivages entre politique de l'emploi et politique sociale en république tchèque : politiques du marché du travail et service public de l'emploi", édition organisation de coopération et de développement économiques, 2000.

18-Milan Hlorélek, Clivages entre politique de l'emploi et politique sociale en république tchèque: Politiques du marché du travail et service public de l'emploi", édition organisation de coopération et de développement économiques, 2000.

19-Ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, des assises nationales de la PME, Janvier 2004.

20-Penny Davies, The Role of Private Secotor in the Context of and Effectiveness consultative findings document final report ,2 February 2011.

21-Philippe Aydalot, Economie régionale et urbaine, Ed. Economisa, Paris, 1985.

22-Tiihonen Seppo, The History of Corruption in Central Government, IOS Press, Amsterdam, 2003.

23- The Private Sector and Development Effectiveness, Discussion Paper for TUDCN Members.

24-Weaver.c.Le développement par le bas :vers une doctrine de développement territorial, Ed lites, paris.1988.

25-Xavier Greffe, Territoires de France : Les enjeux économiques de la décentralisation, Ed. Economisa, Paris, 1984.

26-Anupam Okeniya, Colungarrity et Sanjay pradhan," renforcer la gouvernance et lutte contre la corruption pour réduire la pauvreté : l'approche stratégique du groupe de banque mondiale, la gouvernance démocratique ; Une nouveau paradigme pour le développement, édition Karthala, 2008.

27-Alexandre Henry, La privatisation de la sécurité: Logiques d'intrusion de sociétés militaires privées, édition l'Harmattan, paris 2011.

28-Anas Bensalah Zemrani, Les finances de l'état au Maroc: l'entreprise face au fisc, éditions l'Harmattan, 2001.

29- Ecole National de Santé Publique, le système de santé publique en Algérie, analyse et perspectives, Alger, avril 2008.

30- Jacqueline Magnien, Bernard pacquer, Vincent van Schnebel, Jacques Ibouche, Approches d'économie sociale et de développement locale, colloque franco-québécois, édition l'harmattan, 9,10 et 11 décembre 2002.

ملخَّص الدّراسة

بعد استقلالِ الجزائر سنة 1962، ورثت البلادُ عن الاستعمارِ الفرنسي اقتصادًا منهارًا كلّيا، بل دولةً كاملة منهارةً كلّيًا، لهذا كان الأمرُ يستلزمُ وضعَ برامجَ صارمةٍ بعد الاستقلال، للنّهوضِ بالدّولةِ الجزائرية وبعثِها من جديد، خاصّةً في الجانبِ الاقتصادي، فتوجّب تبنّي نهجٍ اقتصادي مناسبٍ للوضع الذي كانت تعيشُه الجزائر آنذاك. ومع التقهقرِ الكلّي للبُنَى التّحتية وظاهرةِ الفقرِ المُدقَع والجهلِ المتفشّي، كان يرى قادةُ ذلكَ الوقت أنّ النّظامَ الاقتصادي الاشتراكي هو الأنسبُ لتلكَ الفترة.

فبعد تولّي الرّئيس بن بلّة الحُكم، والذي كان هو الآخرُ اشتراكيًا، سارت الجزائرُ في فلكِ الاشتراكية، لكن، هل نجحَ هذا النّظامُ الاقتصادي فعلًا؟ وهل تُعتبرُ الجزائرُ دولةً اشتراكية إلى يومنا هذا؟

إنّ الوضعَ الذي كانت تعيشُه الجزائرُ في فترةِ ما بعد الاستقلال، هو الذي فرضَ تبنّي النهجَ الاشتراكي، لكونِه يقومُ على توزيعِ الثّرواتِ بشكلٍ متساوٍ، وعلى الملكيةِ الجماعيةِ لوسائلِ الإنتاج، ولكونِ الشّعبِ الجزائري كان يعيشُ تحت خطِّ الفقرِ في تلك الفترة، بالإضافةِ إلى أنّ الدّولَ المتحرّرة حديثًا كانت تتّجهُ للاشتراكية للتّخلّصِ من النّظامِ الاستعماري وبقاياه، خاصّةً وأنّ الدّولَ المستعمِرة كانت رأسمالية؛ بالإضافةِ إلى أنّ الدّولَ الاشتراكية دعّمت بقوّةٍ الثّورةَ الجزائرية. فرأى صنّاعُ الثّورة أنّه من غيرِ اللائقِ الانحرافُ عن المحورِ الاشتراكي الذي كان داعمًا لها في وجهِ قوّةٍ رأسمالية كانت تستهدفُ دحضَ الدّولةِ الجزائرية، وبهذا أصبحت الجزائرُ من الدّولِ الاشتراكية في العالم.

لكنها لم تكن اشتراكية بالمعنى الكامل، فابن بلّة اختار أن تكون اشتراكية مشرّعة، من خلال استحضارِ مشاهدَ من التّاريخ الإسلامي والرّبطِ بينها وبين الاشتراكية التي لم تكن نتاجًا إسلاميًا بالطّبع. من هنا بدأ التّوتّر بين الشّخصيات الفاعلة في ثورة التّحرير، وجاء سقوطُ "أحمد بن بلة" إثرَ الانقلابِ العسكري الذي قاده هواري بومدين يوم 19 جوان 1965 وسُميَ بالتّصحيحِ الثّوري، أسبابُها كان أفكارَ الاشتراكيةِ اليسارية. تولى بعدها هذا الأخيرُ الحكمَ واستمرّ في النّهجِ الاشتراكي، وهو ما كان متوقّعًا، لأنّ "بومدين" كان يرى أنّه حاملُ رسالةِ العدالةِ وخدمةِ الفقراء، وأنّه سيطبّقُ «اشتراكية مثالية». فلجأ إلى مشروعٍ تنموي خاصّ

بالقطاعِ الزّراعي، فأطلقَ شعارَ "الأرضُ لِمن يخدِمها"؛ وهو ما لاقى قبولًا شعبيًا منقطعَ النّظير، خاصّةً مشروع القرى الاشتراكية التي تمَّ تأسيسُها في السّبعينيات. لكن توفيَ "بومدين" نهاية 1978، ولم يكتمل مشروعُه الزّراعي.

وتولّى بعده الحكمَ "الشاذلي بن جديد"، والذي ألغى المشاريعَ السّابقة وأعاد الأراضي المؤمّمة إلى أصحابها وأرخى العنان للقطاع الخاص. وسعى إلى التّخلُّصِ تدريجيًا من النّظامِ الاشتراكي والانتقالِ إلى الليبرالية، فبدأ بترميم العلاقات الجزائرية مع الغرب، بعد أن تخلّصَ من كلِّ الشّخصياتِ السّياسية الاشتراكية التي كان يعتمدُ عليها بومدين.

ولسوءِ حظِّ الشاذلي بن جديد أنّه في فترةِ حكمهِ عرفت الجزائرُ تراكمَ الدّيونِ وانخفاضَ أسعارِ النّفط وأزمةَ التّضخّم، ممّا دفعَ بالشّعبِ إلى الخروجِ إلى الشّارع ورفضِ الواقع، والمطالبةِ بجملةٍ من الإصلاحات وبمساحةٍ أكبرَ للحرّية،، وهو ما عُرِف بأحداثِ أكتوبر 1988، الشّهيرة والتي تُعتبرُ نقطةَ تحوُّلٍ من الأحاديةِ إلى التّعددية.

ثُمّ جاء حُكمُ عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، والذي يُعدُّ أطولَ حكمٍ لرئيسٍ في الجزائر، فكان نظامُه ما يسمّى بالرأسمالية، وهو ما لم يكن إطلاقًا. فشلت الاشتراكية في الجزائر، لأنّها نشرت الفسادَ والبيروقراطية والدّكتاتورية، ولم تقضِ على الفقر، ولم تُنمّ الاقتصادَ الوطني بل زادتهُ سوءًا، فأصبحت كلُّ مؤسّسةٍ عمومية رمزًا للفشلِ والرّداءة، وحتّى الرّأسمالية – بالمعنى الجزائري– لم تنجح، لأنّها في الحقيقة اشتراكيةٌ في ثوبِ الرّأسمالية، فالدّولة تتدخّلُ في تسييرِ المؤسّساتِ الخاصّة وتفرضُ عليها ضرائبَ خيالية.

فلمْ ننجحْ في هذا ولا ذاك، بعد 58 سنة من المحاولةِ وإعادةِ المحاولة، والتي باءت كلُّها بالفشل، يحقُّ لنا أن نطمحَ ونطمعَ في جزائرَ ليبراليةٍ رأسمالية تقدّسُ الحرّيةَ الفردية وتشجّعُ الجُهدَ الفردي الخاصّ. فهل كانت الجزائرُ ستنجحُ لو تبنّت النهجَ الرّأسمالي الحقيقي؟

... إلى أنْ جاءَ حكمُ عبد المجيد تبّون (الرئيس الحالي)، منذ آخرِ شهر ديسمبر 2019، والذي تبنّى مشروعَ "الجزائر الجديدة"؛ في البداية تخلّصَ من الفسادِ وأذنابِه وطهّر الوطن، وتحت حُكمِه تنوّعت الاستثمارات، إذْ قام بفكِّ القيودِ التي كانت العائقَ الأكبرَ أمام جذبِ الاستثمارِ الوطني والأجنبي والتّوجُّه إلى الاقتصادِ الحرّ والتّخلي عن الاقتصادِ الموجّه. وبهذا تراهنُ الجزائرُ على جعلِ سنة 2022 سنةَ المشاريعِ الاقتصاديةِ الطّموحة، وسط توجُّهٍ إلى مراجعةِ قوانينَ مهمّة مثلَ قانونِ الاستثمار، وقانونيْ البلدية والولاية اللذيْنِ يرتبطانِ بالتّنميةِ على نحوٍ وثيق.

وتأملُ السّلطاتُ الجزائرية أن يُساعدَ تبسيطُ الهياكلِ الإدارية في البلاد على تحقيقِ الإقلاعِ الاقتصادي المنشود، لاسيَما أمام الرّاغبين في الاستثمار. ومن هذا المُنطَلق أصبحَ قانونُ القطاعِ الخاصّ مرنًا في جميعِ المجالاتِ الاستثمارية، كما لا ننسى بأنّ القطاعَ الخاصّ اليومَ أصبح يمثِّلُ أكبرَ المؤسّساتِ الاقتصادية في ظل الجزائر الجديدة.

Summary of study

After Algeria's independence in1962 , French colonialism left a completely collapsed economy , Rather, an entire country is completely collapsed that is why it required the development of strict programs after independence to advance the Algerian state and resurrect it , especially in the economic aspect , it was necessary to adopt an economic approach appropriate to the situation in Algeria at the time . And with the total retreat with the infrastructure and the phenomenon of extreme poverty and rampant ignorance , the leaders of that time believed that the socialist economic system was the period .

After president Ben Bella took over the government , who was also a socialist, Algeria became in the orbit of socialism but has this economic system really succeeded , and is Algeria considered a socialist country to this day ?

It was the situation in Algeria in the post-independence period that imposed the adoption of the socialist approach, as it was based on the equal distribution of wealth and on collective ownership of the means of production, and that the Algerian people were living below the poverty line in that period, in addition to that the countries

The newly liberated were heading towards socialism to get rid of the colonial system and its remnants, especially since the colonial countries were capitalist, in addition to the fact that the socialist countries strongly supported the Algerian revolution. Aiming to refute the Algerian state, Thus, Algeria became one of the socialist countries in the world.

But it was not socialism in the full sense, for Ben Bella chose to be a legitimizing socialism by evoking scenes from Islamic history and linking it with socialism, which of course was not an Islamic product, and from here the tension began between the active personalities in the liberation revolution and the fall of Ahmed Ben Bella came after the military coup that It was led by Houari Boumediene on June 19, 1965 called the revolutionary correction, the causes of which were the ideas of left socialism, after which he took power and continued the socialist approach, which was not expected because Boumediene saw that he carried the message of justice and service to the poor and that he would implement ((ideal socialism)) he resorted to a development project He was singled

Out for But Boumedien died in 1978, and his agricultural project was not completed, and after him, the rule of Chadli ben Jadid took over the abolition of previous projects, and the nationalized lands would be returned to their owners, and the private sector would be unleashed. Getting rid of the socialist system and the transition to liberalism, so he began to restore Algerian relations with the

West after getting rid of all the socialist political figures that Boumediene was relying On.

Unfortunately for Chadli Bendjedid, during his rule, Algeria knew the accumulation of debts, low oil prices and the inflation crisis, which pushed the people To go out into the street and reject the incident and demand a set of reforms and more space for freedom, which was known as the famous October 1988 events, which are considered a turning point from unilateralism to transgression the agricultural sector, so he called the land for those who serve it. It is a money that was met with widespread popular demand, especially the socialist villages project, which was established in the seventies

The 1999 rule came under Abdelaziz Bouteflika as the longest-reigning president. His system was the so-called capitalism, which was not at all. Socialism failed in Algeria, because it spread corruption, bureaucracy and dictatorship and did not eliminate poverty and did not grow the national economy, but rather worsened it, so every public institution became a symbol of failure and mediocrity.

Even capitalism in the Algerian sense did not succeed, because it is in fact socialist in the guise of capitalism, as the state interferes in the management of private enterprises and imposes imaginary taxes on them. It did not succeed in this or that

After 58 years of trying and retrying, all of which failed. We have the right to aspire to a capitalist liberal Algeria that sanctifies individual freedom and encourages individual individual effort.Would Algeria have succeeded if it had adopted the real capitalist approach min.

The rule of December 12, 2019 came under the presidency of Abdelmadjid Tebboune. He brought the new Algeria. At first, he got rid of corruption and its henchmen, purifying the country, and in his ruling, investments diversified, and the restrictions that were the biggest obstacle in attracting national and foreign investment, and heading to a free economy and abandoning the wave, and in this way Algeria bet To make 2022 the year of ambitious economic projects, amid a tendency to review important laws such as the investment law, and the municipal and state laws that are closely related to development.

The Algerian authorities hope that simplifying the administrative structures in the country will help achieve the desired economic take-off, especially for those wishing to invest. From this logic, the private sector law has become flexible in all investment fields, and we will not forget that the private sector is mostly.

The capitalist system, today it has become the largest economic institution under the new Algeria.

الفهرس

مقدمة.....	**01**
أهمية الموضوع.....	06
أهداف الموضوع.....	06
فرضية الموضوع.....	07
أسباب اختيار الموضوع.....	07
صعوبات الموضوع.....	07
منهجية الدراسة.....	07
المنهج المتبع.....	08
الدراسة السابقة.....	08
خطة البحث.....	08
الفصل الأول: إطار مفاهيم تنظيم القطاع الخاص	
تمهيد.....	11
المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص.....	**13**
المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص.....	13
الفرع الأول: الخلفية التاريخية لنشأة القطاع الخاص.....	13
الفرع الثاني: تعريف القطاع الخاص.....	14
الفرع الثالث: مقاومات القطاع الخاص.....	20
المطلب الثاني: أهمية أهداف القطاع الخاص.....	21
الفرع الأول: أهمية القطاع الخاص.....	21
الفرع الثاني: أهداف القطاع الخاص.....	24
المطلب الثالث: مؤشرات قياس نمو القطاع الخاص.....	25
المبحث الثاني: الإطار النظري للقطاع الخاص ومساهمته في التنمية المحلية.....	**30**
المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية في ظل القطاع الخاص.....	31
الفرع الأول: نشأة التنمية المحلية.....	31

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية.....	32
الفرع الثالث: أهداف القطاع الخاص في التنمية المحلية.....	35
المطلب الثاني: نشأة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاجتماعية.....	35
المطلب الثالث: استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.....	40
الفرع الأول: الحد من الفقر.....	41
الفرع الثاني:	
المطلب الرابع: تطوير القطاع الخاص بين العراقيل والإخفاقات.....	42
الفرع الأول: العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص.....	42
الفرع الثاني: الإطار المتكامل الاستراتيجية تطوير القطاع الخاص.....	47
خلاصة واستنتاج.....	**52**
الفصل الثاني: النظام القانوني للقطاع الخاص في الجزائر	
تمهيد	56
المبحث الأول: ماهية القطاع الخاص في الجزائر.....	**58**
المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص في الجزائر.....	58
المطلب الثاني: هيكل القطاع الخاص في الجزائر.....	62
المبحث الثاني: المرجعية القانونية للقطاع الخاص في الجزائر	**64**
المطلب الأول: القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض.....	64
المطلب الثاني: القانون 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار.....	65
المطلب الثالث:	
المطلب الرابع: القانون رقم 06-08 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.....	71
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية بالجزائر.....	**72**
المطلب الأول: في مجال التشغيل.....	72
المطلب الثاني: في مجال التعليم.....	78
المطلب الثالث: في مجال الصحة.....	79
المبحث الرابع: استراتيجية القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر.....	**85**

المطلب الأول: توفير المناخ الاستثماري.....	86
المطلب الثاني: بناء الوسط المحلي.....	88
المطلب الثالث: الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.....	94
خلاصة.....	
واستنتاج.....	**100**
الفصل الثالث: تحديات وتقييم القطاع الخاص في التنمية المحلية بالجزائر	
تمهيد.....	105
المبحث الأول: التحديات التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر.....	**107**
المطلب الأول: التحديات الداخلية.....	107
المطلب الثاني: التحديات الخارجية.....	111
المبحث الثاني: الحلول المقترحة للقطاع الخاص بالجزائر في ضوء التجارب الدولية..	**114**
المطلب الأول: تأهيل المؤسسات الجزائرية.....	114
المطلب الثاني: تطوير المناخ الأعمال.....	117
المطلب الثالث: شراكة القطاع الخاص والمجتمع المدني.....	120
المبحث الثالث: تقييم الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.....	**127**
المطلب الأول: مزايا الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.....	127
المطلب الثاني: عراقيل الشراكة بين القطاع العام والخاص في الجزائر.....	128
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل الشراكة في الجزائر.....	130
خلاصة واستنتاجات.....	**132**
الأشكال	
شكل رقم (01).....	26
شكل رقم (02).....	93
شكل رقم (03).....	124
شكل رقم (04).....	126
الجداول	
جدول رقم (01).....	73

جدول رقم (02).....	75
جدول رقم (03).....	84
جدول رقم (04).....	111
المصادر والمراجع العلمية	
الكتب.....	137
المذكرات.....	140
المقالات.....	142
الموسوعات والمعاجم.....	144
المواقع الإلكترونية.....	145
المداخلات والملتقيات.....	146
المراجع باللغة الأجنبية.....	151
خاتمة	
خاتمة عامة.....	**163**
الفهرس.....	**167**
ملخص الدراسة.....	**155**
ملخص باللغة الإنجليزية.....	**158**